رؤية للمستقبل

ب رئيس الجمهورية يتم من الشعب مباشرة

ليمية هي الحل الوسط بين المركزية والفدرالية

رؤية

للمستقبل

أمين الجميّل

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بيروت . لبنان

ص . ب. ٨٣٧٥

هاتف: ٣٥٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٧٢١ ـ ٣٥٠٧٢٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ـ ٣٤٥٤٦٠

تلكس ـ ٢٢٦٦١

فاكس ـ ٠٠٣٥٧٩٥٢٢١٠٧

بناية الوهاد . شارع جان دارك . بيروت

الطبعة الاولى

١٩٩٢م ـ ١٤١٣هـ

فيشن دار تصميم الغلاف عباس مكّي

تمهيد

هذه «الوثيقة» ليست فقط تصوّراً للاصلاح السياسي في لبنان ، بل ايضاً فعل ايمان .

ان ايماني بلبنان وبمستقبله لا يحدّ . فتاريخه ، اولاً ، تاريخ انتصارات على المحن والتجارب ، ما تمكّنت منه تجربة او محنة . امبراطوريات عظمى تعاقبت عليه وعلى محيطه متوخية احتواءه فزالت هي وهو لم يزل .

ففي ذاته ، على رغم تواضعها ، ما لا يقوى على محوه اي احتلال او هيمنة .

يزيد من ثقتي في مستقبل هذا الوطن الصغير المتواضع ، ان المستقبل في وجه عام مستقبل ديموقراطية وحريات . وهل هو قليل ما يحدث في عالم اليوم منذ سقوط جدار برلين حتى هذه الساعة؟ .

فلن يكون لبنان غريباً او بعيداً عن هذه المتغيّرات .

ان قيامته مؤكدة .

انه لغريب ، طبعاً ، ان تحمل هذه الوثيقة من الآمال العراض في السلام والإعمار ما يتعارض مع الواقع اليائس لبلد هو اليوم تحت الوصاية والاحتلال فيما سيادته منقوصة بل منتهكة . لكن ما يحدث للبنان اليوم ليس جديداً عليه . فقبل هذه التجربة المرّة عرف تجارب أقسى وأشدّ مرارة .

مقدمة

انا مدينون بهذه الرؤية وهذا الإيمان الى المواطن اللبناني الذي لم يشك لحظة وعلى مدى سنّي الحرب في قدرة بلده على تجاوز المحن التي فرضت عليه . فكانت كل فترة هدوء حافزاً لانطلاقة جديدة . وكانت الآمال تبعث حية عند كل هدنة . بل ان فترات وقف اطلاق النار الاكثر هشاشة كانت هي ايضاً مبعثاً لاكثر الآمال جموحاً .

وعلى مرّ السنين ، وعلى رغم انفجارات العنف وخيبات الأمل المتكرّرة ، ظلّت الآمال الكبار ترافق اللبنانيين جميعاً المقيمين منهم والمسافرين .

وهو هذا الإيمان بمستقبل بلدي الذي كان يحرّكني ويحفزني عندما كنت افكر باعادة تأكيد هوية لبنان وإحياء مؤسساته واقتصاده . ويوم كان القتال على أشدّه ، عام ١٩٧٨ ، انشأت «بيت المستقبل» ، كمركز للتوثيق والبحوث ، يساهم في بناء السلام عن طريق البحث والحوار . ويوم انتخبت رئيساً للجمهورية ، عام ١٩٨٢ ، عاهدت نفسي على ان تكون ولايتي فرصة لصنع لبنان جديد وكانت الاولوية بالنسبة الي تتمثل في تحقيق السلام الداخلي واعمار ما تهدّم . وقد شرعت فوراً ، سواء كان على الصعيد السياسي والدبلوماسي او في مجال النهوض الاقتصادي ، في اطلاق جملة من الاعمال والخطوات الهادفة الى تأمين شروط الازدهار اللبناني وتنشيط عملية الانتاج والخدمات . غير ان الكلّ

يعلم الى اي مدى تستطيع البيئة المعادية ان تحبط الجهد اللبناني في التغلب على ازمة لم تكن مفاتيح حلّها بين ايدي اللبنانيين . والكلّ يعلم الى اي مدى ايضاً يمكن ان تؤثر المشكلة الفلسطينية على منحى هذه الأزمة وعلى السياسات التي تنتهجها القوى العظمى حيال المنطقة العربية ولبنان خصوصاً . ومع ذلك عملت المستحيل في اطار مسؤولياتي الدستورية والامكانات السياسية المتوافرة .

ولقد حاولت في الواقع ـ وأخالني نجحت ـ انقاذ ما هو أساسي ، فلم أتنازل عن شيء للقوى الاقليمية التي كانت تعمل على الحدّ من سيادتنا . بل انني نجحت في الغاء اتفاق القاهرة المعقود مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩ ، والذي كان يجيز لمقاتلي هذه المنظمة استخدام الاراضي اللبنانية كقاعدة انطلاق لهم في محاربة اسرائيل . وعلى رغم كل العراقيل ، الطبيعية والمفتعلة ، حرصت على تأمين أكبر قدر من الهدوء تمكيناً للبلد من مواجهة الاستحقاق الدستوري المتمثل في الانتخابات الرئاسية (ايلول ١٩٨٨) . وقد سعيت حتى اللحظة الأخيرة الى تأمين انتخاب خَلَف لي في الموعد المحدد . ولمّا لم أفلح ، عهدت بشؤون الحكم الى حكومة تضمّ اعضاء المجلس العسكري وتمثل ، من خلال هؤلاء ، الطوائف الرئيسة في البلد .

وكان واضحاً ان مهمّة هذه الحكومة هي العمل ، في صورة جماعية ، على تأمين الانتخاب الرئاسي في اقرب وقت . ولم أكفّ ، منذ انتهاء ولايتي ، عن العمل بشتى الطرق لابقاء قضية لبنان حاضرة في كل الاذهان وفي كل المحافل الدولية . وكانت اتصالاتي المختلفة تزيدني قلقاً على مصير البلد الذي راح يتخبط مجدّداً في حال من الاضطراب والفوضى . وقد زادتني هذه الاتصالات اقتناعاً بان ما يحتاج

اليه لبنان انما خطة عمل واضحة وبرنامج تحديث اقتصادي واجتماعي وسياسي .

وعدت الى ملفاتي الشخصية . ولم اكن في الحقيقة قد نسيت الملفات الخاصة باعمار البلد . اذ كانت أعز أمنية عندي ، في العام ١٩٨٢ ، ان أجعل من لبنان ورشة عمل من اجل المستقبل . وبالفعل ، وتأسيساً على التقدير الدقيق لحاجات البلد ، تقديراً كان قد اجراه ، في رعايتي ، مجلس الانماء والاعمار ، باشرنا بوضع الخطط من اجل تأمين الاموال اللازمة للاعمار . وكنّا ، حقيقة ، على الطريق السليم بدليل ما كنا نلقاه من تأييد دولي ومن اندفاع عند اللبنانيين للمشاركة في تعمير بلدهم وفي اصلاح مؤسساته وتدعيمها . وكانت الاجهزة المختصة في مجلس الانماء والاعمار قد قطعت شوطاً بعيداً في الاعداد لعملية الاعمار على مستوى القطاعات الاكثر اهمية .

لذلك ، وعندما تحررت من مهامي الرسمية ، وجدت نفسي في طريق لم أكن قد غادرتها . وقد ساعدتني المناقشات المطوّلة التي اجريتها مع خبراء دوليين ، من العالم العربي ، ومن الولايات المتحدة الاميركية ، ومن فرنسا والمملكة المتحدة وبلدان اخرى ، على بلورة نظرتي الى الأمور وتعميقها وتوضيح آفاقها . وكان ابتعادي عن ميدان العمل المباشر فرصة لي للتأمل والتفكير ، بل للمزيد من التأمل والتفكير فلم اضيّعها على الانتظار .

وهكذا ، وبعد سلسلة اتصالات ومشاورات مع عدد من الخبراء والاختصاصيين والجامعيين وكبار الموظفين تطوّع عدد من هؤلاء للعمل معي على وضع تصوّر لغد لبنان في شتى الميادين والمجالات . لكن المهمة

لم تكن سهلة . ولعلّ العقبة الأساسية التي اعترضت طريقنا هي انعدام وجود الاحصاءات الرسمية والموثوق فيها وقد تفاقم في شكل خطير بفعل الدمار الاضافي الذي تسببت فيه احداث العام ١٩٩٠ . وقد عمدنا ، تعويضاً عن هذا النقص في المعلومات ، الى تجميع كل التقديرات الموضوعة في هذا المجال ، والى المقارنة بينها ، والى التأكد من صحتها من خلال بعض الاستطلاعات والتحقيقات المباشرة . وحاولنا أيضاً أن نرسم للبنية الاساسية الكفيلة بالاستجابة لمقتضيات الاعمار والانماء ، سياسات اجتماعية واضحة .

أمّا على الصعيد السياسي ، فقد حرصت على الوقوف على حقيقة التغيير الحاصل في العقلية والذهنية وايجاد حلول مبتكرة لمشاكلنا على هذا الصعيد . وعلى رغم حرصي ايضاً على الطابع الفذ لمجتمعنا المتميز بالتعدّدية الطوائفية وبالالفة بين الطوائف ، فقد بدا لي ان لا بدّ من تطوير مؤسساتنا السياسية ، فالاعتزاز بالطابع الفريد لبلدنا يصبح في غير محلّه اذا لم نبادر الى اعادة تنظيم اموره على النحو الذي يمنع تحوّل هذه الثروة الانسانية الى عقبة في طريق الوحدة والوفاق الداخلي .

وكنت حريصاً في صورة خاصة على المضي في مشروع الوحدات الاقليمية الذي عرضت ملامحه في العام ١٩٧٦ وتعذّر علي وضعه موضع التنفيذ بسبب الاضطراب الذي ظلّ يعصف بالبلد . وربطت هذا الاصلاح على مستوى القاعدة باصلاح آخر على مستوى المؤسسات المركزية . وكان الهدف ان تكون للبنان حكومة قوية وفاعلة ، وان يكون له رئيس يتمتع بصلاحيات لا ينازعه عليها أحد ويكون هذا الرئيس فعلاً وفي الوقت عينه رئيساً لكل اللبنانيين . وتوصلاً الى ذلك رأيت ان يتمّ انتخاب هذا الرئيس من قبل الشعب مباشرة ومن قِبَل كل المناطق

اللبنانية وبنسب متكافئة ، وبحيث لا يكون هذا الرئيس ، وهو الضامن لمؤسساتنا ، رجل عشيرة او منطقة . وقد افصحت عن فكرة الاصلاح هذه التي بدت لي اساسية في الخطاب الذي القيته من باريس في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٠ . وكانت الاصداء مشجعاً لي على المضي قدماً في هذا الاتجاه .

ولقد كنت مدركاً ، بطبيعة الحال ، وانا أُعدّ لخطة العمل هذه ، الصعوبات التي تواجهني . وكنت عالماً بثقل القيود الداخلية والاقليمية التي فرضت على البلد وقد سبق لي ان خبرتها وقاومتها في خلال السنوات الست من ولايتي . كما انني لم أكن لاترك الأوهام تقودني الى اي تقدير خاطىء لقدرات لبنان على النهوض من كبوته . فما زال احتلال اراضيه يقف حائلاً دون هذا النهوض . وعندي ان ما من عمل دائم ممكن في هذا الاتجاه قبل ازاحة هذا الاحتلال واخراج كل القوى المسلّحة غير اللبنانية من اراضيه . وهكذا بدت لي المهمة جسيمة ، إن لم تكن مستحيلة ، طالما ان ليل لبنان لم ينته .

ولكن ، هل نظلّ ننتظر؟ ولمَ الانتظار؟ وخصوصاً ان اي انتظار كان سيفسّر لدى الجهات التي لا تريدنا إلاّ مقصوفي الظهر على انه خضوع نهائي لشريعتها . لذلك ، فان النظر الى المستقبل ، والتطلّع الى الآفاق البعيدة ، ومواصلة الاعداد للغد ، هذا كلّه يشكل الشهادة على ان ثمة مقاومة لا تزال تؤكد وجودها وحضورها . وبهذه الروح عملت على وضع هذه الوثيقة التي ليست سوى المؤشر لما هو أبعد من شخصي ، اي لعزيمة وطنية شاملة .

وتبقى مسألة تحرير الأرض مبدأ اساسياً وقبل اي مسألة اخرى . فما

من اعمار من دون حرية . فما العمل لكي يبدأ رحيل القوات المرابطة على اراضينا؟ .

كان هذا السؤال يجول في خاطري حينما احتدم الصراع الداخلي في البلد آخذاً منحى جديداً وخطيراً . فالانفجار الذي حدث في منتصف شهر اذار ١٩٨٩ فاق كل الانفجارات السابقة عنفاً ودموية . فتساقط القتلى باعداد رهيبة وعمّ الدمار ، الأمر الذي حمل المجتمع الدولي على التدخل لوقف الانهيار . فكان «اتفاق الطائف» الذي هو عندي ثمرة ضغوط خارجية لضبط الفلتان الأمني في لبنان اكثر مما هو ثمرة وفاق داخلي . طبعاً ، ان في هذا الاتفاق من الافكار ما كان نتيجة مناقشات سابقة معمقة . لكن ما قلّل من شأنها واساء الى اهدافها هو ادخال تعديلات على نظام الحكم تضعف السلطة التنفيذية بدلاً من ان تقوّيها . فبحجة الحرص على تحقيق العدالة وتصحيح التوازن الداخلي اصبح رئيس الدولة من دون سلطة ، بل اصبحت السلطة سلطة جماعية . ومعنى ذلك ان الدولة اصبحت بلا رأس ، وان القرار السياسي اصبح موقوفاً على اجماع هيهات ان يكون . والتصويت يجعل من الحكومة برلماناً آخر مصغراً .

وقد دلّت التجربة على ان هذه السلطة الجماعية قلّما تتفق على قرار إلاّ اذا تدخلت دمشق وضغطت احياناً . ان لبنان ، في هذه الحال ، هو تحت الوصاية ، بل انه باق تحت الوصاية طالما مؤسسات الحكم هي هذه المؤسسات .

وقد بدا لي ايضاً ، على صعيد آخر ، ان الاتفاق المذكور لا يحسم مسألة رحيل القوّات غير اللبنانية بل يتركها معلّقة . فلا ذكر في هذا

الاتفاق لانسحاب القوّات السورية بل اعادة انتشار «في اي نقاط اخرى تحدّدها لجنة عسكرية لبنانية . . . سورية مشتركة» . فكيف ، والحال هذه ، نجبر اسرائيل على الانسحاب هي ايضاً؟ وهنا النقطة الأضعف في ما سمّي «وثيقة الوفاق الوطني» : انّ هذا الاتفاق يتكل على الامم المتحدة لكي ترغم اسرائيل على الانسحاب وفقاً للقرارين ٤٢٥ و ٥٠٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي ، ولا يتحدث عن انسحاب سوري ، بل عن اعادة انتشار .

لهذه الاسباب وغيرها صعب عليّ الانضمام الى عملية هذه هي حدودها وعيوبها . وكنت أودّ لو يعاد التفاوض في شأن البنود التي اختلفت فيها الآراء . ووجهت نداء في هذا المعنى الى اللجنة العربية الثلاثية التي رعت العملية المذكورة وأشرفت على مراحلها الاولى . ولكن هذا النداء ظلّ ، مثل كل النداءات المماثلة صرخة في واد .

فهل يعني ذلك اننا نسلّم بالأمر الواقع ونخضع له ولمنطقه؟ .

لا اعتقد ذلك بتاتاً . ولا بدّ من انقاذ لبنان ، وانقاذه ليس مجرّد أمنية حالمة ، اذ يحق لنا ، بعد حرب الخليج ، ان نطالب بان يُعطى لبنان ما أعطي لدولة الكويت . فالقانون الدولي يجيز لنا ذلك .

ان اي خطة لانقاذ لبنان لا معنى لها اذا لم تستند الى عملية انسحاب حقيقي وشامل للقوّات الاجنبية من اراضيه كافة . ولا بدّ من ان تصدر هذه الخطة عن الأسرة الدولية ، وخصوصاً انها تتوافق مع ما يتمّ الآن في اطار «المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط» . وعلى لبنان ان يؤكد حقوقه في المفاوضات الدائرة في هذا المجال مستنداً الى القرارات الدولية التي تنص على احترام استقلاله وسيادته وسلامة

اراضيه . ذلك ان لا أحد ، اليوم ، في الشرق الادنى يصلح لأن يكون ضمانة للبنان . فالقوى الاقليمية كلّها ساهمت في تقويض الدولة اللبنانية وخلخلة بنيانها . ومن هنا الحاجة الى «لجنة دولية من اجل لبنان» تتشكل في اطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ومن ممثلين عن الدول الخمس الكبرى وعن جامعة الدول العربية . وتكون مهمة هذه اللجنة الاشراف على وضع التدابير والاجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف الآتية .

اولاً ـ انسحاب القوات الاجنبية بموجب جدول زمني تتخلّى بموجبه اسرائيل عن «المنطقة الأمنية» التي انشأتها لنفسها على الاراضي اللبنانية وشكلت انتهاكاً لقرارات الامم المتحدة ، وتسحب سوريا قواتها الى ما وراء سهل البقاع ، الى داخل الاراضي السورية . وتسهر اللجنة ايضا على نزع سلاح المنظمات الفلسطينية وسائر المنظمات غير اللبنانية . هذا كلّه يجب ان يتم من دون اي تنازلات او مقابل لهذه القوّة الاقليمية او تلك . ويتولّى الجيش اللبناني ، بالتعاون مع القوات التابعة للامم المتحدة ومع اي قوات عربية ، او مع كليهما ، السهر على الأمن وسلامة الاراضي اللبنانية ، على ان يقترن ذلك بالتحقق من حلّ الميليشيات اللبنانية وتخليها عن اسلحتها كاملة .

ثانياً ـ الانتخابات التشريعية العامة ، ومعروف ان اللبنانيين لم يتوجّهوا الى صناديق الاقتراع منذ العام ١٩٧٢ . فلا بدّ من ملء هذا الفراغ بتنظيم انتخابات عامة هي وحدها الكفيلة بالتعبير عن الارادة اللبنانية ، على ان يتولّى المجلس النيابي الجديد أمر الاصلاحات السياسية التي يتطلّبها النظام اللبناني . وبدلاً من ان تكون هذه الاصلاحات من عمل مجلس نيابي مضى على انتخابه ما يقارب العشرين عاماً وأضيف

اليه ما أضيف من اعضاء تمّ تعيينهم نوّاباً بالاستنساب ، تكون من مسؤولية مجلس منتخب حسب الأصول الديموقراطية . والمطلوب ، في نهاية المطاف ، شرعية جديدة للمؤسسات الجديدة ورجالها .

ثالثا ـ حكومة الوحدة الوطنية ، وتكون مهمّة هذه الحكومة المنبثقة عن الانتخابات العامة وضع الاصلاحات المصدّقة من قبل المجلس النيابي الجديد موضع التنفيذ . ولها ان تطلب مساعدة اللجنة الدولية عند الضرورة لهذا الغرض . وعلى هذه اللجنة ان تساعد الحكومة على السير في تنفيذ الاصلاحات المذكورة بمعزل عن اي ضغوط تمارَس عليها ، وعلى تمكينها ايضاً من احياء السيادة الوطنية على الاراضي اللبنانية كافة .

وبالاضافة الى ذلك تعمل اللجنة الدولية ، بحكم اتصالها بمجلس الأمن الدولي ، وبجامعة الدول العربية ، على حمل هاتين الهيئتين على ان تكونا ضامنتين للاجراءات المتخذة ولسلامة الحدود اللبنانية في اطار الترتيبات الاقليمية الشاملة التي سيضعها المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

ان مؤتمر السلام ، حينما تكتمل اعماله ، سيشكل بداية عصر جديد لمنطقة الشرق الاوسط وللعالم اجمع .

فبالنسبة الى الفلسطينيين سيكون المؤتمر فرصة لهم لاستعادة حقوقهم الوطنية ولتمكينهم من اختيار البنى السياسية التي يستطيعون من خلالها التعبير عن ارادتهم وتقرير مصيرهم . ان الدولة الفلسطينية هي ، بلا ريب ، المحجة الأخيرة ، بالنسبة الى هؤلاء ، وبالنسبة الى العرب عموماً ، ثمّ بلوغها من خلال هذا السعي الهادف الى قيام كيان

حرّ ومعترف به يجسّد الوجود السياسي المستقلّ للشعب الفلسطيني .

وسيكون هذا المؤتمر ايضاً ، اذا نجح وحقّق اغراضه ، فرصة لإسرائيل لكي يعترف بها العرب وبوجودها ، وبحدود لها ايضاً ، ثابتة وآمنة كما يقال ، اضافة الى ما ينتظر منه من تحوّل على صعيد المشاركة في استغلال ثروات المنطقة وامكاناتها .

فما سوف يكون السلام الآتي بعد هذا المؤتمر بالنسبة الى لبنان؟ .

اذا صحّ ان مؤتمر السلام المشار اليه يشكل فرصة تاريخية لبلدان المنطقة وحدثاً لا سابق له ، فانه يرتدي بالنسبة الى لبنان طابعاً حاسماً بل حيوياً . ذلك ان قيام نظام عالمي جديد مقرون بحلّ للنزاعات الاقليمية ، لا بدّ إلاّ ان يرتكز هو وهذا الحلّ على مبدأينَ متلازمين : مبدأ السيادة الوطنية ، ومبدأ حق تقرير المصير .

والحال ان هذا ما ينتظره الشعب اللبناني لاسترداد استقلاله وسيادته الوطنية .

كان لبنان الرسمي ، منذ سنوات ، قد حدّد لنفسه المبادىء التي يجب ان تقود خطاه في عملية السلام . كان ذلك في العام ١٩٨٧ عندما اعلنت الحكومة ما يلي :

١ ـ ان لبنان موافق على عقد مؤتمر دولي للسلام يكون الغرض منه ايجاد حلّ عادل وشامل ونهائي لأزمة الشرق الاوسط طبقاً لمقرّرات الامم المتحدة في هذا الصدد . وهو على استعداد للمشاركة في هذا المؤتمر كما سبق له ان ابلغ الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة منذ ايار ١٩٨٤ .

٢ ـ هذا لا يعني على الاطلاق ان لبنان يوافق على الربط بين حلّ

ازمته وحلّ ازمة الشرق الاوسط ، بل انه يعتبر ان ازمته تتطلّب حلاً سريعاً ومنفصلاً نظراً لخطورتها والحاحها ، وآثارها ايضاً المدمّرة لبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ـ ان موافقة لبنان على المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام ناجمة عن كونه احدى الدول المعنية بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي اضافة الى وجود اكثر من ٣٠٠ الف لاجىء فلسطيني على اراضيه مصيرهم موقوف على مصير المؤتمر المذكور واعماله ونتائجه .

٤ ـ ويغتنم لبنان هذه المناسبة لتأكيد رفضه التام اي توطين للفلسطينيين على اراضيه ، وذلك من منطلق دعمه لحق هؤلاء في تقرير مصيرهم وفي انشاء دولتهم المستقلّة طبقاً لقرارات الامم المتحدة في هذا الصدد .

٥ ـ ويعتبر لبنان ان لا مسألة ارض او حدود عنده يناقشها مع اي دولة من دول المنطقة او يفاوض في شأنها باعتبار ان حدوده حدود ثابتة ومعترف بها دولياً وانه متمسّك كل التمسّك بحقه في السيادة الكاملة والاستقلال الكامل .

امّا في ما يتعلّق بمسألة الاحتلال الاسرائيلي والممارسات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني ، فان حلّها يكون بالانصياع لارادة المجتمع الدولي المعبّر عنها في قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ و٥٠٨ و ٥٠٩ التي تنص على الانسحاب الاسرائيلي الشامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية وعلى انتشار قوّات الطوارىء الدولية حتى الحدود المشتركة بغية احلال السلام والأمن ، وبغيّة تمكين الحكومة اللبنانية من ممارسة سلطتها وسيادتها على اراضيها كاملة .

٦ ـ يؤكّد لبنان تمّسكه باتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٩ الذي لا يزال ساري المفعول بشهادة القرارات المتتالية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي . وذلك ريثما يتمّ التوصل الى اتفاق آخر والى حلّ عادل وشامل ونهائي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي .

وهكذا ، وكما لم نكفّ نحن عن التأكيد عليه ، لا يكون «سلام مدريد» ، بالنسبة الى لبنان ، إلاّ سلاماً متكاملاً . ونقصد بذلك السلام الذي يربط ما بين انسحاب القوّات الاجنبية من جهة ، واجراء انتخابات عامة حرّة تنبثق عنها حكومة وحدة وطنية من جهة ثانية . فلا اصلاح داخلي ثابت من دون انسحابات ، ولا انسحابات من دون سلام اقليمي ، ولا سلام اقليمياً من دون عودة كاملة للبنان في كيانه السياسي وكل حقوقه . فلكي يتمكّن لبنان من القيام بدوره في تحقيق الاستقرار الاقليمي ، يجب على المنطقة الشرق اوسطية ان تؤمّن له شروط استقراره .

فما سيقدّمه لبنان لمحيطه ، سواء كان على صعيد مشاركته النشطة في تنمية هذا المحيط ، او على صعيد كونه ، اساساً ، نموذج تعايش وتآلف ، لن يتمكن من تقديمه اذا لم يؤمّن له مسبقاً الامكانات الضرورية لاداء هذا الدور الذي لا غنى عنه للسلام . لذلك ان اي حلّ لازمة المنطقة يمكن ان تسفر عنه عملية السلام الجارية يجب ان يقترن ، بل ان يمهّد له ايضاً بتنظيم انسحاب القوّات الاجنبية من لبنان ، باشراف مجلس الأمن الدولي ، وبانتخابات عامة ايضاً تتمّ تحت اشراف هذا المجلس لمنع اي ضغوط تمارس على حرية الناخبين ، مباشرة كانت او غير مباشرة . وفي هذا المجال ، لا بدّ من اشراك اللبنانيين الذين ارغمتهم ظروف الحرب على اللجوء الى شتى بلدان العالم في هذه الانتخابات .

والمهمّة ، كما هو واضح ، هي في مسؤولية مجلس الأمن الدولي . فالقرارات المتعلّقة بانسحاب القوات الاجنبية من لبنان هي قراراته . وهو ايضاً ، وفي عالم اليوم ، الضمانة للاستقرار والأمن الدوليين . وليس سرّاً ان الانتخابات الحرّة في لبنان تشكل واحداً من الاجراءات الضرورية لاحلال السلام في الشرق الاوسط .

هذه هي الخطوط العريضة للبرنامج الذي تتضمّنه هذه الوثيقة ، الهادفة الى النهوض بلبنان في كنف السلام والاستقلال ، والى تأمين مستقبل له تكون كرامة الانسان فيه مصونة .

وهل ثمة ما يرمز اليه لبنان الجديد ، بعد كل الآلام والوان القهر الذي عرفها اهله ، إلاّ السعي المتجدّد الى هذه الكرامة؟ .

مدخل

ان اعادة اعمار لبنان تكون على صعيدين اثنين مترابطين ، او لا تكون : فلا نهوضاً اقتصادياً من دون اصلاح سياسي . ولا اصلاحاً سياسياً من دون سياسة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي في حسناته وسيئاته .

فعلى الصعيد السياسي ، كان الرأي السائدفي لبنان ان الطائفية تشجع على التعايش وتمهّد للوحدة الداخلية . إلاّ ان الحرب اثبتت العكس . فالمشاعر الدينية زادت من تفاقم الاوضاع الناجمة عنها المداخلات الاجنبية ، كما ان هذه المداخلات كانت كلّها بغية اللعب على التناقضات الدينية واستغلالها . لذلك بات من الضروري احلال نظام سياسي اكثر ديموقراطية وأكثر ملاءمة لمتطلّبات العصر . نظام يكون اكثر انفتاحاً وفي الوقت عينه اشدّ مناعة في وجه التجاوزات والانحرافات ، على ان يأخذ في الاعتبار تعدّد الانتماءات الدينية في لبنان ويكون ضمانة للجميع . ولا بدّ من ان تكون المؤسسات ملك الشعب وان يكون المقياس السياسي الوحيد المقبول هو مدى تمثيلها للشعب في كل قطاعاته . كما ينبغي ان يكون الانتخاب العام المباشر اساس هذا المشروع السياسي يعطي الدولة شرعيتها اللازمة ويعيد اليها سلطتها الفعلية كاملة .

تأسيساً على ذلك ، يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر ، بصرف النظر عن انتمائه الطائفي ، وتكون له سلطات واسعة

كما هي الحال في الديموقراطيات الحديثة . فيرئس الحكومة والجيش ويمثل الدولة على الصعيدين الداخلي والدولي ، ويكون الناطق باسم جميع اللبنانيين مضطلعاً ايضاً بمهمة حماية المصالح العليا للدولة والوحدة الوطنية .

مقابل رئيس الجمهورية ، يكون هناك البرلمان المنتخب بالاقتراع العام ايضاً والمتمتع بسلطة مانعة لأي تسلّط ، ويتألف من مجلسين :

مجلس النواب الذي يقرّ القوانين ويمنح الثقة للحكومة ويراقب اعمالها ، ومجلس الشيوخ تتمثل فيه على قدم المساواة المناطق اللبنانيّة . أمّا التقسيم الاداري للبلد فيكون على اساس الوحدات الاقليمية التي يجب ان تشكل الاطار الاداري للبنان الجديد . وتكون مهمة مجلس الشيوخ تأمين المشاركة الواسعة والمتوازنة في الشؤون المصيرية .

ولا بدّ من تحديث الخدمة المدنية التي يفترض ان تكون الاداة النشطة في يد الحكومة اضافة الى ارتباطها بالوحدات الاقليمية على نحو أفضل .

ينبغي ان تكون للوحدات الاقليمية سلطات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصلاحيات ذات شأن في مجال التربية والأمن ، ورسالتها في اي حال هي تقريب المواطن من الدولة وهمومها وقراراتها .

واخيراً لا بدّ من اعادة تعريف الميثاق الوطني . ان الارادة السياسية ، في تجسيدها للأولويات الجديدة في لبنان الجديد والموحّد ، يجب ان ترتكز الى الاستقلال السياسي للبلد ، والى السيادة المعترف بها

خصوصاً من قبل كل القوى الاقليمية والى الهوية الوطنية ، والى روح التضامن بين مختلف الطوائف اللبنانية ، والى انتماء لبنان العربي .

أمّا بالنسبة الى الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، فقد اثبت مذهب الحرية الاقتصادية الجامحة قصوره في لبنان . فيتعين علينا ، في الوقت الذي نعمل فيه على تعزيز مكانة القطاع الخاص وتشجيع روح المبادرة الشخصية التي تشكل سمة لبنان البارزة ، ان نعزز من وسائل التضامن بين اللبنانيين ، وان نعيد النظر في السلطات العامة على هذا الصعيد .

ونلاحظ ان النظام التربوي في لبنان يشكو ايضاً بعض الاضطراب الناتج عن انعدام التجانس بين معايير التعليم . فاذا كان تنوّع المؤسسات التعليمية أمر مرغوب فيه ، إلاّ ان التفاوت ، من حيث المستوى ، ما زال كبيراً بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص . فهنا ايضاً لا بدّ من رؤية مستقبلية بالنسبة الى هذا القطاع . وعلى الوحدات الاقليمية في هذا المجال ان تعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي والفكري لدى الطلاّب والسهر على تنمية الشخصية وايلاء التربية المدنية اهتماماً اكبر . كما لا بدّ من تحرير الجامعات من كل هيمنة سياسية فئوية عليها والأخذ بقدر اكبر من اللامركزية على هذا الصعيد .

في المجال الاقتصادي الصرف ، ان التخطيط يجب ان يكون في اتجاه أنشطة ذات حوافز على الصعيدين الوطني والاقليمي . وتحقيق اللامركزية هنا أمر لا غنى عنه لاشراك السكان المحليّين في رسم الخطط الاقتصادية وللحصول على اوسع توافق بين الآراء والمواقف والاتجاهات ، على ان تسهر على تنفيذ هذه الخطط هيئة مشتركة تتمثل فيها الوزارات المختلفة وتكون مسؤولة عن ادارة المساعدات الخارجية . ان كلفة الحرب كانت باهظة من هذا القبيل ، فقدّرت الخسائر الناتجة عن

ذلك بـ ٣٠ مليار دولار . إلاّ ان الفرصة مؤاتية لاعادة تأسيس الاقتصاد الوطني والبنى الأساسية على قواعد عصرية ومتماسكة . مثل على ذلك ، ان التحديث في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية امر ضروري بالنسبة الى لبنان كبلد يحمل رسالة انفتاح على العالم كلّه .

كما لا بدّ ايضاً من اعادة النظر في ادارة الموارد المائية سواء كان على صعيد الاستعمال المنزلي او على صعيد الري وانتاج الطاقة ، على ان توضع حلول مؤقتة وسريعة لمسألة الشحّ الحالي في انتاج الطاقة وتوزيعها ، ناهيك عن الحاجة الملحة الى برنامج زمني لاعادة تأهيل شبكة الطرق . هذا كلّه ، ولكي تتم اعادة بناء الاقتصاد على نحو سليم ، يقتضي تثبيت الليرة اللبنانية ، والتحكّم بالتضخم النقدي ، والحدّ من الدين الداخلي ، واعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، وتعتبر حماية العملة الوطنية أمراً اساسياً يتم عن طريق الحدّ من العجز في الموازنة العامة . هذا فضلاً عن ان الحاجة الى اعادة النظر في النظام الضريبي على النحو الذي يؤمّن اوسع موارد للخزينة العامة . ان تحسين ادارة الشأن العام ، مقروناً بتحويل بعض الانشطة المختارة من القطاع العام الى القطاع الخاص ، يزيد من قدرة الدولة على حسن التحرّك ، وخصوصاً في الحدّ من الدين العام الأمر الذي يؤثر على نحو ايجابي على ميزان المدفوعات وعلى العملة الوطنية .

وواضح ان لا حلول سحرية لمشكلات لبنان . فكل التدابير التي تقدّم ذكرها موقوفة على المساعدة المالية الخارجية سواء اتت من الجاليات اللبنانية او من الدول الصديقة والمنظمات الدولية . وهنا نرى كيف يتداخل الاقتصاد والسياسة : لقد تعاونت الأيدي الاجنبية على تدمير هذا البلد . فثمة واجب اخلاقي يقضي باعادة تعميره ، لا فقط

على مستوى المنشآت الاساسية بل ايضاً على مستوى الديموقراطية التي طالما تميّز بها لبنان وكانت من صلب دوره ورسالته .

يبقى ان قطاع السكن الذي تضرّر بشكل فادح ينتظر تدخلاً سريعاً من قبل الدولة فهناك آلاف المساكن التي تدمّرت ، كلياً او جزئياً ، وهناك المشكلات التي يطرحها احتلال بعض المساكن ، الأمر الذي يتطلّب خطة استثنائية تلحظ قانوناً جديداً للإيجارات ومساعدات لأكثر الناس حرماناً ، من دون ان ننسى القطاع الصحّي الذي أصيب هو ايضاً بخسائر جسيمة ، لا سيما المستشفيات ، وحيث الهوة تزداد اتساعاً بين القطاع العام والقطاع الخاص . ان الاوليات في هذا المجال تبدو متعدّدة ، فمن مساعدة المعاقين ، الى تحقيق اللامركزية في الخدمات الطبية ، الى انشاء شبكة مستوصفات ، الى اعادة النظر في نظام المساعدات الطبية للفقراء والمعوزين ، الى اعادة الاعتبار لقطاع الصحة في نظر المواطنين . . . هذا كلّه من الأوليات الملحة .

الجزء الأوّل

مؤسسات للمستقبل

١ ـ تجديد الميثاق الوطني

الحرب التي عصفت بلبنان أودت بكل بنياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . دمّرت الاقتصاد الوطني ، الذي كان من اقوى الانظمة في المنطقة الشرق اوسطية على المنافسة ، واجهضت كل محاولات البلد لأن تكون له البنية التحتية العصرية ، ونسفت الأسس التي يقوم عليها تطوّره الاقتصادي .

وفوق هذا كلّه ، ان ميثاق الالفة والعيش المشترك بين العائلات الروحية المختلفة الذي يشكل خصوصيته بالذات تزعزع ، هو ايضاً وتداعى .

وغني عن القول ان احياء لبنان يكون من خلال ابنائه . فبواسطتهم ومن خلال نظرتهم الى مستقبلهم ومصيرهم في هذه المنطقة المضطربة من العالم تتكوّن ثروة البلد الأساسية . لذلك ، ان الأهم من البنى الذي ينبغي ترميمها واحياؤها ، هي ثقافة اللبنانيين الاجتماعية والسياسية التي تشكل القاعدة لكل هذه البنى ولكل المؤسسات .

وفيما نحن نقترح ما نقترحه من اصلاحات ، لا يغيب عن بالنا هذا الهمّ الدائم الثابت وهو ان نرى الانسان اللبناني يقوم وينهض ويعمل على تجديد ميثاق التضامن والوحدة الذي يربط عادة ، بين ابناء البلد الواحد من جهة وثقافتهم ودولتهم وبيئتهم من جهة ثانية .

أزمة الميثاق الوطني .

كان لبنان ما قبل الحرب مجموعة طوائف تعاقدت على العيش المشترك بموجب ميثاق يحدّد العلاقات في ما بينها اضافة الى كيفية ممارسة السلطة . هذا الميثاق ، في صيغته التي وضعت عام ١٩٤٣ ، اعطى المؤسسات مبرّر وجودها الأول والأخير من حيث هي اداة للمشاركة ، وأوجد الدولة اللبنانية السيّدة المستقلة . وكان وجود لبنان ، كدولة حرّة ، تعبيراً ايضاً عن ارادة دول المنطقة جمعاء ، فاعترفت به جامعة الدول العربية التي كان هو احد اعضائها المؤسسين . وكانت الحياة السياسية في البلد تقوم على هذا التفاعل الغني بين طوائفه وعلى الارادة الصريحة ، وإن غير مكتوبة ، في العيش المشترك . وما كان الميثاق الوطني إلاّ تلك الصيغة الفضلى والممكنة لتأمين هذا العيش المشترك في حينه . بكلام آخر لم تكن الصيغة النهائية الثابتة والمكتملة ، بل وسيلة من جملة وسائل لتطوير الحياة الوطنية اللبنانية . وقد ارتدى الميثاق أهمية خاصة لأنه اعطى تعريفاً معيناً للثوابت التي تقوم عليها الحياة السياسية اللبنانية نذكر أهمّها :

استقلال لبنان في حدوده المعروفة والمعترف بها دولياً ، سيادته الكاملة على اراضيه بمعزل عن اي رعاية او وصاية ، وكذلك عروبته التي تشكل البُعد الأساسي لانتمائه الى محيطه الطبيعي . وقد انطوى الميثاق على قواعد معينة لضبط اللعبة السياسية في البلد ، ومنها قاعدة تمثيل الطوائف على مختلف مؤسسات السلطة وفي جميع اجهزة الادارة . وأتاح تحقيق قدر محترم من المشاركة الديموقراطية في السلطة ، كما سهّل خصوصاً اقامة حوار اسلامي مسيحي دائم في اطار التسامح والاحترام المتبادل . ان هذا الحوار ، الذي يتساوى فيه افرقاؤه ، اعطى

لبنان خصوصيته ومكّنه من ان يكون له دوره الحضاري .

واذ نذكّر بهذه الحقائق فاننا لا ننسى بطبيعة الحال أوجه الخلل التي تواكب حياة كل نظام سياسي . فقد كشفت الحرب مقدار الهشاشة في الميثاق الوطني على رغم كل إيجابياته اضافة الى قصوره على اكثر من صعيد . ومن حقنا هنا ان نسأل ، بعد هذه السنوات الطوال من الحروب الداخلية ، اذا كانت العوامل المهدّدة للاستقرار هي في هذا الميثاق ام آتية من الخارج . فثمة من يتسرّع في الجواب محمّلاً الميثاق مسؤولية انفجار العنف في البلد ، إلاّ ان بعض التدقيق في الأمور يدلّ على ان ثمة مخاطر عديدة كانت تحدق بلبنان آنذاك . فهزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت بالنسبة الى الانظمة العربية كلّها اشبه بزلزال وقد تحرّكت الجماهير الفلسطينية ، مدفوعة بعوامل الذلّ والسخط والنقمة ، لتثبت وجودها وقدرتها ، فما كان في وسع اي بنية بوليسية او عسكرية ان تتصدّى لهذا المدّ الجماهيري . فتمكّن الفلسطينيون من جرّاء ذلك من التوغل في التركيبة الوطنية اللبنانية يساعدهم على الأمر انتشار المخيمات حول المدن وعلى مشارفها . وشيئاً فشيئاً اصبح البلد في قبضة منظمات مسلحة متعاظمة النفوذ تعمل تحت اسم المقاومة الفلسطينية .

أمّا الانظمة العربية فقد راحت تتسابق على اعلان التضامن مع هذه المقاومة متناسية الاعباء السياسية المترتبة عنه . وهكذا ، وتحت تأثير الردود الاسرائيلية على اعمال المقاومة ، أفلت لبنان من ايدي سلطاته الشرعية وساده العنف . ولم تكن المعارك التي دارت رحاها فيه لتعنيه هو وحده بل كانت تتخطاه ايضاً إلى البلدان العربية كلّها . لكن هذه ، بعدما فرضت على الفلسطينيين عندها كل القيود ، طلبت لهم عندنا كل الحرية . ولم يكن في استطاعة لبنان ، طبعاً ، ان يتحوّل الى دولة

متسلّطة وقمعية ، ولم يبقَ امامه الاّ التخبط وحده في دوّامة من المصاعب رافضاً ان يكون كبش فداء للاهمال العربي على كل المستويات .

ولكن ، الى اي حدّ كان يستطيع لبنان المضي في دعمه للقضية الفلسطينية من دون ان يضحي بأمنه ووجوده السياسي بالذات؟ .

لقد انقسم اللبنانيون حول هذه المسألة ، بعضهم يريد هذا الدعم من دون حدود ، وبعضهم الآخر يريد العكس او بالاصح يريد الالتزام الكامل بالاتفاق الموقع مع منظمة التحرير الفلسطينية لهذا الغرض ، عام ١٩٦٩ ، والذي يهدف الى تنظيم العمل الفلسطيني المسلّح من لبنان واخضاعه لأطر وشروط محدّدة . في اي حال ، لم يكن الميثاق الوطني في حدّ ذاته هو موضوع الخلاف بين اللبنانيين ، وكان اكثر الناس حماسة في دعم القضية الفلسطينية يظنون ان التوفيق ممكن بين هذا الدعم من جهة والسيادة اللبنانية من جهة ثانية . وهو الوهم الذي ما بعده وهم ! يؤكد ذلك ان هؤلاء انفسهم عادوا وغيّروا رأيهم واصبحوا من المنادين بالغاء اتفاق القاهرة . ولم يكن أحد ، قبل نشوب الحرب ، ليتحدث عن التقسيم او عن الفدرالية او عن الالتحاق بهذه الدولة او تلك من دول المنطقة ، بل كان العديد من اللبنانيين ينشد تطوير النظام اللبناني ولا ينشد اكثر .

وهكذا وجد لبنان نفسه في وسط ازمة لا علاقة لها بالميثاق الوطني على الاطلاق ، لكنّ ما شجع على تعاظم المضاعفات الناجمة عن الوجود الفلسطيني المسلّح هو تدنّي مستوى الوعي المدني لدى اللبنانيين . فثقافتهم السياسية لم تكن بالقدر الذي يساعدهم على توحيد الطاقة والجهد في اندفاع جماعي هادف ، وعلى تكوين المواطن

اللبناني الملتزم ، من دون اي تحفظ ، مصلحة الدولة ومؤسساتها ، ولذا ، فان لم يكن الميثاق الوطني سبباً للحرب ، إلاّ اننا لا نستطيع إلاّ ان نسجّل عليه عجزه طوال السنين التي حكم فيها الحياة السياسية في لبنان عن ايقاظ تلك المناعة في صفوف الشعب والتي كان من شأنها ، لو وُجدت ، الحؤول دون الصبغة الطائفية الفئوية التي اتخذها الصراع . وما حدث هو العكس ، اذ انهارت المؤسسات ، تأثراً بهذه الصبغة ، وانطوى كل لبناني على هويته الطائفية ، وهكذا وصلت الأزمة الى الميثاق الوطني بالذات ، الذي كان لا بدّ له من ان يتراجع حيال تغلّب الارادة الفئوية على الارادة الوطنية . ثم جاء اجتياح القوّات الاجنبية ليزيد من عمق الهوة التي باتت تباعد بين الطوائف . فراحت الايديولوجيات والنظريات المتناقضة تتصادم نتيجة لهذه الاجواء .

لذلك لا بدّ لنا قبل التفكير بالمصالحة الوطنية واحياء سلطة الدولة ، من ان نعنى بأمرين متلازمين : تجديد الميثاق الوطني ، والعمل على خلق مواطنية حقيقية من خلال تشخيصنا لمواطن الضعف وأوجه القصور في ميثاق ١٩٤٣ . يجب ان نطرح اتفاقاً جديداً بين اللبنانيين يستخلص العبر من اخطاء الماضي ويشق الطريق امام مستقبل يسوده الاستقرار .

اعادة صياغة الميثاق الوطني

لا يمكن لبنان ان يعيش إلاّ ضمن مناخ الالفة التي كانت توحّد أهله دائماً . لكن السؤال ، ما هي الشروط التي ينبغي توفيرها للحؤول دون انهيار هذه الالفة مجدداً . وجواباً عن السؤال نرى ان نستخلص الدروس من حرب لبنان نفسها وكلّها تعلّمنا ان الادارة الذاتية للطوائف ، والأمن الذاتي الطائفي ، والحكم الذاتي الطائفي على صعيد

الاقتصاد والمؤسسات ، هي كلّها تجارب فاشلة ، ان هذه «الاستقلالات» لم تؤمن اي قدر من الاستقرار . بل اثبتت الحرب ان اكثر النزاعات حدّة وضراوة هي تلك التي نشبت داخل المعسكر الواحد . وهذه الهزيمة لايديولوجيات الحرب تشهد على ضرورة التفكير ثانية ، في الوحدة اللبنانية . فما عساه يشكل اساساً لهذه الوحدة إن لم يكن الميثاق الوطني الجديد؟ ولكن ، واذا ما أريد لهذه الوحدة ان تتجسّد فعلاً ، فلا بدّ لها من ان تستند الى معطيات جديدة ويتمثل الهدف من الميثاق الجديد في اعادة التأكيد على ثوابت الحياة السياسية اللبنانية وادراجها في سياق الدروس والعبر التي علمتنا اياها الحرب وحقائقها .

لا بدّ ، اولاً ، من اعادة التأكيد على استقلال لبنان السياسي ، وهو الهدف الاول لميثاق ١٩٤٣ . وهو اليوم ضرورة سياسية يفرضها مجرى حرب مورست فيها كل ضروب النفوذ السياسي الخارجي وأفقدت لبنان السيطرة على مصيره . وكان ميثاق ١٩٤٣ يؤكد على استقلال لبنان عن الشرق والغرب ، اي عن البلدان العربية وفرنسا خصوصاً أما اليوم فقد انتفت ، الى حدّ ما ، هذه المعاني الضمنية ، وباتت المسألة مسألة حماية لبنان من القوى الاقليمية بقدر حمايته من التيارات السياسية التي تهدّد سلامته .

ولا بدّ ، ثانياً ، من ان تعاد للبنان سيادته التي لم يبق منها اليوم سوى الوهم . ، ذلك ان الذود عن الحدود وحرمتها ووجود سلطة واحدة هي سلطة الدولة ، شرطان مسبقان لاعادة اعمار البلد . وكان اللبنانيون الذين وضعوا الدستور مدركين تماماً لهذه المخاطر التي تهدّد سلامة اراضيه الى درجة انهم حرصوا على ان تنصّ احدى مواده ، وبالتفصيل ، على التخوم الجغرافية التي تحدّ اراضي الدولة . وليس

مسموحاً ان تصبح السيادة موضع اجتهادات في ايدي السياسات الحزبية ، كما حدث إبان انتشار القوّات الاجنبية في لبنان ، عندما راح بعض اللبنانيين يقول انّ لا مانع من الحدّ من هذه السيادة اذا كانت الدولة المتدخلة في الشأن اللبناني دولة صديقة او حليفة .

والأمر الثالث الثابت في الميثاق الوطني هو المتعلّق بالعروبة . لقد كان طابع لبنان العربي موضع اعلان خجول ومتحفظ في ميثاق ١٩٤٣ ، وكانت عبارة «الوجه العربي» للبنان نموذجاً عن تردّد بعض اللبنانيين في الموافقة على هوية لبنان العربية . ولم يكن المسيحيون اللبنانيون الذين أبدوا هذا التحفظ ليشككوا في عروبتهم بعدما كانوا روّاد النهضة العربية . انما هو الخوف من ان يؤدّي الأمر الى ضياع الكيان اللبناني المستقل ما كان يحملهم على التحفظ . وقد دلّت ازمات ما بعد الاستقلال ، ولا سيما ازمة ١٩٥٨ ، وازمة ١٩٦٩ ، على ان لا شيء يمنع بعض الاحزاب والجماعات من استغلال العروبة لربط لبنان بهذه القوّة الاقليمية او تلك . ثم ان حرب ١٩٧٥ اعادت هذه المسألة الى بساط البحث . أمّا اليوم ، وبعد هذه الخمسة عشر عاماً من الاقتتال ، لم يبق هناك من يشكك في انتماء لبنان الى العروبة لدى الاغلبية الساحقة من اللبنانيين . وقد ثبت للجميع ان استقلال لبنان واستقراره امران يتمّان بالتفاهم مع العرب لا بعكسه ، وان للبنان دوراً حاسماً في خدمة القضايا العربية .

ويتعيّن على الميثاق الوطني الجديد ان يؤكد تمسّكه بمبدأ الحلّ التفاوضي السلمي للنزاعات التي قد تنشب بين اللبنانيين . اذ لا يكفي اعلان الرغبة في العيش المشترك بل ينبغي ايضاً ان نستخلص العبر من التجربة المأساوية الأخيرة . ومن هذه العبر ، تلك التي تقول ان ما من

خلاف من الخلافات التي تتخلّل الحياة السياسية في البلد إلاّ وله حلّ في اطار المؤسسات .

وكذلك لا بدّ من ان ينص الميثاق ايضاً على وحدة الاراضي والمؤسسات ، فوحدة لبنان التي خضعت للتجزئة وتعرّضت لشتى ضروب الاحتلال وعبث الميليشيات ، هي اليوم كل الثروة . وهي ثروة يجب ان تصان مهما كان الثمن . واذا صحّ ان ميثاق ١٩٤٣ كان يفترض سلفاً هذه الوحدة ، إلاّ ان الصحيح أيضاً انّ ولا مرّة طرحت مسألة هذه الوحدة مثلما تطرح اليوم ، فوحدة لبنان لا تعني فقط عدم التخلّي عن اي جزء من اراضيه بل ايضاً عدم احتكار اي طائفة من طوائفه لهذا الجزء او ذاك من اراضيه .

ولا بدّ لنا في الوقت عينه من البحث مجدداً عن السبل الفضلى لحماية الوحدة الوطنية . كانت الفكرة السائدة ان وحدة لبنان تمرّ من خلال مركزية كاملة تامة للسلطة العامة . بيد ان مقتضيات الانماء ، وضرورة التقريب بين المواطن والسلطة فضلاً عن ضرورة اشراكه في القرار ، هذا كلّه يفرض علينا اليوم اعادة النظر في هذا المذهب البائد الداعي الى المركزية القصوى . لقد اتاحت الحرب ادراك البعد المحلّي لجذور اللبنانيين . فاللبناني الذي تقاذفته ظروف الحرب وارغمته على الانتقال من مسكن الى مسكن ، ومن حي الى حي ، ومن منطقة الى منطقة ، هذا اللبناني ينتابه الآن اهتمام حادّ ببيئته ، فهو كمن يكتشفها ثانية . وكذلك لا بدّ من ان يتناول الميثاق مسألة التضامن الوطني فلا يكتفي بالتأكيد على الوحدة الوطنية بل يدلّ ايضاً الى سبل تدعيمها ، ان ارادة العيش المشترك لا تكفي وحدها لتحقيق الانصهار الاجتماعي الوطني الحق ، بل يجب ان تقترن بتضامن فعلي يحرك الاحساس

بالواجبات المتبادلة . لذلك ينبغي ان نؤكد ، من الآن فصاعداً على البعد الاجتماعي والخلقي للميثاق ، وعلى الالتزام المتبادل بجعل العيش المشترك عيشاً مشتركاً حقيقياً . فهذا البعد الجديد ، المتمثل في الايمان بالقيم المشتركة ، وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو بُعد اساسي . فالمقصود هنا ، الوصول الى ثقافة سياسية هي ضرورية لتحقيق تلك المواطنية التي ستتولّى استكمال عملية التجدّد في الميثاق الوطني .

تعريف المواطنية

ثمة تناقض بين القول والعمل في كلّ مرّة يطرح فيها موضوع المواطنية . فالكلام على «المواطن» يملأ الخطب السياسية والمواعظ على انواعها ، بينما نلاحظ ان فكرة المواطنية لم تتوضح ولم تتجذّر ابداً في النظام السياسي اللبناني . فما اسباب هذا الفراغ؟ .

نلاحظ ، اولاً ، ان المواطنية لا تزال هشة ركيكة حيال عمق الروابط الطائفية . فالشخص في لبنان «مواطن» في الطائفة التي ينتمي اليها قبل ان يكون مواطناً في الدولة .

اضافة الى ذلك كان ايمان اللبنانيين بالفكرة الوطنية اللبنانية يهتز كلّما اجتاحت منطقة الشرق الاوسط موجة قومية او دينية ، فالقومية العربية ، ناصرية كانت او بعثية ، والقومية السورية ، اضافة الى الاصولية الاسلامية والايديولوجيات الطائفية المماثلة ، كلّها ألقت بظلال الشك على الانتماء الوطني اللبناني .

علينا ان نقرّ ونعترف بأن مسألة الهوية اللبنانية مسألة معقدة تتجاذبها عوامل عدّة تراكمت عليها عبر التاريخ وبعضها يرقى الى

قرون . فليس لنا ان نتجاهل هذا الواقع ، بل في وسعنا ان نجعل منها عوامل اثراء واشعاع شرط ان نعرف كيف نغلّب فكرة الثقافة الوطنية والسياسية المشتركة على الفوارق الدينية والاقليمية والايديولوجية . ويمكن الوصول الى هذه الثقافة من خلال اهداف ثلاثة :

ـ أولها ، المشاركة في خدمة القيم المشتركة ، هذه القيم التي يتعيّن على نظامنا السياسي ان يدافع عنها . انها المساواة امام القانون ، وحرية الرأي والمعتقد ، وحرية التجمّع او الاجتماع ، وسائر الحريات المنصوص عليها في شرعة حقوق الانسان . ان التمسك بمثل أعلى في المساواة ، وانهاء الصيغة الطائفية الجامدة ، ومحاربة التيارات القائمة على التعصّب الديني والانغلاق ، هذا كلّه يعني تلاقياً على قيم واحدة ومشتركة . وفي هذه الحال يكون الدفاع عن النظام السياسي اللبناني دفاعاً عن هذه القيم .

ـ عند ذلك يصبح في استطاعة اللبنانيين ان يطوّروا من مشاركتهم في المؤسسات السياسية . كان اللبنانيون ، في الماضي ، وفي اغلب الاحيان ، يتركون مهمة تسيير شؤون النظام على عاتق اقطاعيات سياسية متأصلة . وكان الولاء لهذه الاقطاعيات اكثر مما هو للمؤسسات . وقد نجم عن هذا الأمر شيوع ذهنية الاتباع او الازلام . وبدا المواطن اللبناني كأنه غير معني بعمل النظام السياسي ، او بالمناقشات البرلمانية والوزارية ، تاركاً لممثليه أمر العمل السياسي في كل مجالاته . هذا مع العلم بان ما من ديموقراطية حقيقية من دون مواطنية ، وما من مواطنية من دون مشاركة في الشأن العام ، ان ثمة ثقافة سياسية معينة يجب ان يتحلّى بها اللبنانيون لكي يقدموا على هذه المشاركة على شتى المستويات : في البلديات ، وفي الوحدات الاقليمية والمؤسسات

الوطنيـة ، وفي مجلس النـواب ومجلس الشيـوخ . ويبدأ ذلك بتـربيـة مدنية حقيقية في المدارس ـ الرسمية والخاصة .

ـ واخيراً ، ما من ثقافة سياسية مشتركة من دون مشاركة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كان لويلات الحرب شأنها في تقهقر البلد على هذا الصعيد بعد توقف تطوّره ونموّه . وكل القطاعات الاقتصادية تضررّت وإن بدرجات متفاوتة . ونتج عن ذلك تفاوت مضاعف بين المناطق في الوقت الذي نعرف جميعاً ان سلامة النظام السياسي في البلد موقوفة على المساواة بين هذه المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بل ان السلام السياسي والاجتماعي موقوف على هذه التنمية المتوازنة .

٢ ـ من أجل مؤسسات فعّالة

لا يكفي أن نعيد النظر في المؤسسات اللبنانية والمبادىء التي تعمل بموجبها ، بل علينا ايضاً ان ندقق في الروح التي رافقت عملية انشائها . ولا بدّ هنا ، وعلى وجه الخصوص ، من النظر ملياً في مسألة الطائفيّة التي طالما كانت الفكرة التي اعطت هذه المؤسسات مبرّر وجودها .

الطائفية ومستقبلها

كان المجتمع اللبناني ولا يزال الى حدّ بعيد مجتمع التعدّدية الطائفية . وتعزى هذه الخصوصية الى تاريخ لبنان نفسه اذ شكل التعايش بين الطوائف ، على مدى اجيال ، نموذجاً اجتماعياً كان هو الأساس الذي بُني عليه لبنان الحديث . فكان التعايش هذا ، وتوزيع السلطة على الطوائف ، اضافة الى قوانين الاحوال الشخصية ، العناصر التي تكوّن منها النظام الطوائفي ، وقد كرّس الدستور اللبناني ، عام ١٩٢٦ ، مبدأ المشاركة الطوائفية في ادارة شؤون البلد في المادة ٩٥ التي نصت على تمثيل الطوائف اللبنانية ، في صورة انتقالية ، في الوزارات وفي الادارات العامة . ثم جاء ميثاق ١٩٤٣ ليؤكد على هذه الخصوصيّة . فباتت اللعبة السياسية ، منذ ذلك الحين ، وفي لبنان المستقل ايضاً ، محكومة بالطائفية على كل المستويات .

والحقيقة ان فكرة التعدديّة الطائفية ليست سيئة في حدّ ذاتها . ففي منطقة تسودها الانقلابات والانظمة الاستبدادية والديكتاتورية ، التي

كثيراً ما كانت طائفية ، استطاع لبنان ان يتفادى كل هذه العيوب بفضل النظام الطوائفي بالذات . واضافة الى ذلك لقد حقق هذا النظام للبنان ، بحكم قاعدة التمثيل الطائفي ، قدراً محترماً من الديموقراطية ، لأنّه يقضي بالتعايش بين الطوائف ذات المشارب والمذاهب المختلفة كما انه يشركها في بناء مجتمع متسامح . وكان لفكرة التعدّدية الطائفية ميزتان : فمن جهة ، اتاحت الفكرة للبنان توزيع السلطة بين ابنائه في صورة متوازنة ، ومن جهة ثانية ، كانت في نظر الطوائف المسيحية الضمانة على تفادي شرّ تصنيفها في رتبة دنيا من حيث الوضع القانوني والاجتماعي . وكانت المؤسسات التي اعطيت لها توحي اليها بالاطمئنان .

وفي اختصار كان النظام الطوائفي يشكل الحلّ الوسط ، اذا صحّ التعبير ، ريثما يعثر على حلّ وطني . وراح المسيحيون ، بغية تخطّي هذه المعضلة وتجاوزها ، يطرحون العلمنة والفصل التام بين الدين والدولة كحلّ ، إلاّ ان علماء الدين والسياسيين المسلمين لم يوافقوا على هذا الحلّ مستندين الى الربط الكامل بين ما هو ديني وما هو سياسي في الاسلام ، ومكتفين بالغاء الطائفية السياسية وحده . وأتت الحرب لتثبت ان نظام التمثيل الطوائفي ليس هو الحلّ الدائم ، عندما انقسم اللبنانيون ، في مواجهة العدوان الخارجي ، وفقاً لانتماءاتهم الطائفية . وكانت الطائفية قد اصبحت مع الزمن مؤسسة قائمة بذاتها وصيغة جامدة وقسرية تحكم الحياة السياسية والادارية في البلد . وقد أدّى هذا الجمود الى نشوء ذهنية طائفية كانت الغلبة لها ، في نهاية المطاف ، على الولاء للوطن والدولة . فاذا ما طرحت على الدولة ، مثلاً ، مشكلة ذات طابع سياسي او انمائي اقتصادي ، او كانت متصلة ايضاً بمسألة السيادة

والوجود الفلسطيني المسلّح ، ترجمتها الذهنية الطائفية فوراً الى تناقض اسلامي ـ مسيحي . والحقيقة ان النظام الطوائفي قد تسبّب في تنشيط مشاعر العداء عند اللبنانيين . وهو اذا استطاع ، في البداية ، المساهمة في تأسيس الدولة اللبنانية ، إلاّ انه اصبح عاجزاً عن تحقيق تطوّرها . فضلاً عن انه عائق رئيس دون وصول لبنان الى مرتبة الوطن ، ودون ارتقاء اللبنانيين الى مستوى الأمة بالمعنى العصري للكلمة .

وما دام اللبنانيون موزعين طوائف ، الواحدة مستقلّة عن الأخرى . . . وما دام الفرد ملزماً بالانتماء الى طائفة من الطوائف منذ ولادته وحتى مماته ، وملزماً ايضاً بالخضوع لسلطتها وقوانينها الخاصة في جوانب مهمّة في حياته ، فسيظلّ لبنان مجموعة كيانات لا كياناً واحداً . والمسألة مسألة تاريخية موروثة عمرها اجيال ، تقف الكيانات الطوائفية نفسها دون استئصالها . فلا بدّ من التأني في معالجتها ، في التشريع كما في التربية ، وخصوصاً في كتاب التاريخ والتربية المدنية . ولعلّ استحداث تشريع للزواج المدني الاختياري هو افضل مدخل الى اعماقها في المستقبل المنظور . انه خطوة من جملة خطوات يجب ان تتلاحق ، تدريجاً ، وبالتوافق التام ، أمّا الحوار الاسلامي ـ المسيحي فيجب ان يستمرّ ويتواصل لأن التفاعل بين الاسلام والمسيحية يظل يشكل اساساً للتجربة اللبنانية . لكن تأثير ما هو ديني على ما هو سياسي يجب ان يتراجع . وهكذا نرى ان الحلّ لمشكلة الطائفية يكمن في ازالة النفوذ الذي تمارسه الطوائف في الحياة السياسية في صورة تدريجية . فالانتقال الفوري من النظام الطوائفي الى النظام العلماني تقف دونه موانع عديدة ، نفسية او متصلة بثقل التقاليد والمعتقدات الدينية . إلاّ ان المنطق يدعو الى انتقال متدرّج ومبرمج من النظام

الطوائفي الى نظام غير طائفي . فثمة خطر ، في الاجواء الحالية ، من ان يكون الانتقال الى ما هو اسوأ ، اي الى اصولية تستمدّ فعلها من المشاعر الدينية المتأججة . لذلك نرى ان الصيغة الاكثر توافقاً مع اوضاع لبنان هي المتمثلة في الخطوات الآتية .

- احلال نظام سياسي ديموقراطي منفتح ، وبحيث يتم اختيار المسؤولين السياسيين ، من مثل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب والنواب ، بمعزل عن الانتماء الديني او الطائفي .

- الغاء قاعدة التمثيل الطائفي في اسرع وقت ممكن في تعيين الموظفين ، على ان يراعى مبدأ التوازن الطوائفي الى فترة معينة على مستوى وظائف الفئة الاولى .

- انشاء مجلس شيوخ يمثل المناطق اللبنانية كافة والسلطات المحلية فيها .

والمبدأ الذي يجب ان يُعمَل في هديه على هذا الصعيد هو تحقيق التوازن بين عمل المؤسسات وفقاً للاصول الديموقراطية من جهة وبين خصوصية لبنان من جهة ثانية . ان مثل هذا التوازن يتمّ من خلال ضوابط معينة على مستوى السلطة ، ومن خلال بعض الاحتياطات القانونية لمنع اي فئة من فرض ارادتها على فئة اخرى . وهكذا يتفق على جملة من الترتيبات المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ، كما يعهد الى مجلس الشيوخ بمهمة الرقابة على القوانين ، اضافة الى توزيع ملائم للصلاحيات بين السلطة المركزية والوحدات الاقليمية .

الدستور الجديد

تكون السلطة في الجمهورية اللبنانية الجديدة سلطة ديموقراطية هي ملك الشعب الذي يختار ممثليه من خلال الانتخابات الحرّة .

الرئيس القوي : يجب ان يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة : فهو يجسّد الدولة ويمثل الأمة في كل مكوّناتها . وينتخب هذا الرئيس ، لولاية من خمس سنوات غير قابلة للتجديد بالاقتراع العام المباشر ، على ان يحصل على اغلبية الاصوات في نصف الوحدات الاقليمية على الأقل .

وليس لهذه الهيبة المطلوبة لرئيس الجمهورية ما يعادلها ، لا في دستور ١٩٢٦ ، ولا في التعديلات التي ادخلت عليه بموجب اتفاق الطائف . واذا صحّ ان السلطة الاجرائية ، بموجب دستور ١٩٢٦ ، كانت منوطة برئيس الجمهورية ، إلاّ انه لم يكن ليمارس هذه السلطة إلاّ مقرونة بتوقيع رئيس الحكومة والوزير المختص ، ولم يكن ابداً الشخص المطلق الصلاحية كما كان يقال . أمّا تعديلات «الطائف» فقد انتزعت منه كل سلطة ، وأصبح مجرّد سلطة سياسية ومعنوية اكثر منه الرجل الذي يدير السلطة الاجرائية او يمارسها . وبدلاً من رئيس يتمتع نظرياً بكل الصلاحيات ، وتقوم الاعتراضات في وجهه من دون مبرر . . . وبدلاً ايضاً من رئيس لا سلطة له ، وسبباً للشعور بالحرمان لدى فئات كبيرة من الشعب ، يكون هناك الرئيس القوي والرئاسة ذات السلطة المحترمة والفعّالة .

وهذا كلّه طبعاً مع كل الضمانات الدستورية التي تحافظ على التوازن بين السلطات وتمنع اي تفرّد او تسلّط ، وتحافظ على مشاركة الحكومة والوزراء في القرار السياسي .

ان انتخاب هذا الرئيس مباشرة من الشعب ، يعطيه هيبة معنوية وسياسية هي ضرورية . اذ ان الاتجاه السائد اليوم في الديموقراطيات المستقرّة هو اتجاه نحو تقوية السلطة التنفيذية مقرونة بمشاركة اكبر من قبل الشعب في القرار السياسي تتم من خلال لا مركزية حقيقية . ولكن ، ولكي تكون السلطة الوطنية ذات زخم ، يجب ان ينتخب الشعب نفسه رئيسه وان يمنحه الصلاحيات الضرورية للإضطلاع بمهمته . بكلام آخر ، يجب ان يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات فعلية . انه هو الذي يقرّر في المسائل السياسية الكبرى ، وهو ايضاً رأس الدبلوماسية اللبنانية ورأس الجيش ، وهو الضامن للديموقراطية اللبنانية في خصائصها وميّزاتها . لذلك ان دوره لا يقتصر على كونه الحارس الاعلى للمؤسسات بل انه مسؤول ايضاً عن حماية العيش المشترك وتطوّره . وعليه ، في هذا السياق ، ان يؤمّن احترام قواعد التوزيع العادل للمسؤوليات العامة ، ويمنع اي احتكار طائفي لهذه المسؤوليات .

مجلس الشيوخ ومجلس النواب : مقابل رئيس الجمهورية وسلطاته يكون هناك برلمان من مجلسين يتمّ انتخاب اعضائهما بالاقتراع العام المباشر : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

في ما يتعلّق بمجلس الشيوخ ، يصار الى تقسيم اداري للبنان مبني على الوحدات الاقليمية التي ترسل ممثليها المنتخبين الى هذا المجلس ، الذي يتولّى ، على سبيل المثال ، مهمة القراءة الثانية للقوانين ويسهر على التوازنات اللبنانية الكبرى ، ويبدي رأيه في كل المسائل المتعلقة بالقوانين التي تنظم الحريات العامة او تعدّل في نظام الاحوال الشخصية وفي قانون الانتخابات ، وفي المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وفي

اعلان حالة الطوارىء والحرب والتعبئة العامة ، وفي التخطيط ، وفي تعديل الدستور . ولا بدّ من موافقة مجلس الشيوخ على التعيينات لوظائف الفئة الاولى . أمّا انتخاب الشيوخ فيكون لمدة ست سنوات .

أمّا مجلس النواب ، فمهمته الأولى ان يجسّد ارادة اللبنانيين السياسية . وهو الذي يقرّ القوانين ويولي الحكومة الثقة ويحجبها عنها . وبغية كسر المنطق الطائفي وتكوين الاغلبيات السياسية التي يحتاج اليها البلد والحكم ، يصار الى انتخاب النواب على أساس قوائم وطنية وحسب النظام النسبي . وفي حال نشوب نزاع بين السلطات ، يحق لرئيس الجمهورية حلّ مجلس النواب ، ولكن ليس اكثر من مرتين في السنة الواحدة .

ويتولّى مجلس النواب ومجلس الشيوخ مجتمعين اقرار التعديلات الدستورية بأغلبية ثلثي الاصوات .

الحكومة : وتشكل هذه الحكومة صلة الوصل بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وبينهما وبين رئيس الدولة ممسكة بالجوهري من سلطات السلطة التنفيذية ، مكمّلة بذلك الدور المسند الى رئيس الجمهورية . وعليها ان تنفذ السياسة المتفق عليها بين البرلمان والرئيس هذا اضافة الى مساهمتها في اعداد مشاريع القوانين التي ستطرح على البرلمان ، والى مشاركة رئيس الحكومة والوزير المختص في التوقيع على المراسيم .

المؤسسات الأخرى : بما ان لبنان يطمح الى أن يكون ديموقراطية ودولة القانون ، لا بدّ من استحداث محكمة دستورية مهمتها السهر على انطباق القوانين على احكام الدستور ، وتكون مرجعاً للمواطنين

وللسلطات القائمة لاحقاق الحق في تفسير القوانين ، وفي تطبيقها .

ويعهد كذلك الى مجلس اقتصادي اجتماعي بدور استشاري تشارك فيه القوى الحيَّة في البلد ، وكل المواهب .

ولا بدّ ايضاً من انشاء محكمة عليا .

ان التعديلات الدستورية التي نقترحها انما تهدف الى قيام سلطة مركزية قوية تحترم في الوقت عينه التوازنات التي يقوم عليها المجتمع اللبناني . ومن هنا الفارق الأساسي مع النظام الذي انشىء في العام ١٩٢٦ ثم في ١٩٤٣ . فقوّة النظام الذي نقترحه مستمدّة من القوّة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية . وبفضل ذلك تكون الدولة في عهدة حكم حقيقي وعلى عكس ما هو النظام السابق حيث ضرورات التوازنات الطائفية تطغى على السلطة التنفيذية فتضعفها .

الوحدات الاقليمية : لا بدّ من اصلاح اداري واسع النطاق يحرّر لبنان من الارث اليعقوبي ويحقق امرين : من جهة ، تحسين الممارسة الديموقراطية ، ومن جهة ثانية ، التقريب بين المواطن والادارات الرسمية وتمكينه من المشاركة في ادارة الحياة المحلّية .

تقسم الاراضي اللبنانية الى وحدات اقليمية ، تقسيماً يبدو الآن متكيّفاً مع البنى الاجتماعية وتركيبة لبنان البشرية . وقد دار في خلال الحرب جدل حام في الاوساط السياسية والفكرية حول ما اذا كان على لبنان ان يظلّ دولةً وحدوية او يصبح دولة فدرالية . ويعود هذا الجدل الى تفتت الاراضي اللبنانية وتحوّلها الى مساحات طائفية اضافة الى الحرص ، طبعاً ، على ايجاد صيغة تحول دون تجدّد العنف والحروب الداخلية . غيرانه اذا بدا النموذج المركّز للسلطة عقيماً وسبباً للهوّة

القائمة بين الدولة والمواطن ، فان الصيغة الفدرالية تبدو من ناحيتها صعبة التطبيق في بلد مثل لبنان ، حيث الأرض ضيقة وصغيرة ، وحيث الفوارق ستزداد اتساعاً في ظلّ الفدرالية وخصوصاً اذا كانت السلطات المعطاة للسلطات المحلية واسعة حسبما تقضي الصيغة الفدرالية .

تشكل الوحدات الاقليمية حلاً وسطاً بين المركزية السياسية والادارية والفدرالية ، التي تشكل خطراً أكيداً على وحدة البلد . انها وحدات ادارية تكون للسلطات المختصة فيها صلاحيات واسعة حدودها حدود سلامة المؤسسات السياسية ووحدة الاراضي اللبنانية .

بادىء ذي بدء ، انها وحدات ادارية على مستوى منطقة ادارية وتشكل وحدة الأساس في تقسيم البلد الاداري . فتحلّ الوحدة الاقليمية مكان المحافظة ، بل تكون اقلّ اتساعاً من المحافظة واكبر من القائمقامية . ويكون عددها اربع عشرة وحدة ، تضع حداً لضياع الهوية المحلية ، وتردم الهوّة القائمة بين المواطن والادارات الرسمية .

ثم ان الوحدة الاقليمية هي وحدة انماء اقتصادي اجتماعي . طبعاً ، ان للخطط الانمائية اهدافاً وطنية شاملة ، لكن الوصول الى هذه الاهداف يكون من خلال لجان للتخطيط محليّة . فانشاء المستشفيات والمدارس ومراكز الترفيه والمجمّعات الرياضية والمنشآت الاساسية ايضاً وشبكة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية انما هو عمل يتم بالتشاور بين اهل المناطق والدولة ، الأمر الذي يفترض ، بطبيعة الحال ، تعديلاً جذرياً للنظام الضرائبي في لبنان . يجب ان يكون هناك ايضاً ضريبة اقليمية محلية ، ان صحّ القول ، اضافة الى الضريبة الوطنية ، على ان يدير الواردات المحلية مجلس اقليمي لانفاقها على المشاريع

المحلية . وبغية تحقيق المزيد من العدالة والتضامن المجتمعي يصار الى وضع نظام تتمّ بموجبه مساعدة الدولة للوحدات الاقليمية ، وكذلك مساعدة الوحدات الغنية للوحدات الفقيرة .

يتولّى ادارة الوحدة الاقليمية مجلس منتخب يُختار رئيسه من بين اعضائه ويكون هذا الرئيس البديل من المحافظ . ويمنح هذا المجلس اختصاصات يحدّدها القانون من ضمنها التخطيط على الصعيد الاقليمي وقدر من الاستقلال الذاتي في مجالات محدّدة .

ان انشاء الوحدات الاقليمية يتفق والاتجاه السائد الآن في الأنظمة الديموقراطية ، بحيث تشمل الممارسة الديموقراطية كل المناطق وكل المدن والقرى . وهي من جملة المحاولات الرامية ، في بلدان عديدة ، الى توثيق علاقة المواطن بالدولة والتقريب بينهما .

٣ ـ احياء السيادة

ونبدأ بهذا السؤال : اي سياسة خارجية يتبعها لبنان السيد المستقل؟ .

انها ، بالتأكيد ، السياسة الهادفة الى حماية السيادة وتدعيمها . إلاّ ان الأمر يصطدم هنا بعقبتين اساسيتين :

العقبة الاولى هي في داخل البلد نفسه ، والمتمثلة في الجنوح المستمر عند الطوائف الى البحث عن تحالفات وقوى خارجية في اوقات الازمات ، الأمر الذي يعرّض دائماً الوحدة الداخلية للخطر ويجعل من سياسة البلد الخارجية سياسة هشة . أما اسباب هذا الجنوح فنجدها في ثقافة كل طائفة حيث يسود الاعتقاد بأنها ، من خلال بعض التقارب الديني او الايديولوجي او السياسي ، او من خلال المصالح الأمنية ، ستجد في القوى الخارجية الحماية التي تنشدها لنفسها . وهذا طبعاً يزيد من حجج هذه القوى على التدخل في الشؤون اللبنانية .

وكانت الحرب اللبنانية الدليل الساطع على هذا الانحراف . ونعلم جميعاً كم كان ثمن هذا السلوك باهظاً ، دفعته الطوائف اللبنانية نفسها من عافيتها مقابل تحالفات كانت ، في البدء ، تحالفات ضدّ اطراف داخلية ثم اصبحت ضدّ اطراف خارجية . واخطر ما في هذه الظاهرة انها كانت تبرّر دائماً بالحفاظ على «المصلحة العليا» للطائفة . لذلك ، ان على اي سياسة خارجية رشيدة ان تعنى بهذه الناحية وبحيث لاتندفع

اي طائفة في طلب العون الخارجي ، كما عليها ايضاً ان تعمل على قيام توافق داخلي حول سياسة الدولة الخارجية .

أمّا العقبة الثانية فنراها في التكوين الجغرافي الذي يتميّز به لبنان . ان هذا البلد الصغير ، الواقع بين قوتين اقليميتين متنازعتين ، والوفي لالتزاماته العربية ، على رغم عجزه عن تحمّل اعباء المواجهة العسكرية مع اسرائيل ، كان موضع تجاذب وتقاذف بين اتجاهات متناقضة منذ نهاية الستينات . وهكذا أدّت الضغوط الفائقة التي مارسها الفدائيون الفلسطينيون عام ١٩٦٩ الى ما عُرف باتفاق القاهرة الموقع في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٩ . فلم يعرف لبنان كيف يدافع عن سيادته ولا وجد سبيلاً الى ذلك . وانقسم اللبنانيون ، آنذاك ، حول مدى الدعم الذي يجب ان يقدّمه لبنان للمنظمات الفلسطينية .

أمّا العالم العربي ، الذي لم يكن ، بعد ، قد استفاق من صدمة هزيمة ١٩٦٧ ، فقد انحاز الى الجانب الفلسطيني . الأمر الذي أدّى الى حال في جنوب لبنان ما كان اي بلد عربي ليرضاها لنفسه . واضحى لبنان حائراً بين الدفاع عن أمنه وسيادته من جهة ، وبين دعمه للقضية الفلسطينية من جهة ثانية . فكان الضحية السائغة لوضع متفجّر . أما السياسة المتوازنة التي كان ينتهجها ، فقد اصبحت مستحيلة . وهكذا ، وفيما الثورة الفلسطينية تتحوّل تدريجاً الى دولة داخل الدولة ، راحت مداخلات الجيران في شؤون لبنان الداخلية تتوالى بذريعة الدفاع عن أمنهم . ثم ، وبحكم موقع هذا البلد الجغرافي ، والمفتوح على شتى الاتجاهات ، بدأت التيارات المتطرّفة والاصولية تجتاح اراضيه بعدما افلتت هذه من يد الدولة .

لذلك لا بدّ لأي سياسة خارجية ، واعية ومتعقلة ، من أن تعنى

بالحفاظ على خصائص المجتمع اللبناني من جهة ، وعلى سلامة الاراضي اللبنانية من جهة ثانية . وثمة مقتضيات خمسة في هذا المجال نتوقف عندها :

١ ـ الحرص المطلق على سيادة لبنان واستقلاله . فما من قضية او سياسة او هدف اياً كان ، يعلو مسألتي السيادة والاستقلال . انهما الأساس لأي سياسة تهدف الى خدمة الحرية والديموقراطية . والتضحية بهما من اجل بعض الاعتبارات الطائفية او الاقليمية تعرّض لبنان لأسوأ فوضى وخصوصا لضياع هويته كدولة سيدة مستقلّة . ان تاريخ لبنان منذ العام ١٩٦٩ يزخر بالمحاولات الرامية الى ربطه باتفاقات مع الاطراف الخارجية بحجة الوصول به الى الاستقرار الداخلي .

وكان ثمن هذا الاستقرار ، دائماً ، التنازل عن السيادة .

والحقيقة ان الضمانة الاولى للاستقلال والسيادة هي وحدة اللبنانيين تتحقق من خلال تغليب التضامن الوطني على اي تضامن آخر . وعليها تبنى سائر الضمانات ، من مثل الضمانة التي يشكلها التوافق الاقليمي على عدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية وعلى احترام استقلال لبنان ، توافقاً يفترض ان يتمّ اذا تمّت تسوية ازمة الشرق الاوسط .

لكنّ لبنان لا يتحمّل انتظار مثل هذا التوافق الذي تقف دونه عقبات عديدة . لذلك ، يكون افضل سبيل ، في الوقت الحاضر ، لاسترداد السيادة ، في تأمين انسحاب كل القوى المسلّحة الاجنبية من اراضيه ، انسحاباً يتمّ في اشراف المجتمع الدولي ، ويكون فرصة لاجراء انتخابات نيابية حرّة ، ولاعادة السيادة كاملة ، ولتحقيق الاصلاحات التي يتطلّبها النظام السياسي اللبناني .

٢ ـ المقتضى الثاني هو التضامن الفعلي والنشط مع العالم العربي فلبنان هو جزء لا يتجزأ من هذا العالم وعضو مشارك وفاعل في ثقافته وقيمه كما في مصيره وقضاياه . فاضافة الى كونه عضواً مؤسساً في جامعة الدول العربية ، بعدما كان رائد النهضة العربية ، والعامل ابداً على نشر الثقافة العربية عبر مدارسه ، وجامعاته ، ووسائل الاعلام ودور النشر فيه . . . اضافة الى ذلك ، لا يمكن اقتلاع لبنان من جذوره الجغرافية والثقافية العربية الضاربة في عمق العالم العربي .

وقد جاءت الحرب اللبنانية لتبيّن كم هو لبنان حسّاس حيال الاضطرابات التي يشهدها محيطه العربي ، انما لا يجوز للبنان التورّط في سياسة المحاور العربية ، وإلاّ واجه مجدّداً حالاً من الانقسامات خطيرة ، فمن المجازفة بمكان ان يفتش المرء في عالم معرّض دائماً للتوتر والاضطراب عن احلاف تقاوم احلافاً . وقد سبق للبنان ان عانى ، في عهد الناصرية الظافرة ، والسياسات الغربية العاملة على احتوائها ، تمزّقاً داخلياً اتخذ في بعض الاحيان طابعاً مأسوياً .

٣ ـ المقتضى الثالث هو الخروج بالعلاقات اللبنانية ـ السورية من جوّ الاضطراب والبلبلة الذي سادها ردحاً من الزمن وارساؤها على قواعد واضحة وثابتة تكرّس ما بين البلدين والشعبين من روابط انسانية واقتصادية واجتماعية وتؤسس للتضامن الحرّ بينهما .

لقد تطوّرت هذه العلاقات ، منذ تأسيس الدولتين ، على نحو خاص ، وبعدما كان البلدان مرتبطين بروابط وثيقة على اكثر من صعيد ، جاء التطوّر السياسي في كل منهما ، بعد الاستقلال ، ليزيد من تمايز الواحد عن الآخر . فقد سلك لبنان درب الديموقراطية والاقتصاد الحرّ ، فيما الانقلابات العسكرية المتتالية تدفع بسوريا نحو نظام سياسي

مرتكز على الجيش والحزب الواحد ، ونحو نظام اقتصادي قائم على تأميم الصناعة والملكيات العقارية الكبرى وعلى التوجيه الصارم للنشاط الاقتصادي . وعلى رغم بعض المؤشرات الليبرالية لا تزال عودة سوريا الى اقتصاد السوق مؤجلة .

وبالقدر نفسه تقريباً كان التمايز بين البلدين على الصعيد الثقافي ، اذ حافظ لبنان على انفتاحه بالنسبة الى العالم الخارجي : حوار واتصالات مع كل البلدان العربية من دون استثناء ، وتعاون واسع مع العالم الغربي خصوصاً .

وكان من شأن هذا الاختلاف في التوجّه ان تراخت الروابط الاقتصادية التي كانت تجمع بين البلدين في عهد الانتداب الفرنسي ، وبخاصة على صعيد النقد الواحد ، وراحت تتفكك شيئاً فشيئاً حتى انقطعت رسمياً في بداية الخمسينات . وحلّت القطيعة مكان الوحدة الجمركية والنقدية وما كان بين البلدين من مصالح مشتركة .

إلاّ ان ذلك لم يكن حلاً للمشكلات القائمة ، فقد ظلّت سوريا تتعامل مع لبنان بصفته جزءاً مسلوخاً عنها عنوة ، فلا ضرورة ، بالتالي ، لاقامة علاقات دبلوماسية معه . والقطيعة الاقتصادية التي اعلنها رئيس الحكومة السورية بالذات ، عهد ذاك ، انما كانت من قبيل الضغط على لبنان لكي ينتهج الدروب التي سلكتها سوريا سواء كان على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد السياسي . وعلى رغم المحاولات العديدة الرامية الى تسوية الامور ، والى التوفيق بين الاتجاهات والمصالح المتباينة والمتناقضة احياناً ، بحكم طبيعة كل من النظامين اللبناني والسوري ، فقد ظلّت العلاقات بين البلدين محكومة بالحذر

وسوء الظن المتبادلين ، وبخاصة بعد انفجار النزاع اللبناني ـ الفلسطيني والتشابك الذي نتج عنه بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الاوسط .

وليس سراً ان توتر العلاقة بين البلدين بلغ ، احياناً ، حدّ الاصطدامات المسلّحة ناهيك عن اقفال الحدود والحملات السياسية والاعلامية المتبادلة .

وتشاء الظروف ان يصبح وقف الاقتتال الداخلي في لبنان ، والحدّ من الفلتان الأمني الذي ساده من جرّاء تغييب الدولة ومؤسساتها ، مرتهناً بتدخل سوريا المباشر ، سياسياً وعسكرياً . وهذا طبعاً ، اذا اعاد للبنان بعض أمنه المفقود ، وللدولة اللبنانية بعض حضورها ، فهو لا ينهي أزمة البلد ولا يعيد اليه سيادته واستقلاله . ولا يعيد اليه طبعاً وخصوصاً الأمن الحقيقي الذي يرتجيه اللبنانيون منذ العام ١٩٧٦ حتى هذه الساعة . وهذا أيضاً لا يؤسّس لعلاقة سليمة ووطيدة بين البلدين .

وليس سراً أن ما تمّ من اتفاقات بين الحكومتين تمّ تحت وطأة الظروف القاسية التي يمرّ فيها لبنان . ومن الاهمية بمكان ، في هذا السياق ، ان نذكّر بأن ما من اتفاق يدوم اذا لم تكن ارادة كل من فريقيه متكافئة مع ارادة الآخر . وفي هذا الاطار تأتي اعتراضاتنا على الاتفاقات المعقودة . انها اتفاقات غير متكافئة وغير متوازنة ، والمطلوب اتفاقات من نوع آخر تكون الشرعية اللبنانية الموقعة عليها شرعية منبثقة عن ارادة لبنانية لا تتأكد إلاّ من خلال انتخابات عامة حرّة وديموقراطية ، او على الاقل من خلال توافق داخلي لا يغيب عنه ، او يغيّب ، اي فريق من اللبنانيين . لذلك نرى أنّ ، للخروج بالعلاقات اللبنانية ـ السورية من اجواء التوتر والبلبلة والقسر التي تسودها ، لا بدّ من التقيّد بالمبادىء الآتية :

ـ مبدأ السيادة ، ونذكّر هنا بانه لا يجوز عقد اي اتفاق مع اي جهة كانت من شأنه تعريض استقلال لبنان وسيادته للضياع بحجة الصداقة او التكامل او الجوار او اي اعتبار آخر . واذا كان صحيحاً ان ما بين لبنان وسوريا من روابط في شتى المجالات ، ومصالح مشتركة ، ليست بينه وبين اي بلد آخر ، إلاّ ان الصحيح ايضاً ان هذه الروابط لا تصان ، ولا تتعزّز ، إلاّ من خلال الارادة الحرّة لكل من البلدين .

ـ مبدأ الحفاظ على هوية لبنان وخصوصيته . اذ ليس جائزاً السير في اي خطوة على صعيد العلاقات الثنائية من شأنها المساس في طبيعة المجتمع اللبناني او في تعدّديته السياسية او في نظامه الديموقراطي او في احترامه للقانون او في انفتاحه على العالم الخارجي . أمّا في ما عدا ذلك فمن الضروري توثيق العلاقات الاقتصادية الى أبعد حدّ ، وكذلك تعزيز التعاون والتشاور حول المسائل والقضايا الكبرى ذات الاهتمام المشترك . يساعد على الأمر إن تناقضات عديدة بين البلدين قد زالت بحكم التطوّرات والمتغيّرات التي طرأت على عالم اليوم وعلى سوريا كما على لبنان بالذات .

ـ المبدأ الثالث هو مبدأ الحفاظ على انفتاح لبنان على العالم ، باعتباره من الاعضاء المؤسسين لمنظمة الامم المتحدة ولجامعة الدول العربية ومن اعضاء حركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الاسلامية ، فضلاً عن انه من واضعي شرعة حقوق الانسان . وفي استطاعة لبنان ، بفضل حيوية شعبه والامكانات التي تزخر بها الجاليات اللبنانية في الخارج ، وبفضل موقعه كمركز تبادل وتلاق وتفاعل وكنموذج حكم فذ وفريد . . . في استطاعة هذا البلد توظيف هذه القدرات وتعزيزها من خلال انفتاحه على العالم الخارجي . فالتعاون المتعدّد الاطراف ،

والمساهمة النشطة في المؤسسات الدولية ، والتفاعل مع الثقافات ، هذا كلّه يشكل بغداً حيوياً للبنان ينبغي صونه والحفاظ عليه .

ـ المبدأ الرابع ويتمثل في السهر الدائم على رسالة لبنان واشعاعه . وتتلخص هذه الرسالة في أمرين : الطابع النموذجي للحوار الاسلامي ـ المسيحي ، والايمان بالديموقراطية والتعدّدية السياسية .

ـ فالحوار المسيحي ـ الاسلامي يعطي لبنان دوراً مميزاً في عملية الحوار بين الشعوب والثقافات . وبفضله تتحقق امكانات التسامح واحترام الحريات والمعتقدات والعيش المشترك بين الشعوب على رغم الفوارق القائمة بينها . وليس مستبعداً ان تكون هذه الرسالة شعار العقد القادم في الشرق الاوسط . اذ عندما تتصالح شعوب هذه المنطقة ، وتتعاون على رفع مداميك «البيت المشترك» ، فلن تجد الاّ الأسس التي يقوم عليها لبنان قاعدة لهذا «البيت» واساساً .

حماية الاستقلال

ان الجيش الوطني هو عماد الاستقلال وضمانة للسيادة . ويتعين عليه ايضاً ان يكون التعبير الصارخ عن التضامن الوطني الذي من دونه يبطل هذا الجيش ان يكون اداة للدفاع عن الأرض والحدود موحّدة وفعّالة . لذلك فان تجديد الميثاق الوطني والتطبيق الصادق لاحكامه هما الضمانة لوحدة المؤسسة العسكرية وتماسكها .

وقد كانت احدى مبادراتي الاولى ، في بداية ولايتي ، انشاء خدمة العلم واعادة بناء الوية الجيش على اسس وطنية لا طائفية ، إلاّ ان اشتباكات السنوات الأخيرة تقضي باعادة النظر في كل هذه الأمور . ومن المستطاع العودة الى هذا المشروع الذي كانت بدايته بداية ناجحة .

إلاّ ان علينا ان نكون واقعيين . فلن يستطيع جيشنا ، في المرحلة الراهنة ، التصدّي لحملة التخريب التي تشنّ عليه اذا لم يلق المساعدة المتمثلة في احياء مؤسسات البلد . فالجيش لا يزال على قدر من الوهن ما لا يسمح له بتحمّل العبء الثقيل في اخماد الفتن على انواعها . ولا بدّ ، في هذه المرحلة الحاسمة ، من الاعتماد على التضامن الدولي وعلى مساعدة قوّات الطوارىء الدولية التي لا غنى عنها .

ولا بدّ ايضاً من النظر ، على المدى المتوسط ، في امكانية استحداث خدمة مدنية ترافق الخدمة العسكرية التقليدية ، وتكون فرصة للشباب للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخصوصاً اذا صحّت فرضية السلام الاقليمي ونجحت . ومن الضروري كذلك افساح المجال امام المرأة للمشاركة في هذه العملية ، اذ لا مبرّر لاقصائها عما يشكل اساساً لأمة الغد .

٤ ـ تحديث الدولة

الادارة العامة هي الساعد الذي لا غنى عنه في عملية بناء الدولة ، فضلاً عن انها الانعكاس المباشر للسياسة الوطنية واداة تنفيذها .

وما كان لهذه الادارة في لبنان ان تنجو من فعل الحرب التي عصفت به ، ولا من عملية التخريب المنظم التي طاولت العقول والنفوس بعد البنيان السياسي واعمال التنمية .

فلكي يعاد بناء الدولة ، يجب اعادة بناء هذه الادارة التي كانت ، في وقت من الاوقات ، محطّ اعجاب البلدان المجاورة ، حينما كانت هذه البلدان تستعين بخبرة اللبنانيين في هذا المجال على تنظيم اداراتها .

وقد تبيّن ان الضرورة تقضي باعادة النظر ، اولاً ، في مؤسسة الخدمة المدنية بغية جعلها اكثر استجابة لمقتضيات الظروف الجديدة التي يمرّ فيها البلد .

ثم ان اي اصلاح للادارة العامة اللبنانية يظلّ بلا معنى اذا لم تكن اهدافه الاهداف الآتية :

ـ التحديث او العصرنة ، مع الفعالية .

ـ الأخذ في الاعتبار المتغيّرات الهائلة التي طرأت في أيام الحرب على النفوس والعقول والذهنيات .

ـ اقامة الدولة العادلة ، لكل اللبنانيين وبادارة كل اللبنانيين .

ـ التخفيف من القيود في المعاملات الادارية .

ـ اللامركزية الادارية .

أ ـ الخدمة المدنية

ان تطبيق اللامركزية في الخدمات العامة وفي بعض السلطات السياسية كما في الادارات الرسمية هو بلا ريب مانع لا بأس فيه للمساوىء والانحرافات المتأتية عن التقيّد المبالغ فيه في التمثيل الطائفي . لكنّ لا مركزية مبنية على الوحدات الأقليمية التي نقترحها ، كتقسيم اداري جديد للبلد ، من شأنها التخفيف كثيراً من العائق الطائفي حينما تصبح الوظائف العامة موزعة بين الادارة المركزية من جهة والوحدات الاقليمية والبلديات من جهة ثانية .

وتتولّى الوحدات الاقليمية الادارة المحلية اضافة الى الشأن الانمائي المحلّي وتوثيق العلاقة بين المواطن والدولة .

أمّا البلديات فتكون مهمتها ادارة الخدمات المباشرة التي تعني الحياة اليومية للاهلين . ولها ان تتعاون في ما بينها وان تتجمّع ايضاً في اتحادات بلدية لتحقيق مشاريع مشتركة أو ذات اهتمام مشترك .

وهكذا تتفرّغ السلطة السياسية الوطنية لتسيير شؤون الادارة المركزية ، وبما لها من سلطة في التقرير والرقابة المباشرة ، اضافة الى اشرافها على الوزارات ، مستفيدة من تحويل بعض اختصاصاتها وأنشطتها الى القطاع الخاص ، من مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية . وفي هذا السياق اثبتت التجربة ان لا غنى عن وزارة التصميم ، فيقتضي احياؤها ، كما يقتضي الحاق ما يسمّى المصالح المستقلّة بالوزارات ذات الاختصاص . فقد ثبت ان الاستقلال

الذاتي الذي أعطي لهذه المصالح لم يكن نافعاً فضلاً عن انه قد أفسح لها في مجال التفلّت من اي رقابة على اعمالها .

ويُصار في الوقت عينه الى تعزيز صلاحيات مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي والمجلس التأديبي وديوان المحاسبة .

ومن الفائدة بمكان ايضاً استحداث أجهزة أخرى تزيد من فعالية الادارة العامة ، من مثل «المعهد الوطني للادارة» و «مؤسسة التوظيف» .

مجلس الخدمة المدنية :

من الضروري ان تعاد لمجلس الخدمة المدنية ، بعد إعادة السيطرة الكاملة على تنظيمه ، الإدارة العامة وتعيين موظفي الدولة . وتهتم هذه الهيئة المركزية ، وبعد التأكيد مجدداً وبوضوح على رسالتها المتمثلة باعادة تنظيم جهاز الدولة ، بالجهاز المركزي وفي الوقت نفسه بالادارة المحلية على المستويات كافة .

وتكون المهمة الرئيسية لمجلس الخدمة المدنية السهر على حسن سير العمل في الادارة العامة المركزية وتنظيم ملفات الموظفين . وقد يكون من المفيد لهذا الغرض إعادة النظر في فئات الوظائف ، فبدلاً من أن تكون خمساً كما هي الحال الآن ، تصبح ثماني أو حتى عشر فئات تشجيعاً للمنافسة ، ويقع على عاتق مجلس الخدمة المدنية ، بموجب القانون ، الحفاظ على التوازن في الادارة العامة . فزوال الضمانات التي كانت توفّر توزيعاً عادلاً للوظائف العامة بين مختلف الطوائف قد يؤدي الى عواقب وخيمة جداً على الصعيد الوطني . ويلوح في الافق خطر حقيقي بأن نرى عمّا قريب إدارات ذات صبغة طائفية واحدة مما قد يتسبب في الغبن وعدم المساواة في القريب العاجل بل في الانفجار الاجتماعي بعد حين .

وعلى مجلس الخدمة المدنية ، بالتالي ، أن يضع ترتيبات تهدف الى ضمان مشاركة فعلية متجانسة من شتى فئات المجتمع اللبناني في حسن سير أمور الادارة . كما يضطلع أيضاً بالحث ـ عبر نصوص تتسم بالمرونة ـ على تعيين الموظفين المحلّيين من قبل إدارات الوحدات الاقليمية إستناداً الى قواعد الانصاف والفعالية . ويكون من الملائم في هذا السياق إنشاء مكاتب محليّة تمثل مجلس الخدمة المدنية على صعيد الوحدات الاقليمية .

التفتيش المركزي

لا بد من تدعيمه أيضاً ، ويعمل بالتعاون الوثيق مع مجلس الخدمة المدنية بالاطلاع على ملفاته وتقاريره . ولا بد للتفتيش المركزي من أن يتحلّى باليقظة والسرعة على وجه الخصوص . ويشمل اختصاصه الادارة المركزية بأسرها ، والادارة الاقليمية وادارة البلديات على حدّ سواء .

المجلس التأديبي (المحكمة الادارية)

يمكنه ، في ضوء تقرير التفتيش المركزي (النيابة الادارية) اتخاذ عقوبات فورية بتعليق خدمة الموظفين الذين يرتكبون مخالفات خطيرة .

ديوان المحاسبة والنيابة المالية

سوف تعزز صلاحيات وسلطات ديوان المحاسبة وتمثل النيابة العامة فرعاً قائماً بذاته في النيابة العامة ، عل صعيد محكمة الاستئناف ـ وتكون النيابة المالية على اتصال وثيق بالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة وتستطيع أن تحكم بنفس الاختصاص في المخالفات الضريبية كما في

أخطاء موظفي الدولة أو الموظفين العاديين ، كلما تحققت من ضررٍ لحق بمصالح الخزانة العامة .

والهدف من ذلك ـ سواء تعلق الامر بتدعيم ديوان المحاسبة أو بانشاء النيابة المالية ـ هو ضمان ادارة أفضل للأموال العامة والحؤول دون استغلالها من قبل السلطة السياسية .

وتقضي الحكمة بانشاء مؤسسات لاعداد الموظفين الاداريين . وثمة نواة لمعهد تدريب في الوقت الحاضر في الخدمة المدنية (تماماً كما هي الحال بالنسبة للقضاة في مجلس القضاء الأعلى) إلا أنها لم تُطوّر منذ انشائها . وثمة ضرورة اليوم لسد هذه الثغرة بانشاء معهد وطني للادارة العامة .

معهد وطني للادارة العامة

والمعهد مؤهل لأن يكون مؤسسة وطنية لبنانية أكاديمية ذات طابع جامعي ، رسالتها إعداد المرشحين للخدمة المدنية وتوفير التدريب الضروري لهم .

وميزة المعهد هذا ، وهو معهد متعدد الوظائف ، أنه يجمع في مدرسة عليا واحدة ثلاثة معاهد موجودة أصلاً ومزمع انشاؤها على صعيد الخدمة المدنية والقضاء والشؤون الخارجية .

وسوف يقدم المعهد ـ في خلال الدورتين الدراسيتين الاوليين وكل واحدة منهما سنة ـ تدريباً عاماً مشتركاً بين كل الموظفين في الدولة . أما في خلال العامين التاليين ، فيقدم المعهد تخصّصاً للموظفين ، كل حسب تعيينه المرتقب وحسب احتياجات الدولة أيضاً . وتصبح هذه الهيئة مركزاً من الدرجة الاولى للتدريب والاعداد يقدّم ـ كما كانت

الحال في لبنان سابقاً ـ خدمات قيمة جداً لبلدان المنطقة ـ وتكون الشهادة التي يمنحها المعهد شهادة جامعية تحمل اشارة الى إختصاص المرشح : إدارة ، قضاء ، شؤون خارجية .

مؤسسة التوظيف

كما بات من الملحّ إنشاء مؤسسة للتوظيف . وكان المرحوم موريس الجميل ، الوزير الأسبق للتصميم قد أشار الى هذه الفكرة في إطار ما سمّاه «ببنك الأدمغة» ، إلا أن انعدام الاستقرار السياسي آنذاك حال دون وضع المشروع موضع التنفيذ . وتتماشى هذه المؤسسة تماماً ورسالة لبنان الذي طالما ساهم ، عبر خبراته ومهاراته المختلفة ، في إنماء بلدان المنطقة ، ويكون لهذه المؤسسة هدفان :

ـ من ناحية ، إجراء إحصاء مستمر ومتطوّر لاحتياجات لبنان ومنطقة الشرق الاوسط من الموظفين الإداريين ، وحث المؤسسات التعليمية والجامعية العامة منها والخاصة على إنتهاج نهج يتفق وهذه الاحتياجات .

ـ الاهتمام بالمجازين الشباب وإيجاد فرص عمل لهم في البلد أو في الخارج ، وفق معاهدات تعاون تبرم مع البلدان الصديقة .

وعلى المؤسسة المذكورة أن تتابع عن كثب تطور سوق العمالة في لبنان وفي العالم وأن توجه الموظفين وفقاً له . وهذه المهمة المميزة للمعهد من شأنها أن تحدّ من هجرة الأدمغة ، كما تضمن البقاء على اتصال دائم مع الموظفين الشبّان الذين إضطروا الى مغادرة بلدهم .

والحق يقال انه على رغم كل التقلبات التي عانت منها الادارة اللبنانية ، إلا أنها في نهاية المطاف قامت بدور ايجابي . فلقد طوّرت ،

منذ قيام الدولة ، تقاليد حقيقية في مجال الادارة ، وعندما اندلعت الحرب في لبنان وتفتت البلد ، بقيت الادارة موحدة متكاتفة ، وحافظت اغلبية الوزارات والأقسام الادارية على وحدتها وعلى فعالية لا بأس فيها ، مؤدية بذلك للمواطنين الخدمات التي لا غنى عنها (كالمياه ، والهاتف ، والكهرباء . . .) كما شكلت رادعاً جدياً فعّالاً لكل المحاولات التقسيمية في البلد . واذا كنّا نولي هذا القطاع عظيم الأهمية اليوم فذلك لما قد يشكله من قاعدة انطلاق للانماء الوطني .

ـ وحتى لو اقتضت الحاجة انشاء وزارات جديدة أو أعادة تنظيم بعضها أو ربما إلغاء البعض الآخر ، فالبنية التحتية للادارة تظلّ جاهزة لمثل هذه المهمة .

ـ يوجد اليوم ٢٥٠٠٠ متعاقد ـ أي أكثر من اللازم ـ و ١١٠٠٠ موظف ـ أي أقل من اللازم . والمتعاقدون الـ ٢٥٠٠٠ أو المياومون غالباً ما كانوا يُعَيّنون خلافاً للمعايير والقواعد المرعية في الادارة . ومن أجل حل هذه المشكلة ، يتعيّن اتاحة الفرصة امام المتعاقدين والمياومين للالتحاق بالاطار المنتظم للادارة ، شرط ان تتأمن فيهم الشروط المطلوبة ، واخضاعهم لدورة تدريبية . وتكون لهم عندئذ الافضلية في التعيين في الملاك .

كما ولا بد من أن يُسمح للدولة باجراء التشكيلات التي تراها لازمة . فثمة وزارات تشكو تخمة في عدد الموظفين بينما وزارات أخرى تشكو العكس .

ـ ومن الضرورة بمكان أن يعاد تقييم أجور الموظفين في أسرع وقت ممكن ، بحيث يجرى التقريب ، إن لم يكن المساواة ، بين أجور الموظفين

والأجور المعمول بها في القطاع الخاص . فلا بد ، إثر التقلبات النقدية التي شهدها لبنان ، من ضمان حياة لائقة كريمة لموظف الدولة .

ـ ومن الطبيعي أن يُطالب الموظفون ، بعد منحهم الضمانات التي يستحقون ، بالتحلّي بالخلقية اللازمة ، وعلى كل موظف ، درءاً لخطر الفساد ، أن يصرّح بممتلكاته فور استلامه وظيفته . ويمكن في حال وجود شبهات جدية حول تصرفات بعض الموظفين أن يُطالب برفع السريّة المصرفية . وهذا قرار يتخذه المجلس التأديبي (أو النيابة المالية) إذا ما طلب التفتيش المركزي منه ذلك .

وفي صورة عامة لا بدّ من الارتقاء بالادارة الرسمية اللبنانية وتمكينها من اداء مهمتها على الوجه الافضل . كما لا بدّ من ان تُعطى للموظفين الوسائل الكفيلة بتحريرهم من الضغوط السياسية والحزبية . وقد دلّت التجربة على انّ تسييس الادارات العامة يشكل ، فعلاً ، عائقاً لتقدّم الدولة والمواطنية الصحيحة .

ب ـ الضرورة القصوى
لاعادة تنظيم السلك القضائي

يعتبر الاداء الجيد للنظام القضائي عنصراً أساسياً من عناصر دولة القانون باعتباره يساهم الى حدّ بعيد في تحسين الاداء الديموقراطي للمؤسسات . لذلك ينبغي إن يتأمّن للبنان نظام قضائي حديث وفعّال يستجيب لمتطلّبات النوعية والاستقلالية ، ويكون محكوماً بقاعدتين اساسيتين :

ـ القاعدة الاولى وهي التي تقول ان القضاء خدمة عامة ، وعليه تقع مسؤولية تسوية النزاعات التي تطرح عليه في المجالات المدنية والجنائية والادارية ، وبالفعاليّة والسرعة اللازمتين . كما عليه أن يستخلص في تطبيقه للقانون سلسلة من الاجتهادات واضحة ومستديمة تطمئن اللبنانيين الى حقوقهم .

ـ القاعدة الثانية هي ان هذه الخدمة العامة ليست مثل سائر الخدمات . فدولة القانون تقتضي الفصل بين السلطات ، وبالتالي ، استقلال السلطة القضائية . اذ ان القضاء ليس بمثابة ادارة عادية من الادارات الرسمية ، ولا بدّ من ان يتفق الحرص على تحديثه مع الحرص على استقلاله . لذلك ، لا بدّ لأي اصلاح في هذا المجال من ان يقترن بجملة تدابير نذكر منها :

ـ تحسين وسائل الوصول الى العدالة ، اذ ما زال التقاضي غالي

الثمن مرتفع الاكلاف في لبنان . فمن المرتجى في هذه الحال تقديم العون لمن لا قدرة لهم على تحمّل هذه الاعباء .

ـ تعزيز اوضاع القضاة ، وقد كانت هذه المهنة من قبل وقفاً على اشخاص محظوظين يشترونها بالمال . ومع ذلك كان هؤلاء أقلّ اعتباراً من سائر الموظفين ، وهي حال لا تطاق . ينبغي الآن ان يكون القاضي متمتعاً بوضع خاص ، الأمر الذي يحتّم التأكيد على المبادىء الآتية :

ـ ان يكون القاضي رجل قانون ومشهوراً له بانّه كذلك ، وفي هذا السياق ، تتشكل لجنة من القضاة تعكف على وضع الخطط الكفيلة بتحسين اوضاع الجسم القضائي وتعزيز حصانته من الناحيتين المادية والمعنوية .

ـ ان تكون حصانة القضاة واستقلالهم موضع احترام الجميع .

ج ـ احياء محكمة الصلح ، ومن شأن هذا التدبير التقريب بين القضاء والمواطنين . وعلى هذا النحو يستطيع اي لبناني الوصول الى تسوية سريعة للنزاعات الصغيرة ذات الطابع المدني ، اذ يكفي في هذه الحال ان يتقدّم بعريضة الى اي قاض من القضاة لكي تعرض قضيته على المحكمة المختصة ، ومن شأن هذه الطريقة الحدّ من المحسوبيات وتأمين الحوار المباشر بين المواطن والقاضي .

د ـ تحسين اوضاع التحكيم المزدوج ، الداخلي والدولي ، اذ من الضروري توضيح قواعد هذين النوعين من التحكيم والنظر ملياً في امكان قيام القاضي بهذه المهمة .

هـ ـ التخفيف عن القضاء الاداري باستحداث محاكمة على

درجتين وبحيث ترفع عن كاهل مجلس شورى الدولة القضايا البسيطة .

و ـ تحسين اداء الاجهزة التنفيذية : ان الطرق المتبعة في الخارج ، وفي فرنسا مثلاً ، تساعد كثيراً على اغناء هذا الجانب وتصحيحه .

ز ـ الاسراع في تنفيذ الاحكام القضائية ، ويلاحَظ في هذا المجال ان من يربح دعواه ، وبعد محاكمات طويلة ، يجد نفسه احياناً عاجزاً عن تنفيذ الحكم الصادر في قضيته . فينبغي على السلطة القضائية ان تمدّ لهذا المتقاضي يد العون وتسهّل له طرق التنفيذ سواء كانت القضية مدنية او جزائية .

ح ـ توفير المزيد من الامكانات المادية اللازمة للقضاء ، كأن يصار الى تعزيز العنصر البشري والى تحسين اوضاع المكاتب وقاعات المحاكمة ، فضلاً عن ضرورة تحديث السجون في السرعة اللازمة .

ط ـ انشاء غرفة ادارية وتكون هذه خاضعة لسلطة مجلس شورى الدولة لا لسلطة محكمة التمييز .

ي ـ تحديث قانون العقوبات وقد تقادمت بعض مواده بالقدرالذي يقضي بنفض الغبار عنها وتعديلها في ضوء هذه الأفكار :

ـ تشديد العقوبات المالية لتصبح اكثر قدرة على الردع وخصوصاً بعد التآكل في قيمة العملة الذي جعل من بعض العقوبات عقوبات رمزية .

ـ تحسين حقوق الدفاع ، وهو مبدأ جوهري ما زال تطبيقه يشكو الكثير من النقص .

ـ مكافحة التلاعب بأصول المحاكمات ، اذ ان بعض النقاط في هذه الأصول تشكو الكثير من الابهام .

ـ استحداث «عقوبات ذات منفعة عامة» ، ويلاحظ ان السجن ، في الكثير من الحالات ، لا يشكل حلاً او علاجاً ملائماً بل قد يَقضي على السجين في صورة نهائية ، الأمر الذي يستدعي استبدال عقوبة السجن بعقوبات تعود بالفائدة على المجتمع وتجعل السجين نافعاً لمجتمعه .

الجزء الثاني
نحو سياسة إقتصادية
أكثر تماسكا

مقدمة

لقد كلفت سنوات الحرب الخمس عشرة ـ حسب تقديرات الخبراء التي لا يمكن التشكيك في جدّيتها ـ من حيث الدمار و «الفرص الفائتة» أي الربح الذي لم يتحقق ، في إجمالي الناتج المحلي ، ما يفوق الـ ٣٠ مليار دولار بكثير .

وهذه هي الضريبة التي اضطر بلدنا لدفعها بسبب التدخلات الأجنبية ويسبب انشقاقاتنا .

ولكن الأخطر من ذلك : هو أن النزاعات السياسية ـ العسكرية زعزعت أركان الاقتصاد الوطني في العمق ، مما أدّى الى الدوران في حلقة مفرغة سياسية ـ اقتصادية تجلّت في أزمة أدت بدورها الى تفاقم الوضع الاقتصادي .

والآثار السيئة التي تشهد على هذه المضاعفات كثيرة :

ـ هبوط الثروة الوطنية (إجمالي الناتج المحلي للفرد) .

ـ تضخم جامح (١٠٠٪ عام ١٩٩٠) .

ـ تعاظم الدين العام .

ـ إنخفاض القدرة الشرائية .

ـ هروب رؤوس الأموال والكفايات .

ـ توقف المساعدة الخارجية .

ـ الخ .

لقد كان العامل السياسي والعامل الاقتصادي متشابكين فعلاً في الازمة التي عصفت بلبنان .

ولا بد من أن يكونا مترابطين بشكل وثيق في إعمار مستقبل البلد . غير انّه لا يمكن اعادة تعمير الاقتصاد الوطني تعميراً دائماً ومكثفاً من دون قواعد جديدة للعبة السياسية ، وان لم يوضع حدّ للتواجد الأجنبي وتقوم سلطات شرعية قادرة على تجسيد دولة قوية . إن تعبئة اللبنانيين التامة مسألة لا غنى عنها للنهوض بالاقتصاد في لبنان : وهذا أمر بديهي يتوجب السهر عليه على الدوام . وهذه التعبئة تكون سياسية وإقتصادية أو لا تكون ، حيث أن التضامن لا يتجزأ ، ولا يسعه إلا أن يتعزز عبر تنامي الأواصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين اللبنانيين .

ولا شك أن نظاماً سياسياً متسماً بالحداثة والفعالية من شأنه ان يساهم في الإنماء الاقتصادي . فهو يبعث على الثقة ويجتذب المساعدات الخارجية فضلاً عن أنّه يمثّل عامل وحدة وطنية واستقرار .

وفي المقابل ، إن من شأن الاعمار الاقتصادي أيضاً أن يساعد على التحديث السياسي .

فالإنماء إذا ما كان موجهاً توجيهاً حسناً ، يساعد على النمو الاقتصادي وبالتالي على توزيع أسهل للموارد إن لم نقل توزيعاً أكثر إنصافاً .

كما أن التخطيط وتنظيم الأرض ، إذا ما استندا الى تصميم وجيه ـ أي بالتشاور الوثيق مع المجموعات السكانية المعنية وممثليها ، لا سيما في الوحدات الاقليمية ، يشكلان عاملين مهمّين للتخفيف من حدّة التوتر بين الطوائف المختلفة .

وكذلك شأن الاقتصاد القوي الذي يسمح بتنمية أوجه جديدة من التضامن ولا سيما في المجالات التي تعتبر فيها أشكال عدم المساواة صارخة ، وعلى وجه الخصوص التربية والاسكان .

ولهذه الاسباب بدا لنا من الضرورة القصوى أن تتضمن هذه الوثيقة قسماً إقتصادياً وإجتماعياً يتخطّى حدود الاعلان عن النوايا الى اقتراح الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية التي نراها ضرورية لبلوغ هذه الاهداف .

وإن شئنا ان نختصر هذه السياسة بكلمة لقلنا انها التوازن . التوازن بين الليبرالية وعكسها . فلا مساس بالمبادرة الحرّة بل اجراءات تضبط السوق وتمنع الفوضى .

ـ ويكون التخطيط والتوازن بين قطاعات التنمية بمثابة أدوات استراتيجية لإحلال التماسك في القرارات المتخذة ، فالمسألة تتعلق بالإنماء الأمثل على المدى المتوسط ، من دون أن يتخذ الأمر طابعاً قسرياً .

ـ ومن الضروري تشجيع المبادرة الحرّة فيما يتعلق بالمنشآت الأساسية للسياسات القطاعية وكذلك في العمل الاجتماعي (الاسكان ، الصحة . . .) توصّلاً الى اقتصاد أكثر توازناً وبالتالي أكثر إستقراراً .

ـ وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة ، التوجه أساساً ، توجه الاقتصاد الحرّ مع مراعاة أهداف الحد من العجز في الميزانية والتعادل في ميزان المدفوعات . وهذا لا يتعارض مع امكانات تحويل بعض الانشطة الى القطاع الخاص ، إذا ما كانت متوافرة ، ولا مع السوق الحرّة

للعملات الاجنبية ، إلاّ أن العملة ما هي إلا مؤشر للثقة أكثر منها وسيلة أو حتى غاية بحد ذاتها .

ثم ، لا بدّ من تحقيق التوازن ايضاً بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي . فلبنان الغد لن يكون كلبنان الأمس . ولا بدّ أن يتم بقدر أقل من الروح الفردية وبقدر أكبر من التضامن .

وثمة سياسات ينبغي وضعها للحدّ من الفوارق بين الناس . انها الشرط الذي لا بدّ منه لتوحيد البلد ، وخصوصاً في مجالات التربية والصحة والاسكان حيث ترتدي مساعدة المحرومين أهمية قصوى .

١ ـ الضرورة الملحة للتخطيط ولانتهاج سياسة تنظيم الاراضي

لقد تسببت الأحداث التي جرت في لبنان في خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في تصدّع بنيان الدولة وتعطيل الجسم التشريعي وزعزعة الاقتصاد . إلاّ أن روح المبادرة لدى القطاع الخاص والحرية في أسعار العملات بقيتا بمنأى عن هذه التأثيرات .

واذا صحّ ان الدولة تجهد لتقويم اوضاع الاقتصاد اللبناني إلاّ ان تنسيق الجهد في إطار هيئة واحدة لها سلطة التوفيق والتنسيق بين المشاريع المختلفة ، يرقى الى تاريخ إنشاء مجلس الانماء والاعمار عام ١٩٧٧ ، الذي تم تدعيم سلطاته في نيسان ١٩٨٣ .

غير أن أعمال الاعمار ، ولا سيما منها مشروع العام ١٩٨٣ ، اصطدمت بتدهور الظروف الامنية وغياب المساعدة الخارجية . وكانت خطة التنمية قد استبدلت ببرامج سنوية للاستثمارات العامة المموّلة أساساً من موارد الدولة . وفي هذه الأثناء نجح القطاع الخاص في الحفاظ على دوره المحرّك للاقتصاد وعلى نشاطه الى حد بعيد ، بالرغم من الخسارات التي تكبدها ، وقد امكن تفادي الانهيار الاقتصادي الكامل بفضل تيقظ هذا القطاع وروح المبادرة لديه . وهو لايزال يتمتع بامكانات عدة :

ـ فلقد استطاع البنك المركزي ، في أوج العاصفة ، الاستمرار بدور

الرقيب على المصارف ، والحفاظ على تغطية الليرة اللبنانية بالعملات الصعبة وصون إحتياطي الذهب ، ومن ناحية أخرى تمويل عجز ميزانية الحكومة .

ـ ولقد تضررت الصناعة طبعاً ، إلاّ أنها ظلت ناشطة . فأثبتت قدرة ملفتة للنظر على التكيف مع أوضاع سياسية وأمنية شديدة التقلب . وما زالت تساهم بنسبة ٢٥ الى ٣٠٪ في إجمالي الناتج المحلي .

ـ بدأت الزراعة تستعيد نشاطها ؛ وتقدر مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي اليوم بنسبة ١٥٪ تقريباً .

ـ احتفظ قطاع الخدمات باهميته ، بالرغم من تراجعه النسبي قياساً على تقدّم القطاعات الانتاجية .

إلاّ أن أحد أهم أركان القطاع الخاص قد تضرر الى حد بعيد ، ألا وهو السياحة ، لأسباب غنيّة عن البيان . وباتت الأزمة اليوم واضحة جليّة : لم يعد بالامكان توقّع عودة سريعة لاستقرار النظام الاقتصادي ، وانتفت المساعدة الخارجية ، وباتت جميع المؤشرات الاقتصادية تنذر بالخطر (زيادة الديون العامة والعجز في ميزان المدفوعات ، وتناقص قيمة العملة اللبنانية والارتفاع الجنوني في الاسعار) . ولا غنى اليوم عن التخطيط في لبنان ، لأسباب أربعة :

ـ إنّ مستوى الخراب وضرورة معالجة الموضوع بشكل شامل متماسك ، من الأسباب الموجبة لوضع خطة ، توضح الأهداف وتحدد سبل بلوغها ويُقدر اكلافها وامكانات تحقيقها .

ـ ستكون مساعدة الممولين الأجانب ومساندة الجالية اللبنانية في

الخارج أكبر حجماً إذا ما تبين لهؤلاء أن الجهود المبذولة كبيرة والنهج المتبع في عملية الإعمار نهج عقلاني ومتدرّج .

ـ ولا بد لبلد كلبنان أن ينظر الى أبعد من الظروف الآنية والصدف ، الى أفق ينشده .

ـ لم يعد بالامكان اليوم القبول باستمرار الحرية المطلقة التي كان لها ما يبررها في الخمسينات . ولا بد من إحلال ترتيبات للحماية من الآثار الحادة لنظام الاقتصاد الحر . وما نقترحه هنا بالتالي لا هو إقتصاد موجّه (بمعنى «المخطط له») ولا هو إقتصاد حر مطلق العنان .

فالمسألة كل المسألة إعادة وظيفة ضبط الامور الى الدولة .

فحتى يومنا هذا كان التخطيط يصطدم بعقبة رئيسية : لقد فرض التخطيط فرضاً من قبل الدولة وكان دور اللبنانيين فقط دور معاناة له ولنتائجه . وكثيراً ما كانت التنمية تفيد أول ما تفيد مناطق من دون اخرى ، او على حساب أخرى . ثم ان تمركز المخطّطين في العاصمة قد باعد بينهم وبين حقل نشاطهم المتمثل في المناطق التي تحتاج الى تنمية قبل سواها ، فما أتيح لهم الاشراف المباشر على التنفيذ ، وتصحيح الخطى عند الضرورة ، وخصوصاً ان لا اجهزة وسيطة تربطهم بهذه المناطق واهلها .

التخطيط المراقب

لا يمكن للتخطيط الانمائي أن يكون عملية فكرية أو تقنية بحت . وعلينا ألاّ نكرّر الخطأ الذي ارتكب عام ١٩٦٢ حين استغرقت موافقة الحكومة على الخطة فترة سنتين ، مما جعل الخطة متقادمة الى حد بعيد . وهذا معناه أنه حتى لو أخَذَ خبراء الاقتصاد والمهندسون والتقنيون بعين

الاعتبار الاحتياجات الفعلية لقطاعات الاقتصاد ، فلا بدّ من إشراك السلطة السياسية في تعيين اهداف التنمية واختيار وسائلها .

ومن ناحية أخرى يبقى التخطيط الانمائي منقوصاً إن لم يتابع تنفيذه عن كثب . ومن الضرورة بمكان أن تشترك في العملية جميع الأطراف المعنية . وثمة حاجة لسلطة رقابة فعلية على أجهزة التنفيذ .

وعلى الصعيد التقني ، لن تكون منافع التخطيط الانمائي فورية . فلا بد من شيء من الجمود في البداية . ثم إن الاعمال الاحصائية متوقفة منذ العام ١٩٧٥ ، وستنقضي اشهر عدة حتى تتأمن هذه الاحصاءات التي لا غنى عنها في اي تخطيط .

التخطيط اللامركزي

لا بد من أن ينظر الى تحقيق اللامركزية في التخطيط بما يتيح اشراك كل الجهات المستفيدة منه ، وتكون الهيئة المركزية المكلفة بتحديد الاستراتيجية والأهداف الانمائية هيئة مشتركة بين الوزارات وليست وزارة . وتقوم هذه الهيئة ـ وهي بمثابة مجلس جديد للانماء والإعمار ـ بدور المنسق ، من دون أن تحل محل الادارات العامة ، فتسهر على التنفيذ الفوري للمشروعات الهامة سهرها على التنسيق مع المشروعات الأخرى الموكلة الى الادارات العامة .

ويكون في كل وزارة من الوزارات دائرة للتخطيط تعنى بوضع خطط التنمية القطاعية وبتأمين الصلة مع الهيئة المركزية في كل ما له علاقة باهداف التنمية المذكورة .

أمّا مشاركة الوحدات الاقليمية في التنمية فتكون من خلال مجلس للتنمية الاقتصادية يتشكل في كل وحدة من ممثلين عن القطاعين العام

والخاص يكون لهم دورهم في مناقشة الخطط الانمائية وتقديم المقترحات وابداء الرأي ايضاً في التعديلات التي ينبغي ادخالها على هذه الخطط .

والى جانب المجلس المذكور تكون هناك لجان استشارية على مستوى شتى القطاعات الاقتصادية تشارك في تعيين الحاجات المحلية لكل قطاع من هذه القطاعات .

وتطرح الخطط الانمائية ـ ومدتها أربع سنوات ـ على مجلس النواب للموافقة ، قبل البدء بتنفيذها . وعلى هذا النحو ، لا تقتصر الخطط على كونها الأداة السياسية لرئيس جمهورية أو حكومة ، بل لمجموع الشعب .

ويتعين ، في المرحلة الاولى ، إعادة بناء المنشآت الأساسية للبلد وبرمجة الجوانب الاقتصادية والسياسية والادارية لإعماره ، وإعداد التشريع اللازم لضبط الأنشطة الاقتصادية وجباية الضرائب والرسوم . ويجوز لهذه القوانين أن تتسم بطابع استثنائي أو مؤقت أو الاثنين معاً الى حين إرفاق الخطة الإنمائية الأولى باجراءات تشريعية تحلّ محلها .

على رغم الجهد الذي بذل في الستينات والسبعينات ، لا تزال بيروت ومحيطها المباشر يستأثران بوزن متزايد في اقتصاد البلد . ولم تبدّل سنوات الحرب شيئاً في هذه الحال . وقد حال تدمير المنشآت الاساسية وتعذّر الحصول على مساعدات مالية خارجية دون وضع سياسة حقيقية في هذا المجال . إلاّ أن تنظيم الاراضي أمر ضروري لضمان إنماء متوازن لكافة المناطق اللبنانية ، ولا سيما تلك التي تعتبر مواردها الطبيعية محدودة ونموها السكاني مرتفع .

وبالفعل ، فلقد أُهملت الأراضي الزراعية في بعض المناطق ، في

حين يجري استغلال الموارد المائية بشكل غير مناسب . وتقلّ الطاقة الكهربائية وينحسر النشاط الاقتصادي ويتضاءل .

فمن الالحاح بمكان أن نقاوم هذا الاتجاه . ذلك ان التوازن الاقتصادي بين المناطق يفرض نفسه ، ليس فقط على صعيد الوحدة الوطنية بل ايضاً على صعيد التنمية الاقتصادية المتجانسة .

ثمة مانع لهذا التوازن ، يتمثل في معدّل النمو السكاني المتباين جداً بين هذه المنطقة وتلك ، مع معدل مرتفع في المناطق المحرومة ، هل يتعيّن إذاً إنماء المناطق ذات النسبة المرتفعة من المواليد ، أم تشجيع الهجرة من المناطق الفقيرة الى المناطق المتقدمة؟ وفي هذه الحال ، قد تعيش اليد العاملة المأجورة هذه على هامش المناطق المتقدمة وفي بيوت من تَنَك كتلك التي تضرب حزاماً حول بيروت .

وعلينا كذلك أن نأخذ في الحسبان ميل اللبنانيين الى الربح السريع والروح المفرطة في الفردية ونفورهم من مغادرة مشارف المدن الكبرى (وأساساً بيروت) الى المناطق الواجب تنميتها .

واخيراً يظلّ هذا التحليل ناقصاً اذا تجاهل بنية لبنان المجتمعية . فهناك مناطق ذات اكثرية فقيرة ومناطق ذات اكثرية غنية . هذا فضلاً عن الدور الذي لعبته الحرب على صعيد الفرز السكاني الطوائفي في وقت تبدو عودة المهجّرين الى ديارهم صعبة حتى الآن .

ونحن لا ندعي هنا بأن سياسة من هذا النوع هي مستحيلة ، إلاّ أننا نلفت الانتباه الى الجمود الذي سيرافقها بالضرورة في البداية ، ونؤكد بالتالي على ضرورة المثابرة في بذل الجهد . ويمكن منذ الآن الشروع

بعدد من الانشطة المحلية المحددة :

ـ اكمال التخطيط التوجيهي الموضوع لبيروت الكبرى (١٩٨٣ ـ ١٩٨٦) وتنفيذها كأول إختبار لسياسة تنظيم الاراضي اللبنانية .

ـ تحويل بعض الانشطة الاقتصادية «البديهية» الى العواصم الاقليمية لازالة الضغط عن بيروت ، مثل نقل بعض الانشطة الصناعية الى زحلة وطرابلس وبعض الانشطة التجارية الى طرابلس وصيدا . ويمكن أن تتخذ هذه العملية شكل انشاء مناطق حرّة في طرابلس وزحلة وصور وتشجيع التصنيع للمنتجات الزراعية في زحلة وصيدا .

كما ترفق بأعمال رديفة : كتوسيع مرفأي طرابلس وصيدا وكذلك تنظيم وتجهيز مرافىء الصيد في صور وصيدا وجبيل ، والمرافيء السياحية في جونيه والصرفند .

ـ تنفيذ مشروع الانماء المتكامل للقرى النموذجية والذي وضع تصميمه عام ١٩٨٨ وتعذّر المضي فيه بسبب تدهور الاوضاع السياسية ، ويتم البدء بعمليات الانماء المتكامل هذه بمجموعة من مراكز الاقضية على صعيد الوحدات الاقليمية وبعض القرى ذات القدرة الأنمائية العالية ، ويجرى إختيارها على أساس تمثيلها للمناطق وتوزيع اقليمي عادل .

أياً كانت الحال ، لابد من أن نتذكّر الموانع المالية الجسيمة المترتبة على ذلك . فلبنان لن يستطيع من دون مساعدة خارجية مكثفة ، ومن دون خطة مارشال حقيقية ، من اعادة اعمار قطاعاته الاقتصادية وانمائها .

٢ ـ احياء التوازنات الكبرى

إن الدعـوة لوضع خطة إعـمـار وإنماء للبنان ، وتعـيين أهدافـهـا المتوسطة الأجل ، لاتعني إطلاقاً إحلال إقتصاد مخطط او موجّه .

فالتخطيط اللبناني تخطيط مرن وسوف يبقى كذلك . وسيتواصل تشجيع القطاع الخاص في المستقبل على المضي في ديناميته الذاتية المعروفة بحيث يبقى هوالمحرّك للنموّ والازدهار تماماً كما كان في الماضي .

إلاّ أنه يتعين على الدولة أن تكون أكثر صرامة في إدارتها للشؤون وأكثر فعالية في أنشطتها . فتصبح الدولة العصرية التي نتوق إليها ، دولة قادرة ، على رسم الخطوط العريضة لتوجهات الانماء الاقتصادي ، وعلى دفع الأمور الى الامام من دون الافراط في التدخل .

وعلى الدولة اللبنانية ان تكون نموذجية بصفتها ، اولاً ، رمز الحداثة والعصرنة ، فتبرهن على انها أهل للتحكّم بالمتغيّرات الكبرى التي تطرأ على الاقتصاد الوطني ، على صعيد التضخم والتبدّل في سوق العملات ، والديون والاستثمارات ، كما على قدرتها على التحرّر من بعض المهام التقليدية التي لا هي اساسية او استراتيجية فيما القطاع الخاص اكفأ لها واكثر اهلية .

ولا بد من صفتين ملازمتين للدولة اللبنانية في المستقبل : حسّ حقيقي على صعيد التطوّر ، واستغلال أمثل لمواردها . وعلى الدولة

ايضاً أن تكون الركن الأساسي لاقتصاد البلد ، فتعمل دائماً على احياء الثقة ، ثقة الشعب اللبناني وثقة الحكومات الأجنبية على حدّ سواء ، وتكون متشدّدة في إدارة الشؤون العامة ، كما أن تثبيت العملة هو في الوقت نفسه تعبير عن الثقة المستعادة وأداة أساسية للسياسة الاقتصادية .

وبالتالي فالسياسة التي ندعو إليها تولي أهمية خاصة لحماية الليرة اللبنانية ـ وتستعين في سبيل ذلك بوسيلتين رئيسيتين :

ـ الحدّ من العجز في الميزانية تمهيداً لالغائه نهائياً بعد حين . فالدين الداخلي يقارب الـ ١٦٠٠ مليار ليرة والدين الخارجي يصل الى ٣٠٠ مليون دولار . وسوف يتعاظم حجم تسديد هذه الديون ، الى حد بعيد ، في الأشهر والسنوات المقبلة ، حتى لو لم تسدّد إلا الفوائد .

ـ رصيد إيجابي لميزان المدفوعات في المستقبل القريب ، والمحافظة عليه فيما بعد . وهو الوضع الذي كان سائداً منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٨ ـ وعملية إعادة التوازن هذه موقوفة على السلام الاهلي وعلى حرية السوق المالية وانتقال الاموال .

ومن شأن تحويلات اللبنانين المقيمين في البلدان المنتجة للنفط خصوصاً والآفاق الواعدة بانتعاش الصادرات أن تساعد على إعادة التوازن المفقود .

ومن الأهمية بمكان ، في مرحلة أولى ، أن تعود الثقة الى الاجواء وأن تنطلق عجلة النمو مجدداً وأن يتم تحقيق الهدف الأول : أي الزوال التدريجي للعجز في الميزانية .

كيف السبيل الى ذلك؟

لا يأخذ التحليل التالي بعين الاعتبار الاعتمادات المالية الاستثنائية التي يستوجبها إعمار البلد ، بل الاعتمادات المطلوبة لنشاط الدولة العادي . وفي هذا الاطار تعتمد الوسائل الآتية :

- تحصيل الواردات العادية .

- إنشاء قاعدة ضريبية جديدة دون المغالاة في زيادة الضرائب بالنسبة للنظام الحالي .

- إجراء تخفيضات في النفقات الحكومية غير المنتجة . فالهدف هو الحد من أعباء الدولة وإعطاء المثال الصالح للمواطنين في الوقت نفسه .

- تحسين إستخدام الاصول المالية التي تتبعها الدولة ضمن شروط حددها القانون ، ودون التخلي عن شيء من الحيطة والحذر .

- زيادة الواردات .

كانت الدولة في الماضي تؤمّن ثلثي مواردها من الضرائب غير المباشرة ، لا سيما رسوم الجمرك والرسوم على وقود السيارات (البنزين) والتبغ . أما الضرائب المباشرة كضريبة الدخل ورسوم إنتقال الارث - فكانت تُجبى بمستويات معينة وباستثناء فئة الأجراء منها .

على أية حال لا بدّ من إعادة النظر في النظام الحالي بغية إضفاء مزيد من الانصاف عليه ، ورفع عائد الضريبة ، مع تبسيط في عملية التحصّيل .

والامثلة على ذلك كثيرة .

- يمكن للواردات (والتي تقدر اليوم بواحد الى ١,٢ مليار دولار في السنة) أن تعود على البلد بـ ٦٠ الى ١٠٠ مليون دولار ، حسب المعدل

الضريبي الذي يقع عليه الاختيار .

ـ يمكن للرسوم على الوقود (مثلاً) ٢,٥ دولار لكل ٢٠ ليتر) أن تعود بـ ١٥٠ مليون دولار في السنة .

ـ كما يمكن فرض رسوم على أرقام المبيعات للشركات بنسبة ١٠ الى ١٢٪ ، بما يسمح بتحصيل ٦٠ الى ٨٠ مليون دولار كل سنة .

ـ ويمكن للرسوم على العقارات المبنية أو على المعاملات العقارية أن تجلب موارد كبيرة سيّما وأن بعضها كان مجمّدا الى حين عودة السلام الاهلي وكان قد توقّف العمل بها .

ومن المعقول جداً في هذا السياق أن تعود هذه الاجراءات على الدولة بـ ١٠٠ مليون دولار في أقل تعديل .

وفي صورة عامة لن تكون الواردات الضريبية كافية لمواجهة ميزانية عامة كتلك التي حدّدناها ، الأمر الذي لا يعوّض عنه إلاّ بتحسين الادارة لشؤون الدولة .

ـ تحسين ادارة القطاع العام ، ويشتمل موجودات البلد من ذهب وعملات وما اليهما ، اضافة الى تحويل بعض الانشطة الى القطاع الخاص توصلاً الى المزيد من الانتاجية .

ـ تتكون موجودات لبنان من احتياطي الذهب والعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان ، اضافة الى سندات الموجودات العقارية والأسهم المصرفية التي توافرت للمصرف المركزي في السنوات الأخيرة من خلال عمليات تقويم المصارف التي كانت مهدّدة بالافلاس . وتشكل القيمة الاسمية لهذه الاوراق ٥٠٠ مليون دولار ، في وضع إقتصادي شديد

الكساد غير أنه من الممكن أن يتضاعف هذا الرقم في سهولة لدى عودة الامور الى مجاريها .

وفضلاً عن ذلك ، يمكن للبلد ، عملاً بالسعر الحالي للذهب ومع حد أدنى يقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار من الاحتياطي السائل ، أن يعتمد على أربعة مليارات من الأصول القابلة «للاستثمار» . مما يعني عملياً أنه يمكن بيع ذهب البنك المركزي ـ شريطة عدم جواز المساس قانوناً بالمبلغ الناتج عن البيع ـ وقد يمثل عندها ريع هذا المبلغ الذي يستثمر في توظيفة ثابتة (بالعملة الاوروبية الموحدة مثلاً) دخلاً يقدر بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار في السنة .

ويمكن ، تفادياً لأي سوء تفسير لهذه الخطوة ، أن يُعمل على توفير كفالة البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ، بل وأن يضطلع البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي بالعملية نفسها من حيث توفير المعونة والضمانة .

أما إحتياجات الميزانية الأخرى من الواردات ، فيمكن تغطيتها بالتصفية التدريجية للأصول التي يمتلكها البنك المركزي ، مقابل قروض سابقة . فيستطيع البنك المركزي مثلاً أن يتخلى عن حق الأغلبية في الرقابة الذي يمارسه على بنك الكريدي ليوني Crédit Lyonnais أو BCP أو TMA أو MNB ، نظراً لكون البلد إستعاد استقراره : فهذا الاجراء كفيل بأن يؤمّن في الحالات المذكورة وحدها مائة مليون دولار .

ومن ناحية أخرى ، قد تتجسد الثقة العائدة بعودة «الدولارات اللبنانية» أي العملات الصعبة التي يمتلكها اللبنانيون في الخارج ، بما من شأنه أن يرفع على نحو ملحوظ ، بشكل أو بآخر ، من إيرادات الدولة .

أخيراً ان مجموع الأصول العقارية ـ والتي قد تمثل الاسهم المعروضة للبيع جزءاً لا بأس به منها ـ قد يسمح بتشكيل أول صندوق عقاري في لبنان ، تباع أسهمه للناس والأمر يفترض في هذه الحال أيضاً حفظ السلام ، كما يفترض على وجه الخصوص أساليب ادارية جديدة .

أياً تكن الحال ، من الواجب وضع مسح شامل لمجموع الحصص والاسهم التي تملكها الدولة والتي لا بد أن يضمن حسن إدارتها مدخولاً أفضل بكثير من السابق .

ـ ولا بد كذلك من النظر في تحويل بعض الأنشطة المنوطة بالقطاع العام الى القطاع الخاص . والمجالات الثلاثة التي يمكن فيها إجراء عمليات هذا التحويل هي أساساً :

ـ توزيع الكهرباء

ـ معالجة المياه وتوزيعها

ـ شبكة الهاتف المحلّي (وتبقى المخابرات الدولية في عهدة الدولة)

وفي هذه الحالات الثلاث تكون الشركات مختلطة ، يشترك فيها مساهمون من القطاع الخاص ، من أفراد وشركات استثمار .

فضلاً عن ذلك ، يمكن أيضاً تحويل مصفاتي الزهراني وطرابلس اللتين تكلفان الدولة غالياً ، الى المساهمين من القطاع الخاص .

وفي مجال الكهرباء فإن المسبب الرئيسي للعجز الذي تعانيه مؤسسة كهرباء لبنان هو سعر زيت الوقود (الفيول) الضروري لإنتاج التيار الكهربائي . ثمّ إن العديد من المشتركين لا يدفعون فواتيرهم ،

سيّما وأن التيار الكهربائي المتوافر غير منتظم ، ولا يسدّ إحتياجات المكاتب والمصانع . وفضلاً عن ذلك ، فإن بعض السكان قد ركّبوا أجهزة خاصة لتوليد الكهرباء أو مدّوا أسلاكاً كهربائية الى مولدات مجاورة للطاقة ، مقابل أتاوات .

غير أنه من المؤكد أن أغلبية المستهلكين هم على أتم الاستعداد لدفع الثمن المرتفع مقابل مدّهم بتيار مضمون ومنتظم . فضلاً عن أن الفرصة المتاحة أمام المستهلكين في أن يصبحوا مساهمين في مؤسسة كهرباء لبنان من شأنها أن تعزز إرتباطهم بهذه المؤسسة . ويبقى هذا التحويل الى القطاع الخاص جزئياً . حيث أن الدولة تحتفظ بالرّقابة على الإنتاج ، في حين تضطلع شركة خاصة بعملية التوزيع . وسوف تعود هذه العملية على الخزينة بملايين الدولارات التي يمكن الاستفادة منها للحدّ جزئياً من ديون الدولة والتخفيف من اعبائها .

وتنطبق المبادىء والاجراءات نفسها على المؤسستين العاملتين في مجالي المياه والهاتف المحلي .

وليس وارداً أن يؤدّي تحويل هذه المؤسسات الى القطاع الخاص الى أي تدهور في احوال الخدمات المقدّمة أو أي خسارة ، بل على العكس من ذلك ، سوف تؤدي الى مزيد من الزخم في كل من القطاعات الثلاثة .

كما تتيح الاستفادة من عائدات المبيع (والتي تقدر على الأرجح بـ ٣٠٠ الى ٤٠٠ مليون دولار في مجموعها) ـ الحدّ ، بكل تأكيد ، من ديون الدولة بنسبة ٢٥٪ .

أضف الى ذلك أن الجزء الأكبر من المال الذي يستثمر على هذا

النحو سيأتي من الخارج ، مما يساعد على تفادي المغالاة في الاقتطاع من إجمالي الإدّخار .

وتتطلب عمليات التحويل الى القطاع الخاص هذه عناية خاصة في تحديد الأسعار المقترحة على المشترين . ولا بد من أن يضطلع بعملية تقدير هذه الأسعار مجلس أعلى تتمثل مهمته في تحديد السعر المنصف لدى الشراء ، والسهر على حسن سير العملية ، بما فيها سياسة وضع الفواتير التي ستنتهجها الشركات الجديدة .

ويتمثل أحد أكثر الانعكاسات فائدة لهذا التعديل الهيكلي هو الإلغاء العملي لوزارتي الكهرباء والموارد المائية ، والبرق والبريد واللتين كانتا مسؤولتين عن المؤسسات المذكورة آنفاً ، ويعتبر التوفير الاجمالي المحقق (١٥ الى ١٨٪ من النفقات العامة) كبير الأهمية . وسوف تلغى كذلك من نفقات الدولة أجور الموظفين . وهذا طبعاً يخفف كثيراً من العجز في الموازنة العامة .

ويشكل عام ، سوف تُجسِّد عمليات التحويل الى القطاع الخاص إرادة الدولة في التوصل الى أداء أكثر فعالية وأقل كلفة للخدمات .

ويمكن بهذه الوسائل كلها إعادة التوازن الى ميزانية الدولة والحدّ من الدين العام بما يقارب الـ ٢٠٠ مليون من الدولارات في السنة وعلى مدى ثلاث سنوات .

كما أن سياسة كهذه ستنعكس أيضاً على ميزان المدفوعات ـ وكذلك على مستوى الليرة اللبنانية . إلا أن تطور هذين المؤشرين على المدى البعيد سيكون مرتبطاً أساساً بحركة تداول رؤوس الأموال على المدى البعيد والتي تبدأ بالحصول على ملياري دولار من الصندوق

الدولي لإعمار لبنان . فهذا هو المبلغ المطلوب كاستثمار أولي للشروع باعادة بناء المنشآت الاساسية . والهدف من ذلك هو التوصل الى تسديد الدين الداخلي العام في غضون ٤ سنوات من الازدهار الاقتصادي والاستقرار ، وبقروض تبلغ ملياري دولار سنوياً وهو مقدار مقبول بالنسبة الى البلد ، ولا يؤثر ، على حد تقديرنا ، على استقرار العملة .

ان مثل هذه السياسة المالية على المدى القصير ، مقرونة بتنمية شاملة للمنشآت الأساسية على المديين المتوسط والبعيد ، من شأنها ان تمكّن البلد من استعادة المستوى المعيشي الذي كان عليه بحلول العام ١٩٩٥ ، وهو أقصى المستطاع .

٣ ـ اطلاق دينامية جديدة في القطاعات الآتية :

ـ الزراعة

ـ الصناعة

ـ المصارف

يجدر بنا ، فضلاً عن السياسة الاقتصادية العامة أن نهتم بالركائز الثلاث لاقتصادنا وهي الزراعة والصناعة والخدمات .

وهذه الركائز متفاوتة من حيث أهميتها . إلاّ أنه من الخطأ التقليل من شأن هذه أو المغالاة في شأن تلك .

فلقد تغيرت بنية بلدنا الاقتصادية جذرياً في خلال سنوات الحرب . وعلينا اليوم ألاّ نغفل أي طريق من طرق النهوض بالاقتصاد الوطني .

ولا بد من تحديث الزراعة ، وقد ازداد وزنها اليوم ، بحيث تستطيع توفير الغذاء للبلد على نحو أفضل والتوجه الى التصدير أكثر من ذي قبل من دون أن يؤثر ذلك على الاكتفاء الذاتي .

ولقد عانت الصناعة كثيراً ، إلا أن الحيوية الوثابة والمهارة المتسمة بروح المبادرة لدى اللبنانيين ستتجليان في هذا المجال ، كما في مجالات أخرى . .

ولطالما مثلت المصارف موطن القوة في الاقتصاد اللبناني ،

فساهمت في اعطاء البلد سمعة على أنه سويسرا الشرق الأدنى إلا أنها باتت اليوم تشكل موطن ضعف في هذا الاقتصاد تقتضي معالجته . فلقد تكاثرت الممارسات المشبوهة وتعدّدت اوجه القصور فأضحت بيروت ـ كموقع مالي ـ قاب قوسين أو أدنى من أزمة الثقة . ولذا فإن مصير القطاع المصرفي اضحى موقوفاً على تنقية بنيته تنقية كاملة .

أ ـ الزراعة

نظراً للتضاريس الجبلية التي تميّز بها لبنان ، فإن ٣٠٪ فقط من مساحة البلد قابلة للزراعة أي ٣١٠٠٠٠ هكتار ـ ومنها ٢٧٥٠٠٠ هكتار مزروعة فعلاً و ٨٧٠٠٠ هكتار من ضمن هذه الأخيرة تعتمد على الريّ .

ولقد ازدادت مساهمة الزراعة ، منذ ١٩٧٣ ، في إجمالي الناتج المحلي من ٩ الى ١٥٪ ، وعادت بعض القوى العاملة الى هذا القطاع بعد أفول قطاع الخدمات .

إلا أن سنوات القتال أثرت سلباً على الصادرات الزراعية وتقدّر الارباح التي فات تحقيقها بـ ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية ذهبت هدراً ، حسب إحصائيات غير رسمية وتأثرت أيضاً المؤسسات العامة ، بتعطيل نشاطها : فوزارة الزراعة تكاد لا تضطلع بنشاط يذكر ، والمشروع الأخضر تعوزه الامكانيات والتجهيزات للنهوض بمهامه ، والمكاتب الأخرى (كمكتب الحبوب ومكتب الفاكهة . . الخ) غير مهيئة فعلاً للعمل . وحده معهد البحوث الزراعية يحاول الحفاظ على نشاطه بانجاز مشاريع إنماء زراعي بمساعدة منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو) .

إلا أن بنية البلدِ وسنوات الحرب ليست هي القيود الوحيدة التي تحدّ من إنماء الزراعة . فثمة قيود أخرى مرتبطة بالتقاليد :

ـ كتفتيت الملكية الذي يجعل أغلبية الأراضي الزراعية غير قابلة للاستثمار .

ـ نقص التسليف المتوسط والطويل الأمد .

ـ عدم توافر المنشآت الاساسية الضرورية للصيد البحري .

ـ عدم توافر خطة شاملة للمياه تسمح بالمشاريع المائية الكبرى الرامية في صورة خاصة الى تعميم الري .

ـ وهناك ، اخيراً ، الموانع الأخرى الناتجة عن ظروف الحرب :

ـ فلقد أصبحت الأسر الريفية أكثر فقراً ، وبالتالي ، محرومة من الامكانات اللازمة للاستثمار ولتجديد التجهيزات والمنشآت الزراعية وتحديثها .

ـ كما ان العمران العشوائي يتمّ على حساب الاراضي ذات القدرة الزراعية العالية .

ـ القيود المفروضة على الصادرات الزراعية اللبنانية من قبل البلدان المجاورة التي لا تريد أن تكون أسواقها مفتوحة أمام الصادرات الزراعية المهرّبة من إسرائيل .

ـ لم يعد التوضيب والتعليب للمنتجات اللبنانية يتلاءم مع المعايير الدولية ، في غياب المعدات الحديثة والامكانيات المالية الملائمة .

ـ ولقد أُهملت بعض المناطق ذات القدرة الزراعية العالية بسبب

هجرة الأهالي في الأحداث (الدامور ، الخيام) في حين ضاعت أخرى لمصلحة المحاصيل المحظورة (كالنباتات القابلة للتحويل الى مخدرات) .

إن إنعاش الزراعة مرهون أساساً بإحياء المشاريع النائمة وبتنشيط الأدارة . ويتعين على وجه الخصوص :

ـ إعادة تنظيم وتحديث مشاريع الريّ قيد التنفيذ . (في الجنوب ، في القاسمية ، ومشاريع الري الصغرى في الجبل والمنية وعكار) .

ـ وضع سياسة تصدير وإستيراد للمنتجات الزراعية من أجل تلبية إحتياجات السوق المحلية وإعادة توجيه الإنتاج نحو المحاصيل ذات المردود المالي المرتفع .

ـ تقوية مصرف التسليف الزراعي للمزارعين وتأمين الشتول والبذور المحسّنة باثمان مدعومة من قبل الدولة .

ـ وضع خطة طويلة الأمد للانماء الزراعي تلحظ توسيع المساحات الزراعية وتحسين نوعية الانتاج الزراعي اضافة الى آلية التسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية .

ب ـ الصناعة :

لقد كان لسنوات القتال تأثير فادح على القطاع الصناعي :

ـ فحتى العام ١٩٨٥ ، حسب المسح الصناعي ـ كان ٦٠٪ من المؤسسات الصناعية قد دمّر جزئياً أو كلياً ، بينما الباقي يتعثر في المصاعب المالية وإنخفاض الإنتاج .

ـ وغادرت الأيدي العاملة المتخصصة البلد ، وحلت محلّها أخرى ، أرخص كلفة وأقل مهارة .

ـ وأضحت تكاليف الانتاج باهظة بسبب تضخم الأجور وكذلك بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء والرسوم غير الشرعية التي فرضتها الميلشيات في فترة من الفترات ، وندرة المواد الخام .

ـ واصطدم بعض الصادرات الموجهة الى بلدان الخليج العربي بالحظر ، بسبب سياسة الاستيراد والتصدير التي كانت تنتهجها بعض المؤسسات الصناعية في التعامل مع اسرائيل تجارياً لمواجهة الازمة الاقتصادية .

ـ لقد شجع تكاثر المرافىء غير الشرعية الواردات المهرّبة ، مما نال من قدرة الانتاج المحلي على منافسة غيره . إلاّ ان ثمة بارقة أمل مع ذلك في هذه اللوحة القاتمة : فلقد كان هبوط الليرة بمثابة هواء منعش للإنتاج ، لا سيّما في مجال المنتجات الغذائية والنسيج والمعدات الكهربائية والتوضيب والتعليب ، والدباغة ، والأحذية .

وبالفعل ، ازدادت الصادرات الصناعية بنسب مذهلة ، وهي تمثل اليوم ـ بسبب أفول نجم قطاع الخدمات ـ ثلثي إجمالي إيرادات الصناعة تقريباً في حين كانت تمثل أقل من ربعها قبل بداية القتال .

ولقد قامت الحكومة على الدوام بدورها ، فشجعت الصناعة التي عرفت كيف تثبت حيويتها بالرغم من الصعاب ، وتستفيد من التسهيلات التي يقدمها قطاع مصرفي متقدم جداً .

وتمّ ايضاً ، في خلال السنوات الأخيرة من الأحداث ، وعبر مجلس الانماء والإعمار وبنك الإنماء الصناعي والسياحي ، تأمين القروض للمؤسسات الصناعية بفوائد متدنّية بغية مساعدتها على ترميم ما تهدّم .

وعلينا الآن أن ننتقل الى المرحلة التالية : فانماء الصناعة على المدى الطويل يتطلب خطة انمائية اقتصادية شاملة ، الأمر الذي يقضي باللجوء الى خطة انمائية جزئية او فرعية للقطاع الصناعي تتناول حجم المؤسسات الصناعية وميادين عملها وتلحظ ايضاً صناعات جديدة تتلاءم مع متطلّبات الاسواق المحلية والخارجية .

وعلى الدولة ان تشجع القطاع الخاص على التوظيف والاستثمار في المجالات التي تعينها الخطط الانمائية . ولكي تقوم هذه الدولة بدورها كاملاً في رعاية المبادرة الحرّة ، ينبغي القيام بالاجراءات الآتية :

ـ اعادة تنظيم مصرف الانماء الصناعي وتعزيز امكاناته بحيث يصبح قادراً على القيام بمهماته الاولية ، اي المساعدة على عودة النشاط الى المؤسسات المتوقفة ، وعلى تجديد المؤسسات العاملة .

ـ المباشرة بانشاء المناطق الصناعية ، على مراحل ، اضافة الى بعض المناطق الحرّة ، وتقديم التسهيلات المالية للصناعات التي تقوم في هذه المناطق عن طريق القروض بفوائد متدنّية ، وعلى آماد قصيرة وطويلة .

ـ وضع خطة انماء صناعي واعتماد سياسة ضريبية وجمركية تحمي الصناعة الوطنية وتنشطها .

ـ اثارة اهتمام الصناعيين في الخارج بنقل بعض صناعاتهم الى لبنان حيث الأجور متدنية ، وكذلك اثمان الطاقة ناهيك بالموقع الجغرافي المتميز .

ـ تدعيم قدرات التعليم التقني والمهني وتحسين نوعيته بالتعاون مع الصناعيين بغية الوصول الى تقييم افضل للحاجات والى توظيف افضل للأدمغة والكفايات .

ج- المصارف :

كان لبنان ، حتى بداية الحرب في منتصف السبعينات ، أحد المواقع المصرفية الاكثر شهرة في الشرق الاوسط ، لكنّه اليوم ليس كذلك . واذا كان النظام المصرفي فيه قد استطاع ، في صورة عامة ، البقاء والمحافظة على الثقة الموضوعة فيه ، إلاّ ان تدهور الوضع الاقتصادي ، وقصور بعض المؤسسات ، والدعم المتواصل الذي يقدّمه المصرف المركزي للمصارف المتعثرة ، هذا كلّه يشهد على ان هناك مشكلات جديّة تتطلب معالجة سريعة وعميقة من قبل السلطات المختصة ، وقد لا يتمكّن المصرف المركزي ، بحكم محدودية موارده ، من مواجهة هذه الحال .

ان النظام المصرفي نفسه قد يقع في أزمة اذا ما أحسّ المودعون بالخوف على ودائعهم ، الأمر الذي يتسبّب في سحوبات كثيفة لهذه الودائع وفي هروب خطير لرؤوس الاموال العاملة في البلد .

ومعروف ان اي بلبلة على هذا الصعيد تؤدّي الى ارتفاع في نسب الفوائد ، وفي كلفة المبادلات المالية ، بل قد تؤدّي الى اضطراب في المدفوعات .

وعلى الدولة اللبنانية ، تفادياً لكل هذه الشرور ، ان تعيد تنظيم القطاع المصرفي حفاظاً على ثقة المتعاملين معه . هذا مع العلم بان قطاعاً مصرفياً سليماً ومعافى هو الأساس في اعمار البلاد . لذلك ينبغي اعادة بناء هذا القطاع على نحو سليم ، ومساعدة المؤسسات المتعثرة على تجاوز عثراتها المالية ، اضافة الى العمل على تشجيع حركة الرساميل وتحسين وسائل التعامل والارتباط مع الاسواق العالمية .

ان المشكلات التي تواجهها اليوم المصارف اللبنانية ناتجة عن عوام اقتصادية ذات طابع فردي ، وبالتحديد سوء الادارة في بعض المؤسسات المصرفية ، كما ان هناك عوامل اقتصادية أخرى تتسبب ف هذه المشكلات ، من مثل عدم الاستقرار في الاسعار ، والازم الاقتصادية وما اليها من عوامل خارجية . وقد تعامى المصرفيون ، مث المسؤولين السياسيين ، عن هذه العوامل ، متجاهلين الخطر الذي يهد القطاع المصرفي ، وبعضهم تبسّط في معالجة المشكلات المطروحة فواصل اعطاء القروض غير المضمونة ، وتعمّد التستير على الخسا والاخطار .

وعندما بدأت المصاعب تبرز للعيان ، خافت السلطات المسؤولة م التصدي لها بشكل جذري ، بسبب جسامة الاكلاف المترتبة عل الخزينة ، والحساسية السياسية المحيطة بهذه المشكلات ، وكذلك بسبب العقليات «البيروقراطية» : وكان الأمل معقوداً ـ دونما إقتناع حقيقي على أن تنحلّ المسألة من تلقاء نفسها .

ولقد أحجمت هذه السلطات حتى الآن ـ باستثناء البعض منه عن تغيير قواعد عمل القطاع المصرفي . بل ان احجام السلطا المذكورة عن ضبط السوق ، سمح للمصارف المتعثرة بالقفز فو القوانين . وهكذا كانت السلطات المسؤولة عن المصارف تراهن عل الوقت ، ونهاية الحرب والانتعاش الاقتصادي حتى تجد حلولاً للمشا لكن الأسباب تضافرت ، في الواقع ، لتزيد من صعوبات الانبعا الاقتصادي .

وثمة مشاكل عدّة تواجه النظام المصرفي : الرساميل الناقصا

والتسليف الصعب ، والفائدة المرتفعة ، والمضاربة على العملات الأجنبية ، والكلفة الجسيمة للوساطة ، وانعدام المؤهلات ، والادارة السيئة . وقد اضطرت المصارف إلى فتح فروع جديدة ، مما أثقل كاهلها . كما أضعف هبوط الليرة مداخيلها وفعاليتها . فلجأت الى رفع معدّلات الفائدة على الودائع بغية إجتذاب رؤوس الأموال . كما أضعف رحيل العديد من المهنيين المؤهلين الى الخارج قدرة بعض المصارف على حسن الادارة . وتكاثرت الممارسات غير الشرعية ، كالقروض الممنوحة ، داخل مؤسسة ما ، لبعض المدراء أو أعضاء مجلس الادارة ، خرقاً للمادة ١٥٢ من قانون التسليفات . أمّا انخفاض قيمة الليرة والتضخم الناجم عن ذلك فلقد خفّفا من وطأة الخسائر المترتبة على القروض التي منحتها المصارف .

غير أن عدداً لا بأس به من المؤسسات لم يعد قادراً على الاستمرار ، نظراً للعدد الكبير من الفروع المصرفية التي افتتحت ، وللمستوى المتدني للنشاط الاقتصادي ، والمشاكل الآنفة الذكر .

أضف الى ذلك أن السياسة التي انتهجتها السلطات النقدية والسلطات المسؤولة عن المصارف ، حيال المؤسسات المتعثرة أسفرت عن نتائج عكسية : فتأمين السيولة للمصارف المذكورة مقابل ممتلكات عقارية تستطيع هذه المصارف ان تشتريها بعد سنتين لم يكن حلاً بقدر ما كان مصدراً لمشكلات اخرى . فعلى السلطات اليوم ، وكمرحلة اولى ، ان تستعين باخصائيين للتحقق من حقيقة اوضاع القطاع المصرفي بغية تحديد حجم الخسائر وتشخيص المشكلات وأوجه القصور . كما يتعيّن على المصرف المركزي اتخاذ الاجراءات المشدّدة للحؤول دون استمرار المصارف في ممارساتها الخاطئة ، مع التشديد هنا على أهمية القواعد

الوقائية ، والتنفيذ الفعلي للتدابير التنظيمية ، والتقيد بأصول تعاطي المهنة ، اضافة الى ضرورة تحسين القواعد التي تحكم سير العمل المصرفي والبنية المصرفية في وجه عام .

وعلى سلطات الوصاية ايضاً ان تعنى بأمر الفروع التي انشأتها المصارف اللبنانية في الخارج والتي توسعت كثيراً ، بالتعاون طبعاً مع سلطات البلد الذي يستضيف هذه الفروع .

يبقى ان اي تنظيم في هذا المجال يجب ان يتلاءم مع التقدّم التكنولوجي في الخدمات المصرفية . هذا مع العلم بأن افضل تنظيم يبقى بلا معنى اذا كان غير قابل للتطبيق .

ولقد عدّل المجتمع المصرفي على الصعيد الدولي من معاييره منذ ما يقارب الخمس سنوات ، لا سيما فيما يتعلق بالمستلزمات من الأموال الخاصة بالمصارف ، تمشّياً مع توصيات لجنة بازل . (معدلات كوك Cooke على وجه الخصوص) وعلى البنك المركزي في لبنان أن يتبنى هذه المبادىء . الأمر الذي يوجب التمييز بين رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي (الذي قد يتضمن إعادة تقييم الأصول الثابتة) والى وضع حدّ أقصى لرأس المال الثانوي لا يمكن أن يتجاوز الـ ٥٠٪ من إجمالي رأسّ المال . أما الأصول والعناصر خارج الميزانية (الخصوم المستحقة) فيجب تصنيفها فئات مختلفة ، مع الأشارة في كل منها الى عوامل الخطر ، حسبما حددته السلطات المسؤولة والى معدل الحد الأدنى من الرسملة .

وفي الواقع ، ثمة مصارف لبنانية عديدة لن تستطيع الامتثال لهذه المتطلبات الحديدة وعلى البنك المركزي من هذا المنظور أن يحدد

المصارف القادرة على حل مشاكلها وبلوغ الأهداف المتوخاة من دون مساعدة خارجية أو بمساعدة محدودة ، وأن يحدّد لها فترة إنتقالية تدوم سنتين أو ثلاث ، مع أهداف شديدة الدقة والوضوح .

أما المصارف غير القادرة على الاستمرار ، فعليها أن تقبل باعادة هيكلتها وإلاّ أعلنت إفلاسها . ولا بد في هذا السياق من مؤسسة متخصصة تُكلّفُ بمعالجة مشاكل المصارف ، وأن تكون مزوّدة بامكانيات ملاءمة .

وتُحوّل ملكية المصارف المنظور في أمرها الى هذه المؤسسة ، على أن تعيد هذه تنظيمها وبيعها لمستثمرين من القطاع الخاص ، ضمن مهلة معقولة (من سنة الى سنتين على أقصى تعديل) واذا تبين أن كلفة إعادة الهيكلية تفوق كلفة التصفية وتعويض المودعين ، يصار عندها الى إعلان الافلاس .

طبعاً ليس من حل مثالي لاعادة تنظيم القطاع المصرفي ، فكل شيء يتوقف على البيئة القانونية والاجتماعية والسياسية . ولكن ثمة خياران ممكنان بغض النظر عن البيئة :

- ابقاء الديون المشكوك في تحصيلها (القروض غير المنفّذة) مسجّلة في دفاتر حسابات المصارف ، وإجبار المصارف على إعادة تنظيم الديون غير السليمة أو النظر في اسقاطها ، ويمكن رَسْملة البنوك مجدداً إذا اقتضت الحاجة .

- إخراج هذه الديون من الدفاتر ، واستبدالها بسندات الدولة . وثمة وسيلتان في هذه الحال :

- تجميع الديون المشكوك في تحصيلها في صندوق خاص يديره

أخصائيون يحاولون ، اذا أمكن ، إستردادها ، ويتولّون ايضاً اجراء عمليات الدمج والبيع والتصفيات المطلوبة .

ـ أو تترك هذه الديون جانباً في أسفل الحساب الختامي (الميزانية) للمصرف المعني ، والذي يعمل عندها ، بصفته ممثلاً للحكومة ، على تحصيل هذه الديون .

وبغية تشجيع المصارف على زيادة سيولتها ، ينبغي تمكينها من حماية نفسها في حال جرى تخفيض قيمة الليرة اللبنانية في المستقبل . ويمكن على سبيل المثال أن يكتب جزء من رأس المال الاضافي لديها بالعملات الأجنبية . وبطبيعة الحال يوضع حدّ لحصة رأس المال المعني بهذه العملية .

كما وتوضع ترتيبات إحترازية لمنع المصارف من استخدام هذه الحصة من العملات الأجنبية لأغراض المضاربة .

واخيراً ، ثمة مؤسسات مالية أخرى تحتاج الى تشجيع وتطوير : شركات الاستثمار ، وتمويل الاستثمار ، وصناديق التقاعد ، وشركات التأمين . . . وسوف تستوجب الأدوات المالية الجديدة المتوافرة في السوق كذلك قواعد جديدة ، ولا سيما في علاقتها مع المصرف المركزي ومحاسبتها ومعدلات الرَسْملة لديها . ولكن في هذا المجال أيضاً لا تعتبر القواعد إلا وجهاً من أوجه الأمور ؛ فلا غنى مثلاً عن التدريب الملائم واللجوء الى المغتربين لاستقدام المهارات العالية التخصص .

٤ ـ من اجل سياسة حقيقية
على مستوى المنشآت الاساسية

اصبحت المنشآت الاساسية في لبنان ، بعد خمس عشرة سنة من النزاعات المسلّحة ، حال يرثى لها من الخراب والدمار . فاعمال القصف المدفعي ، والمعارك المسلّحة أتت على عدد لا يستهان به من التجهيزات والمعدّات ، كما طاولت ايضاً وسائل النقل والاتصال ، والأبنية على انواعها ، اضافة الى الاعمال الفنية وغيرها وغيرها .

وفي أحسن الأحوال ـ إذا ما صحت العبارة ـ ان القطاعات القليلة التي بقيت في منأى عن القتال واجهت متاعب أخرى : إنعدام الصيانة والامكانيات المالية اللازمة وصعوبة الحصول على قطع الغيار أو التجهيزات الضرورية ، وهجرة المؤهلين ذوي المهارة والذين كان بامكانهم الحؤول دون التدهور المفرط .

ولا بد اليوم من اعمار ما تهدّم . غير ان الأمر يصطدم بغياب الرؤية الشاملة نظراً لتعذّر التشخيص والتقدير الدقيق للوضع . فما من إحصائيات يمكن التعويل عليها حتى الآن ، وما من دراسات تقنية وصلت مرحلة متقدمة بعد (في انتظار استنتاجات الدراسة التي تقوم بها الشركة الاميركية «بكستل» ، بطلب من الحكومة الحالية) وما من رؤية شاملة ، حتى ولو على مستوى قطاع من القطاعات

فلا بدّ ،اذاً ،من اعادة النظر في كل شيء وتحليل كل شيء والتعرّف ايضاً على كل شيء .

وليس في نيتنا أن نحل هنا محل المخططين . فلكل مهنته ، إلا أنه في امكان السياسي ، بل من واجبه ، أن يستخلص الأولويّات : فلقد تبين من المحادثات مع خبراء عدّة ومسؤولين لبنانين أنه لا بد من التركيز ، ويشكل ملحّ ، على مجالات رئيسية ثلاثة :

ـ الكهرباء والمياه ، لتلبية الاحتياجات الفورية .

ـ المواصلات والاتصالات لاخراج البلد من عزلته محلياً ودولياً على حدّ سواء .

ـ إعادة بناء الوسط التجاري في بيروت حتى تستعيد العاصمة اللبنانية وظيفتها الاساسية في إنماء البلد .

الكهرباء والمياه

يشكو لبنان ، اليوم ، على صعيد انتاج الكهرباء وتوزيعها ، عوائق رئيسة ثلاثة :

ـ لقد تسبّب تفكك البلد وتضاؤل قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على مراقبة التوزيع ، الى شيوع اعمال السرقة على الخطوط الكهربائية ، فتزايد الاستهلاك بمقادير كبيرة بينما الواردات الضرورية لتنمية القدرة الانتاجية قد تضاءلت الى حدّها القصي .

ـ ان ثمة تأخراً ملحوظاً في البرامج الرامية الى زيادة الانتاج ، كما ان شبكة التوزيع تشكو اهتراء بالغاً . هذا مع العلم بأن تقوية المجموعات الكهربائية العاملة ـ ويتطلّب الأمر سنتين تقريباً ـ ليست مؤكّدة بعد ،

وكذلك انشاء معامل جديدة اضافية الذي قد يتطلّب خمس سنوات على الاقل .

فاذا لم يُعالج هذا الوضع وفق برنامج حازم وسريع ، قد يتحوّل الى كارثة .

هذا البرنامج يمرّ من خلال الخطوات الآتية :

ـ انشاء وحدات جديدة تهدف الى رفع القدرة الحالية لمحطات التوليد في الزوق والجيّة .

ـ تحديث التجهيزات المتعلقة بسلامة ومراقبة الشبكة من أجل تحسين الانتاجية والمردودية ونوعية الخدمات المقدّمة .

ـ وضع خطة استثمارات على المدى البعيد وبرنامج مكثف لاعداد الفنيين ، ولا غنى في هذين المجالين من المساعدة الخارجية .

ـ إعداد خطة إنمائية على الأمدين المتوسط والبعيد بغية تحديد إحتياجات البلد من الطاقة بوضوح .

ـ النظر في فائدة تحويل الخدمات في هذا المجال الى القطاع الخاص مع اتخاذ التدابير الاحترازية لتفادي الارتفاع الجامح في الأسعار .

وكذلك الأمر بالنسبة للموارد المائية التي تستوجب إدارة جديرة تؤمّن مصالح المزارعين ، ومصالح الصناعات والأسر أيضاً . وحتى هذه الساعة تبدو الصورة لدى الهيئات المكلفة بتوزيع ومعالجة المياه مشتتة ، فالمشاكل من كل حدب وصوب : اهتراء في الشبكات ، وتلوث من كل الانواع ، وقِدم في التجهيزات ، وتدريب ناقص للعناصر البشرية .

فمن الضروري من الآن وصاعداً المبادرة الى تنظيم استهلاك هذه

الطاقة الثمينة التي تُشكلها المياه في بلادنا .

وتكون الخطوط العريضة لبرنامج إستغلال أمثل لمواردنا المائية من هذا المنظور على الوجه التالي :

- إحلال مكاتب إقليمية للمياه ، على صعيد كل وحدة إقليمية .

- تحديث وإنماء شبكات التوزيع .

- توعية الناس على مسائل التلوث في كل اشكاله .

- استغلال أمثل للموارد من المياه الجوفية التي باتت تعتبر اليوم ملكية جماعية .

- النظر في امكان تحويل المؤسسات التي تعنى بتوزيع المياه الى القطاع الخاص على النحو المتبع في فرنسا ، مثلاً او في انكلترا .

المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

ترتدي البرامج المتعلّقة بشبكة الطرق وبالاتصالات السلكية واللاسلكية اهمية قصوى نظراً لأن لبنان بلد منفتح على الخارج ، بل بلد التبادل في كل المجالات ، ولأن من اهداف سياستنا الجديدة الحدّ من الفوارق بين المناطق اللبنانية واهلها .

وغني عن القول ان الطرق هي وسيلة اساسية من الوسائل الرامية الى تنمية التبادل والمبادلات على انواعها ، اضافة الى تنقل الاشخاص ، ولها ، بالتالي ، شأنها في تعزيز وحدة البلد .

ان المبادىء التي يجب ان ترعى سياسة الدولة في هذا المجال هي الآتية :

ـ تنمية شبكة الطرق التي تربط بين محاور التنمية كما هي محدّدة في الخطة الانمائية ، وبالتشاور الوثيق مع المسؤولين عن الوحدات الاقليمية .

ـ تنشيط وسائل النقل العام (اوتوبيس) بالاعتماد على الشركات الخاصة ، بغية الحدّ من الازدحام في المدينة ، وتحسين الاتصال بين العاصمة والمدن الأخرى .

كما تُدرس ايضاً امكانات مساعدة المواطنين المعوزين ، مالياً ، بغية تشجيع حركة تنقل الاشخاص ، وبغية تمكين اللبنانيين جميعاً من ممارسة حقهم في التنقل والانتقال .

ـ العمل على ربط لبنان اكثر بمحيطه الاقليمي عبر الوسائل الآتية :

ـ تحديث مطار بيروت الدولي وتجهيز مطاري رياق والقليعات .

ـ استحداث شبكة طرق سريعة تربط العاصمة اللبنانية بالعواصم الأخرى في المنطقة .

أمّا على صعيد الاتصالات السلكية واللاسلكية ، فالمسألة في غاية الأهمية . هذا طبعاً اذا اردنا ان نعيد للبنان دوره كمفترق طرق عالمي . وتلك هي امنيتنا نحن وامنية المغتربين من ابنائنا اضافة الى امنية الاقتصاديين ورجال الاعمال وسائر المتدخلين في حياتنا الاقتصادية .

والحقيقة ان الأمر من تقاليد بلدنا : فعلى رغم الظروف الصعبة والمستحيلة ، تمكنت الدوائر المختصة من تركيب ١٧٠ الف خط هاتفي ما بين العام ١٩٨٣ والعام ١٩٨٨ .

ان المحاور الأساسية لسياسة متحرّكة في هذا المجال هي اربعة :

- تحديث الخطوط الدولية وتنويعها .

- تنمية قدرة الخطوط الداخلية لتصل الى ٥٠٠ الف خط هاتفي .

- تحديث الادارة المعنية بالاتصالات السلكية واللاسلكية .

- وحينما تسمح الظروف ، تحويل استثمار هذا القطاع الى القطاع الخاص مقابل ضمانات تكفل الحفاظ على هذه الخدمة العامة وباثمان معقولة .

تعمير الوسط التجاري في بيروت

لقد دمّرت الحرب وسط بيروت التجاري تدميراً كاملاً .

كان ، في الماضي ، ملتقى اللبنانيين من شتى الطوائف ، ومن خلاله كان التواصل الانساني المتسم بالتعاون والالفة ، اضافة الى التبادل الاقتصادي على شتى المستويات .

لذلك ، ان تعمير وسط بيروت ليس عملاً اقتصادياً ضرورياً فحسب ، بل هو ايضاً عمل له مغزاه ، تستعيد العاصمة اللبنانية من خلاله روحها وموقعها كعصب اساسي لا غنى عنه لبنانياً وعربياً ودولياً .

يجب ان يرتكز إعمار بيروت على مبادىء واضحة .

اولاً ، التمييز الواضح بين ما هو عائد للدولة وما هو عائد للمؤسسات الخاصة . فيتولّى القطاع العام أمر المنشآت الاساسية : شبكة الطرق ، المترو ، الهاتف ، الكهرباء ، المياه ، المجارير . ويصير تمويل هذه الاشغال في قسمها الاكبر بقروض تكفلها الدولة ، وايضاً من خلال بيع المساحات الزائدة المتكوّنة من اعمال ردم البحر .

أما القطاع الخاص ، الذي يعتبر محرك الاقتصاد اللبناني وأساسه ، فعليه أن يقوم بدور حيوي مباشر وجماعي في عملية الاعمار . وفي هذا السياق ، يصار الى تشجيع إعمار الوسط التجاري حسب التوزيع المعروف لأهل الحرف فيه . وبالتالي ، يتم الاعمار على أيدي أهل الحرف ، كلٌ في قطاعه ، وضمن الخطة الشاملة التي أعدتها الدولة ـ ويضمن القطاع المصرفي اللبناني ـ بالتعاون مع مصادر التمويل الدولية تمويل هذا الاعمار .

في مطلق الاحوال ينبغي الحفاظ على الطابع والروح اللذين جعلا من الوسط التجاري ، في السابق ، مركز تلاق وتبادل حي ، مثل الاماكن التي طالما جسّدت الذاكرة البيزنطية ، من مساجد وكنائس وما اليها . كذلك الأمر يجب ان يفسح في المجال لاعمال التنقيب عن الآثار بغية احياء التراث وصونه ضد تعدّيات الزمن . هذا كلّه من خلال اعفاءات ضريبية وتخفيضات في بعض الرسوم المالية تشكل حافزاً للمساهمة في اعادة بيروت الى مجدها .

٥ ـ إنماء أواصر التضامن

ـ الاسكان

ـ الصحة

ـ التربية

كان لبنان في الماضي ، وإلى حدّ بعيد ، ضحية غياب التضامن بين مختلف فئات الشعب . وكان الفصل بين الطوائف ، وانعدام المساعدة الحقيقية للأكثر حرماناً ، وكذلك المغالاة في نظام الاقتصاد الحرّ وروح الفردية اللبنانية ، الأثر البعيد في تفكك النسيج الاجتماعي في البلد .

ولبنان الغد موقوف على انماء عرى التضامن بين ابنائه ولا سيما في الميادين التي تشهد أكثر الاحوال خطورة : الاسكان ، والصحة والتربية .

فنحن هنا بصدد ثلاثة ميادين جوهرية . فلن تقوم قائمة للنظام السياسي الاقتصادي المجدّد في لبنان ، إن لم يرتكز الى أسس إجتماعية متينة . وهذا لا يعني تغييراً جذرياً كاملاً للنظام القائم ، أصلاً ، في كل من هذه الميادين الثلاثة . فبلدنا كان وسيبقى ليبرالياً . والتغييرات الضرورية التي نطالب بها إنما هي عبارة عن تكييف وتصحيح بعض الجوانب المثيرة للسخط وليست انقلاباً .

ولكن يحق للمواطن اللبناني أن ينعم برعاية أفضل من تلك التي يتمتع بها اليوم ولا يسع الدولة أن تصمّ آذانها ـ بحجة إحترام قوانين

السوق ـ عن المسائل التي تقلق بال الشعب اللبناني وتعبث بمستقبله . والاسكان هو أكثر الحاجات إلحاحاً . فوحدها السياسة الحازمة المعدّة للأمد البعيد ، والمزودة بامكانيات كبيرة ، قادرة على حل المشاكل الجسيمة . (ندرة المساكن ، والشروط غير الصحية ، وإحتلال الشقق) .

وفي مجال الصحة ، لا تتمثل الصعوبة بمسألة التجهيزات وحدها أو بالامكانيات المتوافرة لتقديم العلاج الطبي لأكثر الناس فقراً . بل يتعين كذلك إعادة النظر في الضمان الطبي وإعادة تنظيمه ، بوضع نظام يضمن «تقديم الخدمات الصحية» بشكل أفضل ، ويكون له أثر مضاعف . ولا بد للتغطية الاجتماعية من أن تتناسب مع مستوى الدخل . وهذه القاعدة واجبة التطبيق من دون تساهل ، حتى لو كانت غير شعبية في بعض الاوساط ؛ بحيث تكون المثال الساطع والمجال المفضل للتضامن اللبناني الجديد .

وأخيراً ، في ما يتعلق بالتربية ، ينبغي تصحيح أوجه الخلل في التوازن السائد حالياً .

ـ لا بد من النهوض بمستوى التعليم الحكومي ، لا لدرء خطر إتساع الهوة بينه وبين التعليم الخاص فحسب ، بل ايضاً لتضييق هذه الهوة تدريجياً .

ـ يمكن للوحدات الاقليمية أن تلعب دوراً ريادياً في تحديث التربية في لبنان ، بادخالها مرونة أكبر على المناهج وبأخذها في الحسبان الاحتياجات بشكل أفضل .

ـ كما يتوجب تعزيز المهمة الحضارية المشرقة للجامعات اللبنانية ، فيظل إعداد النخبة من المتخرجين ، لا لمصلحة البلد وحده بل لمصلحة

العالم العربي وحتى الغربي ايضاً ، الشغل الشاغل للسلطات اللبنانية .

الاسكان

كان عدد المساكن عام ١٩٧٠ في لبنان يقارب الـ ٤٨٥٠٠٠ مسكن ، ١٠٪ منها مساكن ثانوية في المصايف ، مما كان يلبي الطلب الى حد بعيد .

إلا أن التوسع العمراني السريع لبيروت والمدن الكبرى في بداية السبعينات أدى الى إرتفاع كبير في كلفة الأراضي والمواد الأولية للبناء ، ومع المضاربة ، باتت الايجارات تفوق قدرة الطبقتين الفقيرة والمتوسطة . وفرضت الحكومة عندها رقابة وقيوداً على ايجارات المساكن الشعبية ، فتحوّل متعهدو البناء الى الشقق الفخمة . وما زالت الامور على هذا المنوال حتى بلغ العجز الاسكاني عام ١٩٧٥ ، في لبنان ١٧٠٠٠٠ مسكن . ولقد زادت أحداث السنوات الخمس عشرة الأخيرة من حدّة هذا العجز بطبيعة الحال بحيث أصبح يقدّر اليوم بـ ٣٠٠٠٠٠ مسكن . وفي الوقت نفسه كانت المساكن غير الشرعية وغير الصحية تتكاثر على مشارف المدن ولا سيما بيروت .

ولقد أنشأت الحكومة ، لمواجهة هذه الاوضاع ، في نهاية السبعينات ، وزارة للاسكان والتعاونيات شرعت بانشطة عدة ، ولا سيما منح القروض للأسر التي تضررت مساكنها من العمليات الحربية ، وكذلك برنامجاً «للعودة الى القرى» .

وأعدّ كذلك مشروع لبناء واستصلاح ٢١٠٠٠ مسكن كل عام ، بمعونة بنك الاسكان والصندوق المستقل للاسكان ، موجه أساساً لمساعدة الفئات ذات الدخل المنخفض من الشعب .

ولقد ضاعفت الاحداث من تفاقم هذا الوضع المثير أصلاً للقلق، وخصوصاً نزوح السكان، وتكاثر المساكن غير الصحية، وتجاوزات الميليشيات المسلحة، وانتشار ظاهرة إحتلال الشقق (فمصادرو الشقق يحتلون اليوم ثلث المساكن المتوافرة تقريباً).

ولا يعقل وضع سياسة متماسكة للاسكان إلاّ متى استتبّ السلام، على ان ترتكز الى المحاور التالية:

- إعادة صياغة القوانين الخاصة بالقروض، بحيث تتيح افادة عدد أكبر من المواطنين ذوي الدخل المنخفض.

- منح شروط مالية ميسّرة للقروض التي توظّف في البناء خارج المدن الكبرى.

- شروط تفضيلية للأسر الكبيرة أو التي تفتقر الى مسكن، أو تلك التي تتصف بالوضعين معاً.

- إشراك المصارف الخاصة في القروض التي تمنحها المؤسسات العامة.

- زيادة الرسوم على المعاملات العقارية غير الموجهة نحو البناء، زيادةً ملحوظة، من أجل كبح جموح أسعار الأراضي والتحريض على البناء.

- إعداد تشريع جديد حول الايجارات يكون منصفاً للمستأجر والملاك على حدّ سواء.

الصحة: تقوية قطاع الاسعاف العام

كانت الأوضاع في المجال الصحي تعتبر مرضية حتى العام ١٩٧٥.

فكان عدد الأسّرة في المستشفيات يقدّر في ذلك الوقت بـ ١٠٠٠٠ سرير موزعة على النحو التالي : ٦٢٠٠ في الطب العام في ١٣١ مستشفى ، ٢١ منها تابعة للقطاع العام و ٣٨٠٠ سرير في مجالات التخصص الطبي في ١٣ مستشفى متخصص . كما كان هناك ٢٥٠ مستوصفاً كذلك ، ٩٠ منها في القطاع الحكومي .

ولم يكتف القتال في لبنان بالقضاء على حياة العديد من الناس بل أسفر عن اعداد كبيرة من المعاقين ، وعن ارتفاع ملفت للنظر في حالات الانهيار العصبي ، وأمراض القلب ، والادمان على المخدرات .

ولقد أدى القتال في الوقت نفسه الى أضرار جسيمة في المؤسسات الاستشفائية ، فخسرت نصف عدد أسرّتها . أما المستشفيات الخاصة فقد خسرت جزءاً من قدراتها على استقبال المرضى وارتفعت اكلاف الاستشفاء فيها بنسب جنونية . أما المستوصفات ، فالنقص في التجهيزات ومختبرات التحليل والعاملين يجعلها تعمل بدوام جزئي فقط في اغلب الاحيان .

وبالتالي ففي الوقت الذي كان يرتفع فيه الطلب على الأسرة كان العرض ينخفض .

وبات الوضع اليوم ينذر بالخطر . خصوصاً أن ظروف الصحة العامة شهدت تردّياً ملحوظاً اضافة الى تداول الادوية التي انتهت آجال استعمالها .

ولا بد في أسرع وقت ممكن من إنتهاج سياسة شاملة لاعادة تنظيم الصحة ، والمباشرة بعدد من الأنشطة التي لا يمكن إنجاز بعضها ـ كبناء المستشفيات وتجهيزها ـ إلا على الأمدين المتوسط والطويل .

والمبادىء العامة الواجب إتباعها هي التالية :

- اعطاء الاولية للمؤسسات التي تعنى بالمعاقين .

- اعادة تنظيم القطاع الصيدلي على نحو يمنع الفوضى في فتح الصيدليات ، خصوصاً ان بعضها يُدار على يد اشخاص غير مؤهلين .

- تجهيز العواصم الاقليمية كافة بمراكز للاسعافات الاولية ريثما ينقل المرضى الى المستشفيات الاقليمية .

- إنشاء شبكة مكثفة من المستوصفات - التي يمكن لها أحياناً أن تحل محل المستشفيات - والمعززة بالتجهيزات الملائمة والعاملين المؤهلين .

- إعادة تنظيم الضمان الطبي بحيث توسع تغطية الضمان لتشمل فئات المجتمع كافة ، والنظر بتخفيض التغطية هذه كلما زاد المدخول .

ولا بدّ ، اضافة الى كل ذلك ، من الشروع في دراسة متعمّقة لموضوع الضمان الاجتماعي . اذ يُخشى ، في هذه الاجواء السائدة الليبرالية التوجّه ، ان يقلّ الاهتمام بهذا القطاع بذريعة انه يعاني العجز الدائم ويقوم من يدعو الى تولّي المؤسسات الخاصة أمر تقديم الخدمات الاجتماعية وادارة شؤونها .

ويبدو من الأهمية بمكان ، واثر حرب مروعة كالتي شهدها لبنان ، ان تضطلع الدولة بمسؤولياتها كاملة على هذا الصعيد ، وان تكون لها الرؤية الواضحة بالنسبة لمهماتها في المستقبل . فالدولة العادلة ليست فقط تلك التي تؤمن العدالة من موقع الحياد وعدم الانحياز ، بل ايضاً تلك التي تضمن للمواطنين الأكثر حرماناً الخدمات الصحية الأساسية . اذ ما زال ثمن الطبابة والاستشفاء في لبنان مرتفعاً جداً وفوق طاقة

العديد من اللبنانيين . هذا على رغم النوعية الممتازة على مستوى المهن الطبية وشبه الطبية .

أمّا ان يُترك الضمان الاجتماعي للعبة المنافسة ، او للعبة السوق ، فمعناه مزيد من الثقل على كاهل الفقراء والمحرومين . لذلك ، وفيما نؤكّد على ضرورة ابقاء الضمان الاجتماعي في اطار الخدمات العامة ، نلفت النظر الى الجوانب الآتية :

ـ تحسين ادارة صندوق الضمان الاجتماعي ، بالحدّ من البيروقراطية فيه وتمكينه من ان تكون خدماته خدمات سريعة .

ـ تحقيق المزيد من المشاركة في ادارة الضمان الاجتماعي من قبل افرقائها المعنيين ، والى جانب الدولة طبعاً .

ـ الاسراع في تنقية الوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي ، بردع اعمال الغش والتزوير ، وبتقديم المعونة المالية له .

التربية : ديمقراطية التعليم

حتى عام ١٩٧٥ ، كان يحق للبنان أن يعتزّ بنوعية التعليم الرفيعة لديه . فمعدّل الأمية منخفض جداً ، والتعليم رفيع المستوى في المرحلتين الابتدائية والثانوية وفي المجال التقني ، وعدد الجامعات أربع .

لكن ايضاً كان للتربية في لبنان وجهها الآخر السيء . فالفارق في المستوى كان ظاهراً بارزاً :

ـ بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص : وكان هذا الأخير في وضع أفضل بنسبة ٦٥٪ من التلاميذ .

ـ بين المناطق المحظوظة من حيث التجهيزات المدرسية وأخرى أقل حظّاً .

- بين مختلف شرائح المجتمع .

وفضلاً عن ذلك كان التعليم يعاني من توجيه غير ملائم ، مفرط في «تجريديته» ، لا يتماشى بما فيه الكفاية مع الاحتياجات المهنية في لبنان ، ولا يأخذ بالتربية المدنية على أكمل وجه .

ولكن الحرب قلبت الاوضاع تماماً . فدُمّر عدد كبير من المؤسسات التعليمية . وبوشر آنذاك ببرنامج إستصلاح مموّل جزئياً من المعونة العربية ، وبعد ذلك من المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ولقد جرى بالفعل بين ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، استصلاح ألف مدرسة حكومية ، ولقد توسعت أيضاً الجامعة اللبنانية ولا سيما في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجيا المتقدمة ، وكانت هذه حكراً على الجامعات الخاصة . أضف الى ذلك انشاء فروع عدة لهذه الكليات في مختلف المدن الكبرى في لبنان ، مما خلق فرصاً جديدة أمام الطلاب . إلاّ أن السنوات الأخيرة الماضية حالت دون مضي مجلس الانماء والاعمار في عمله وهو المنسق لهذه الأشغال .

ومن ناحية ثانية أدّى نزوح السكان الى تفريغ عدد من المؤسسات التعليمية لكي تزدحم أخرى .

وظلّت الاوضاع على هذا النحو حتى وصل بنا الأمر الى الوضع الحالي غير المشرّف . فلقد شلّت وزارة التربية وتعطّل مركز البحوث والإنماء التربوي . وإن كان التعليم الحكومي قد تقدم شيئاً ما قياساً على التعليم الخاص (فهو يستقبل اليوم نصف عدد التلاميذ) فذلك لأن الأسر متوسطة الحال لم تعد قادرة على تحمل الاكلاف المدرسية في المدارس الخاصة .

وسواء تعلق الأمر بالمرحلة الابتدائية أو الثانوية ، تفتقر المدارس الى الابنية ، والتعليم المنتظم والى تيار كهربائي لا ينقطع بهذا الشكل المتكرّر . والوضع مماثل في المدارس التقنية والمهنية .

أمّا التعليم العالي فليس أفضل حالاً . وحدها الجامعة الاميركية ما زالت تنعم اليوم بالاماكن الكافية والتجهيزات الضرورية لنشاطها الطبيعي . اما الجامعة العربية فتعوزها التجهيزات ، وجامعة القديس يوسف تعوزها الاموال ايضاً بعدما تضرّرت أقسام كبيرة من أبنيتها . والجامعة اللبنانية في عوز شديد . وتستقبل الجامعات تلاميذ غير حائزين على شهادة نهاية المرحلة الثانوية . أمّا الأساتذة المؤهلين فعددهم يقل باستمرار . ويتعين على أي سياسة تربوية أن تسهر من الآن فصاعداً على احترام المبادىء التالية :

ـ مبدأ الحرية

فالتعليم حر في لبنان ، وهو ينتظم في إطار احترام الحريات وحقوق الانسان ومقتضيات التضامن الوطني وارادة العيش المشترك بين اللبنانيين ، مع الخضوع لسلطة الدولة والهدف من التعليم هو التوصل الى تفتح شخصية الإنسان وتكوين المواطن المدرك لواجباته ومسؤولياته ، المنفتح على مجتمعه وعلى العالم ، والتعليم رهن بذلك .

ـ مبدأ التشاور

التعليم في لبنان قائم على التشاور بين أطراف ثلاثة : الدولة والمدرسة وأولياء التلاميذ . فثمة عقد تربوي يربط بين هؤلاء الشركاء في المشروع التعليمي .

ـ مبدا الوحدة والانفتاح

يصار الى اعداد برنامج حدّ أدنى من حيث المناهج للتعليم الاجباري في كل المدراس وعلى كامل التراب الوطني . وتضاف الى هذا البرنامج المشترك مواد إختيارية تقرّها اللجان التربوية في الوحدات الاقليمية بعد موافقة وزارة التربية الوطنية .

كما يعمّم تعليم التربية المدنية وتاريخ لبنان على جميع التلاميذ اللبنانيين . وتحدّد البرنامج هذا لجنة من أخصائيي التربية والمؤرخين المهنيين .

وتقوم الدولة بدور المنسّق وتضطلع بانماء المدرسة الحكومية وجعل التعليم إلزامياً وتحرص على اعداد المدرسين والاساتذة الجامعيين .

وعلى الصعيد العملي ، يفترض تطبيق هذه المبادىء تنفيذ الانشطة التالية :

ـ المضي قدماً في تدابير تحسين المنشآت وتطوير إعداد القوى البشرية ، إضفاء المعايير اللازمة على مباني المدارس الحكومية ، استكمال أشغال الاستصلاح والاعمار للمدارس الحكومية ، وإجراء دورات تدريبية وتأهيلية لمدرّسي القطاع العام .

ـ إعداد خطة شاملة للتعليم في لبنان تحدّد الاحتياجات في كل الاختصاصات . وعلى وجه الخصوص من الملحّ إعادة النظر في مناهج البكالوريا بغية تكييفها مع واقع العالم المعاصر ومواكبة المتطلبات التربوية العصرية .

ـ إستبدال الاعانات المالية المقدمة للمدارس الخاصة المجانية باعارتها

مدرّسين مدرّبين وفقاً لمعايير القطاع العام ، وذلك من دون مقابل .

ـ إعداد مدرسي القطاع العام وإجراء دورات تدريبية لتحديث معلوماتهم ، بما يرفع مؤهلاتهم المهنية ، على ان يُعطى هؤلاء تعويضات مالية تأخذ بعين الاعتبار ظروف عيشهم في مكان عملهم .

ـ إنشاء «سلطة جامعية عليا» تأخذ في الحسبان إحتياجات البلد من الاخصائيين في كل المجالات وتشجع بطريقة ارشادية سياسة انتشار الكليات في الاقاليم .

ويصان مبدأ حرية التعليم الجامعي في ظل إحترام قوانين الجمهورية .

وتولى عناية خاصة للجامعة اللبنانية ، من حيث إنماء قدراتها المخبرية والتكنولوجيا ، وتحسين وضع وشروط عمل المعلمين فيها وكذلك الوسط المادي الذي يعيش فيه الطلاب . فهذا واجب أساسي ملقى على عاتق الدولة .

ـ وتبذل جهود كبيرة في ما يتعلق باعداد الباحثين الأكفاء في العلوم الرياضية والعلوم الاجتماعية ، والتي تعتبر مساهمتها في إنماء البشر والتقنيات في لبنان ضرورية . وتعدّ برامج بحوث طويلة المدى في إطار من التعاون بين الدولة والجامعات والباحثين والمجتمع المدني (من شركات مالية ، ومؤسسات تعليمية ، ومؤسسات إستشفائية) .

الخاتمة

لا يستطيع لبنان ، ختاماً ، ان يستأنف المسير نحو مستقبل واعد إلاّ اذا تحمّل اللبنانيون جميعاً مسؤولياتهم المدنية والوطنية واتخذوا العبرة من معاناتهم الطويلة ، وفي اطار مؤسسات ديموقراطية ومتعافية . هذا مع العلم بأن لا غنى عن الكثير من الجهد يقدّمه المجتمع الدولي لتمكين بلدنا من النهوض .

والأمر بديهي على الصعيد الاقتصادي ، اذ ان ما يحتاج اليه لبنان هو «مشروع مارشال» حقيقي تسانده الدول العربية ، والمجموعة الاوروبية ، اضافة الى الولايات المتحدة الاميركية والهيئات الدولية ذات العلاقة ، من مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي وغيرهما .

وتشهد هذه الوثيقة على ان بلوغ اهداف متماسكة في اعمار لبنان أمر ممكن اذا ما حازت هذه الاهداف على توافق عام داخلي ، وعلى مساندة الجهات الدولية الرئيسية ، على أن يتمّ ذلك في اطار سياسة حازمة لكنها تفسح في المجال واسعاً لآلية السوق . وقد اكتفينا هنا بتحديد الخطوط العامة لاعمار لبنان . وهي مسألة لا يمكن ولا يجوز ان تتصف بقصر النظر . وفي وسعنا ، بل من واجبنا ان ننظر على المدى البعيد : تصحيح الاخطاء والتركيز على وسائل النجاح والمضي قدماً في الطريق المؤدّية الى نموّ دائم وسليم .

وبهذا الحرص على تلمّس طريق المستقبل كان التوسع في المشروع السياسي الرامي الى استحداث آليات جديدة تضمن المزيد من

الديموقراطية ، اضافة الى التمثيل الصحيح والمتوازن للطوائف اللبنانية ، والنشاط الذي لا يتعثر على مستوى المؤسسات .

وهنا أيضاً تبدو الاسرة الدولية الضمانة لنجاح هذه الخطة الرامية الى تمكين الدولة اللبنانية من استعادة صفاتها ومقوّماتها .

وليس صحيحاً ان مطلب اجراء انتخابات نيابية في لبنان تحت اشراف دولي ، وبغية اعطاء المؤسسات اللبنانية شرعية جديدة ، هو مطلب غير واقعي . وكذلك القول بالنسبة الى مطلب انسحاب القوّات الاجنبية المسلّحة . . . إلاّ اذا أريد للأمور ان تبقى على حالها . ولكن باسم اي مبادىء سيبرّر روّاد النظام العالمي الجديد هذا الموقف؟ ولماذا يجب ان تظلّ قضية لبنان على هامش عملية السلام في الشرق الاوسط وهو الذي دفع اغلى ثمن بسبب النزاعات الاقليمية؟ .

اعرف تمام المعرفة ان مقترحاتي الهادفة الى انقاذ بلدي تتعارض مع رغبات جهات ودول اقليمية تريد المضي في استغلال موقعه واراضيه في الصراعات التي تخوضها حتى لو كان الأمر على حساب مبادىء الحق والاخلاق التي تحكم او يفترض ان تحكم العلاقات الدولية .

كما اعرف ايضاً كم هو شديد وعميق توق بني وطني الى السلام . ومتى السلام الحقيقي ، يقولون ، ومقابل اي ثمن؟ .

اني مقتنع تمام الاقتناع بان عملية الغاء لبنان محكوم عليها بالفشل ولو بعد حين ، وبأن اسرائيل لا تستطيع البقاء في الجنوب اللبناني الى ما لا نهاية ، وبأن العلاقات اللبنانية ـ السورية لن تكون علاقة مقتدر بضعيف او علاقة سيد بمسود ، فلا علاقة مميزة بين البلدين إلاّ اذا كانت الاوزان والادوار متكافئة ، وبأنّ ايجاد حلّ للمشكلة الفلسطينية لا يؤذي

لبنان ليس متعذراً مهما بلغ التعقيد في هذه المشكلة .

. . . وخلاصة القول انني مقتنع بأن الأمور ستتحرّك لا محالة ، وبان الرأي العام المحلّي والدولي سوف يساهم في تمكين بلدي من صنع مستقبله وتحقيق مصيره .

وليس متعذراً اعادة اعمار لبنان سياسياً واقتصادياً شرط ان يكون التصدّي لقضايانا في لبّها وجوهرها لا في قشورها . فبعدما دمّرت الحرب بلدي تدميراً كاملاً بات ، اليوم ، هذا البلد مهدّداً بالسلام الكاذب . واذا صحّ ان من المستطاع ، في غياب الشرعية والسيادة والاستقلال ، اعادة بناء «البنية التحتية» المدمّرة ، إلاّ ان احياء البنى الأخرى التي جعلت من هذا البلد نموذجاً في التسامح والديموقراطية ، مستحيل .

لا بدّ من احياء الثقة وبعث الأمل في الصدور . لا بدّ من أن نزرع في قلوب اطفالنا الايمان بالأمة ، امتهم الاصلية . ولن نورثّهم ، طبعاً ، واقعاً لا يعدو كونه مسخاً .

شكر

أود التوجه بخالص الشكر :

ـ الى فريق مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد لمساندته المستمرة في اعداد هذا الكتاب ونشره .

ـ الى خبراء البنك الدولي الذين ساهموا بصفة شخصية باثراء هذه الوثيقة ، بقراءتهم لها واقتراحاتهم البناءة .

ـ الى خبراء آخرين (كبار الموظفين اللبنانيين ، وأساتذة الجامعات ، ورجال القانون وعلماء الاقتصاد) الذين ساهموا كل في ميدانه في اخراج هذه الوثيقة الى النور .

تسلسل الأحداث

٢٣ أيار ١٩٢٦ : تطبيق الدستور الذي يجعل من لبنان دولة ديمقراطية .

١٩٤٣ : إعلان إستقلال لبنان ، وانتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وإعادة انتخابه عام ١٩٤٩ . وبعد أن أجبر على الاستقالة ، عام ١٩٥٢ ، حل محله كميل شمعون رئيساً للدولة .

١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ـ شهد عهد الرئيس كميل شمعون تصاعد موجة القومية العربية (ففي صيف ١٩٥٣ قامت ثورة في مصر يقودها الضباط الأحرار . وفي تشرين الثاني ١٩٥٤ استلم جمال عبد الناصر السلطة) كما شهد الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط في سياق الحرب الباردة . وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ أبرمت معاهدة دفاع مشترك بين تركيا والعراق (حلف بغداد) بمساندة بريطانيا ومساندة سريّة من الولايات المتحدة الأميركية ، ودعيت البلدان العربية للانضمام إليها . وفي مؤتمر باندونغ العربي من ١٧ الى ٢٤ نيسان ١٩٥٥ عارض عبد الناصر الاستراتيجية الغربية بمناداته بسياسة عدم الانحياز ، وتجلّى بصورة زعيم للعالم العربي . ولم يود الرئيس شمعون ، رغم موالاته للغرب ، جرّ بلده الى حلف بغداد ، وهو الحلف الذي كتب له على أية حال أن ينحل تحت ضغوط أحداث إقليمية فيما بعد .

٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ : نشوب الحرب الاسرائيلية العربية ، إثر تأميم مصر لقناة السويس . وبعد معارضة الولايات المتحدة الاميركية للعملية الحربية الإسرائيلية ـ الانكليزية ـ الفرنسية في مصر ، في محاولة منها للعودة الى العالم العربي ، اقترحت على البلدان الراغبة بذلك ، تقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية على حد سواء (مشروع أيزنهاور) ولقد اختار كميل شمعون عندها الموافقة على الاقتراح الأميركي ، واصطدم قراره هذا بموجة القومية العربية المتعاظمة في البلد والتي كانت قد سجّلت للتو (في أول شباط ١٩٥٨) نصراً جديداً باعلان الوحدة بين سوريا ومصر .

من أيار الى تشرين الأول ١٩٥٨ :

تحولت المعارضة للسياسة الرئاسية الى عصيان مدني في الثامن من أيار ، بعد اغتيال أحد الصحفيين المقربين من الناصريين يدعى نسيب متني . وفي ١٤ تموز اندلعت الثورة في العراق مما أدى الى الاطاحة بالنظام الهاشمي . وقررت الولايات المتحدة الاميركية عندها ، في ١٥ تموز ارسال جنود البحرية الى بيروت (وكذلك فعلت بريطانيا مع الاردن) وذلك من أجل الحؤول دون وقوع لبنان في معسكر القوميين العرب . وفي ٣١ تموز انتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية إلاّ أنه لم يستلم الحكم قبل ٢٣ أيلول . ولقد شكل الرئيس في ١٥ تشرين الاول حكومة خلاص وطني مؤلفة من أربعة أعضاء ، جمعت شمل زعماء الأحزاب التي كانت متصارعة البارحة : ومنهم بيار الجميل ، زعيم حزب الكتائب وكمال جنبلاط الذي برز في لبنان كزعيم القومية العربية .

من أيلول ١٩٦٤ الى أيلول ١٩٧٠ ، عهد الرئيس شارل حلو :

ومن المشاكل الأساسية التي واجهها رئيس الجمهورية آنذاك ظهور المقاومة الفلسطينية على الساحة السياسية العربية . فلقد أكدت المقاومة وجودها غداة الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة (٥ الى ١٠ حزيران ١٩٦٧) وخاصة بعد معركة الكرامة في الاردن (٢١ حزيران ١٩٦٨) أما في لبنان فلقد راحت تتكثف منذ عام ١٩٦٧ عمليات تسلل الفدائيين الفلسطينيين ولا سيما منهم أولئك القادمين من سوريا . وتكررت الاشتباكات بين الجيش اللبناني والفدائيين . وفي ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨ ، إثر عملية هجوم فلسطيني على طائرة تابعة لشركة العال ، قام سلاح الطيران الاسرائيلي بغارة على مطار بيروت الدولي ، مثيراً بذلك أزمة سياسية خطيرة .

٢٣ نيسان ١٩٦٩ : تنظيم مظاهرة كبيرة مؤيدة للفلسطينيين في صيدا ـ كما وجرت مظاهرات مماثلة في بيروت وبرّ الياس (البقاع) . وكانت حصيلة الصدامات بين قوات الأمن والمتظاهرين ما يقارب المئة جريح وقتيل . وفي ٢٥ نيسان ، إستقال رئيس الحكومة رشيد كرامي ، مصرّحاً بأنه يستحيل عليه أن يحكم طالما أن البلد منقسم الى شطرين ، فالبعض يؤيد عمل الفدائيين في حين يعتبره البعض الآخر خطراً على لبنان وخلص إلى أنه يتعين على اللبنانيين أولاً أن يتفقوا فيما بينهم حول هذه المسألة و «إلا فلن تستطيع أية حكومة على الإطلاق مواجهة الأحداث» .

من أيار الى تشرين الثاني ١٩٦٩ : تفاعلت الازمة السياسية ، إذ تكاثرت الصدامات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني وكثّفت إسرائيل عملياتها العسكرية المنتظمة من حين الى آخر في لبنان . واشتدت لهجة الادانة العربية للبنان (ولا سيما على لسان زعماء

مصروسوريا والعراق) .

٣ تشرين الثاني ـ توقيع إتفاق القاهرة من قبل أميل بستاني قائد الجيش اللبناني وياسر عرفات ـ ولقد سمح الاتفاق للمقاومة الفلسطينية بالتواجد في لبنان والعمل العسكري ضد إسرائيل مع إخضاعه للتنسيق مع الجيش اللبناني . ولقد تم تشكيل حكومة جديدة في ٢٥ تشرين الثاني ، بما وضع حداً لأزمة سياسية دامت أكثر من ستة أشهر .

أيلول ١٩٧٠ : سحق المقاومة الفلسطينية في الأردن (أيلول الأسود) وانتقال منظمة التحرير الفلسطينية الى بيروت ـ وبات عملها العسكري ضد أسرائيل يتمثل أساساً بعمليات تنطلق من جنوب لبنان .

١٦ أيلول ١٩٧٢ : إجتاح الجيش الاسرائيلي جنوب لبنان إثر قيام فريق من الفدائيين الفلسطينيين بعملية «أيلول الأسود» ضد رياضيين إسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ .

١٩٧٣ : في ١٠ نيسان قام فريق من المغاوير الاسرائيليين تم انزاله على شاطىء بيروت باغتيال ثلاثة من الزعماء الفلسطينيين ، ومنذ ذلك الحين راحت تتدهور العلاقات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ، ونشبت إشتباكات شديدة العنف في أيار بين الجنود اللبنانيين والفدائيين . وحاولت بلدان عربية عديدة التوسط ، إلا أن ضغط سوريا هو الذي أدى الى توقيع بروتوكول ملكارت في ١٧ أيار . وبالرغم من التقارب بين الرئيس فرنجية (١٩٧٦ ـ ١٩٧٠) وياسر عرفات عام ١٩٧٤ ، فأن الهوة عادت تتسع في مطلع عام ١٩٧٥ بين الأطراف المعنية ، تحت تأثير تكثيف الغارات الاسرائيلية على لبنان .

١٣ نيسان ١٩٧٥ : صدام لبناني ـ فلسطيني في عين الرمانة (وهي حي من الأحياء المسيحية من بيروت) وانتشار المعارك في بيروت والشمال والبقاع .

٨ أيار ١٩٧٦ : انتخب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية . أما الحركة الوطنية (التي كان يقودها كما جنبلاط والتي كانت تضم أحزاب اليسار اللبناني) فلقد رفضت نتائج الانتخابات وقررت الاستمرار بالمعارك .

٣١ أيار : دخول القوات السورية الى لبنان على ثلاثة محاور : نحو الشمال (طرابلس) والجنوب (صيدا) والوسط (بيروت) . وأعلن الرئيس حافظ الأسد في خطابه الشهير بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦ أن قرار التدخل في لبنان إنما إتخذ من طرف واحد .

٨ إلى ١٠ حزيران : إجتماع جامعة الدول العربية ، التي قررت إرسال قوات عربية لحفظ السلام (قوات الردع العربية) الى لبنان . وهي قوات تخضع نظرياً لأوامر رئيس الجمهورية اللبنانية وتتألف من قوات سورية أضيفت إليها بعض الوحدات العربية التي غادرت لبنان فيما بعد عام ١٩٧٩ .

٢٥ تموز ١٩٧٧ : إبرام إتفاق شتورة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية والذي نصّ ، ضمن أمور أخرى ، على انتشار قوات الردع العربية حول المخيمات الفلسطينية ، وعلى انسحاب القوات الفلسطينية من جنوب البلد وحلول الجيش اللبناني محلها . وبعد رفض الفلسطينيين احترام هذا البند الأخير ، نشبت مجدداً اشتباكات في الجنوب .

١٤ الى ١٥ آذار ١٩٧٨ : إجتياح إسرائيل لجنوب لبنان وفي ١٩ آذار تبنى مجلس الأمن للأمم المتحدة للقرار ٤٢٥ الذي ينص على إنسحاب إسرائيل من لبنان وعلى إرسال قوات الامم المتحدة الى الجنوب (القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان FINUL) ولقد انسحب الجيش الاسرائيلي في ١٣ حزيران .

أول تموز ١٩٧٨ : بداية الصدامات في بيروت بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية في قوات الردع . ولقد استمرت هذه الاشتباكات مع فترات من الهدنة حتى ٦ ـ ٧ آذار ١٩٨٠ ، تاريخ إنسحاب الوحدات السورية في قوات الردع من بيروت الشرقية وضاحيتها .

أزمة ١٩٨١ : في أول نيسان ، حاصرت قوات الردع السورية زحلة وقصفتها . وفي الثاني من نيسان إمتدت عمليات القصف الى بيروت . وفي ٢٥ نيسان نشبت معركة جبل صنين المطل على البقاع وفي ٢٨ نيسان قصفت اسرائيل مواقع الردع في البقاع ـ وفي ٢٩ نيسان انتشرت بطارية صواريخ سام في البقاع ـ وشهدت فترة ٧ الى ٢٧ أيار المهمة الأولى لفيليب حبيب ، المبعوث الأميركي الخاص لحل الأزمة ـ وفي تموز ١٩٨١ تمت عمليات قصف عنيفة للجنوب على يد اسرائيل كما وجرت عمليات فلسطينية مضادة . وفي ٢٤ تموز ، وافق الطرفان على وقف إطلاق النار الذي تفاوض بشأنه فيليب حبيب .

٦ حزيران ١٩٨٢ : إجتياح إسرائيلي للبنان (في عملية أطلق عليها إسم «سلام في الجليل») وفي ١٢ حزيران : بداية حصار بيروت . وإثر مساومات مكثفة أجرتها الولايات المتحدة الأميركية وجامعة الدول العربية ، تمت الموافقة في ١٧ آب على خطة لاجلاء الفلسطينيين من

بيروت تنص ، ضمن أمور أخرى ، على إنتشار متزامن للقوات متعددة الجنسيات (الولايات المتحدة الاميركية ، فرنسا ، إيطاليا) في العاصمة اللبنانية . وكان القرار ٥٢٠ من ضمن قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة التي أدانت التدخل الاسرائيلي وطالبت باحترام سيادة واستقلال لبنان ، ولقد أكد هذا القرار على عزم السلطات اللبنانية على إنجاز انسحاب كل القوى غير اللبنانية من التراب الوطني .

٢٣ آب ١٩٨٢ : انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية واغتيل في ١٤ أيلول وفي ١٦ الى ١٨ أيلول حصلت مجزرة بحق الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا .

٢١ أيلول ١٩٨٢ : انتخب أمين الجميل رئيساً للجمهورية .

١٧ أيار ١٩٨٣ : التوقيع على اتفاق اسرائيلي ـ لبناني ، إلا أن ما أبطل مفعول الاتفاق هو «خطاب ملحق» يحمل التاريخ نفسه وقعه دايفد كيمحي ، رئيس الوفد الاسرائيلي ، يضع شروطاً على تطبيق الاتفاق : من حيث الانسحاب المتزامن للقوات السورية من ناحية ومن ناحية أخرى من حيث تسليم الأسرى وجثث الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا في لبنان . ولذا ، ومع أن مجلس النواب وافق على الاتفاق ، فإن أمين الجميل لم يصدق عليه ولم يطبقه .

أول أيلول : طلب رئيس الجمهورية اللبنانية رسمياً من سوريا ومن منظمة التحرير أن تسحبا قواتهما من لبنان . ولقد أرسلت نسخة عن هاتين الرسالتين الى كل من جامعة الدول العربية ومجلس الأمن للأمم المتحدة .

٣ الى ٢٣ أيلول : بعد الانسحاب الاسرائيلي من الشوف والذي تم

دون تنسيق مع الجيش اللبناني ، اشتعلت نيران المعارك بين رجال الميليشيا من مسيحيين ودروز ، علماً أن سوريا كانت تساند الدروز .

٣٠ تشرين الاول : مؤتمر «الحوار الوطني» في جنيف بين أهم الزعماء اللبنانيين .

٢٠ كانون الأول : رحيل ياسر عرفات و ٤٠٠٠ من المقاتلين من طرابلس إثر اشتباكات عنيفة بين القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان .

٦ الى ٧ شباط ١٩٨٤ : معركة بيروت الغربية بين الجيش اللبناني وميليشيا أمل الشيعية المدعومة من الجيش السوري والحرس الثوري الايراني (البازدران) . وتفادياً لوقوع الضحايا المدنية والتسبب بالدمار انسحب الجيش من بعض أحياء العاصمة .

آذار ١٩٨٤ : إجتماع جديد «للحوار الوطني» في مدينة لوزان في سويسرا . وفي ٣٠ نيسان ، شكل رشيد كرامي بعد تعيينه رئيساً للوزراء حكومة وحدة وطنية .

٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ : التوقيع في دمشق وتحت رعاية السلطات السورية على «مشروع إتفاق من أجل حل وطني» من قبل القادة الثلاثة لأكبر الميليشيات : إيلي حبيقة (القوات اللبنانية ـ المسيحية) ووليد جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي ـ دروز) ونبيه برّي (أمل ـ شيعة) واعتبر أمين الجميل المشروع غير مقبول شكلاً واقترح ادخال تعديلات ذات شأن عليه ، رفضتها سوريا ، مما جعل رئيس الجمهورية يرفض بالتالي هذا الاتفاق .

٢٩ آذار الى ٤ تموز : صدامات عنيفة بين أمل والفلسطينيين في

بيروت . ولقد نشبت هذه الصدامات مجدداً بالحدة نفسها في تشرين من العام نفسه .

١٥ الى ٢٢ شباط ١٩٨٧ : نشبت معارك في بيروت بين الحزب التقدمي الاشتراكي لوليد جنبلاط وميليشيا أمل . وفي ٢٢ شباط ، ونتيجة إتفاق فرضته دمشق على المتقاتلين فرضاً انتشر الجيش السوري مجدّداً في بيروت .

ولقد اعترض رئيس الجمهورية على هذا الانتشار الجاري دون تصريح من السلطات الشرعية اللبنانية بذلك .

٥ الى ٧ نيسان ١٩٨٨ : إشتباكات دامية بين أمل وحزب الله في بيروت ـ ولقد تجددت هذه الاشتباكات في أيار من العام نفسه .

١١ حزيران الى ٨ تموز : تجدّد «حرب المخيمات» بين برج البراجنة وشاتيلا ، ووقوع المخيمين بين أيدي المنشقين عن المقاومة الفلسطينية والموالين لسوريا .

٢٢ أيلول : نظراً لإستحالة إجراء انتخاب لرئيس الجمهورية ، أنهى أمين الجميل ولايته وأوكل مسؤولية القيام بأعمال الحكم بشكل مؤقت لحكومة مؤلفة من مجلس عسكري يترأسها العماد ميشال عون بصفته قائداً لهذا المجلس ، ولقد أعلن عندها سليم الحص ، تلبية لطلب سوريا ، أنه الرئيس الأوحد للحكومة (وكان قد خلف وبصفة مؤقتة رشيد كرامي الذي إغتيل في أول يونيو ١٩٨٧) .

١٤ ـ ١٥ شباط ٨٩ ـ اشتباكات بين الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية .

١٥ ـ شنّ ميشال عون «حرب تحرير لبنان» .

٣١ تموز : أعلنت اللجنة العليا الثلاثية (الجزائر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية) التي كلفتها جامعة الدول العربية في ٢٦ أيار (في قمة الدار البيضاء) بمهمة وساطة في لبنان ، عن فشل مهمتها محمّلة سوريا مسؤولية عرقلة الأوضاع .

١٣ أيلول : إستأنفت اللجنة الثلاثية مساعيها التوفيقية واقترحت خطة بـ ٧ نقاط ، اعتبرتها صحيفة لوموند إنحيازاً لوجهات النظر السورية .

٢٢ تشرين الأول : وقع النواب المجتمعون في مدينة الطائف (في المملكة العربية السعودية) منذ ٣٠ أيلول على «وثيقة الوفاق الوطني» التي أعلنت رسمياً في ٢٤ تشرين الأول .

٥ تشرين الثاني : انتخب النواب المجتمعون في قاعدة عسكرية في شمال لبنان رنيه معوض رئيساً للجمهورية .

٢٢ تشرين الثاني : اغتيال رنيه معوض ، وانتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية في ٢٤ تشرين الثاني .

٣١ كانون الثاني : نشبت اشتباكات عنيفة بين الجيش اللبناني والميلشيات المسيحية .

٢١ آب : أقر مجلس النواب اللبناني التعديلات الدستورية ، تمشياً مع وثيقة الطائف .

١١ تشرين الأول : حاصرت القوات السورية المناطق المسيحية وبدأت اقتحامها في ١٣ تشرين الاول . ولقد أجبر الجنرال عون على

الرضوخ لفكرة استسلامه ولجأ الى سفارة فرنسا .

٢٨ آذار ١٩٩١ : قررت الحكومة حل الميلشيات و «تعيين» نواب جدد . ويدأ نزع سلاح الميلشيات في ٣٠ نيسان .

٢٢ أيار : توقيع الرئيسين الهراوي والأسد على معاهدة «تعاون وتنسيق» أقرها البرلمان في ٢٧ أيار .

أول أيلول : التوقيع على معاهدة أمنية لبنانية سورية .

الفهرس

إن الرئيس الجميّل ملمّ بشكل دقيق بمشاكل لبنان ، كونه كان رئيساً لبلاده خلال ستّ سنوات من الحروب الأهلية الأكثر دمويّة في التاريخ الحديث . لقد أعلن في هذا الكتاب وبإيجاز عن برنامج موسّع ، مقترحاً فيه إصلاحات ، على بلاده أن تتبنّاها لتحقيق تصوّره للبنان الجديد .

ريتشارد مورفي
مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط
ولشؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا

إن أمين الجميّل يقدّم نظرة واضحة وبليغة ومفيدة لما يجب عمله في لبنان حتّى يستطيع أن يؤدي من جديد دوره التاريخي كصلة وَصل للمفهوم الفكري والثقافي والديني في الشرق الأوسط . هذا الرجل يحبّ لبنان ويعرف لبنان . وإنّ باستطاعة الآخرين الوصول إلى فهمٍ مماثل من خلال قراءة هذا الكتاب .

بريان هيهير
أستاذ باحث في علم الأخلاق والسياسة الدولية ،
جامعة جورج تاون .

يوضّح الرئيس الجميّل في هذا الكتاب برنامجاً شاملاً وبنّاءً وإنسانياً من أجل إعادة بناء دولته .

على كلّ إنسان مهتّم بإعادة لبنان مركزاً عربيّاً مستقلاً للازدهار ، والديمقراطية والتسامح والثقافة في الشرق الأوسط ، أن يقرأ هذا الكتاب» .

صموئيل .ب . هانتينغتون
معهد جون .م . أولين للدراسات الاستراتيجية

يضّم هذا الكتاب تحليلاً صريحاً للمحن التي ألمّت بلبنان واقتراحاتٍ جريئة في سبيل إصلاحٍ سياسي .

إن الخبرة التي اكتسبها المؤلّف خلال تولّيه سدّة الرئاسة لمدّة ستّ سنوات تعطي وزناً إضافياً لتطلّعاته حول حاضر لبنان ومستقبله .

وليد خالدي
مركز دراسات الشرق الأوسط ـ جامعة هارفرد